

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

دور ادارة المخاطر في تطوير الاداء المصرفي ببنك البركة السوداني

في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٣

**Risk management and its Role in Banking Performance
Development in Albaraka Bank**

2009-2014

بحث تمهيلي لنيل ورقة الماجستير في الدراسات المصرفية

المعد او المراسلة : مشيرة عمر الصاوي حمزة

الشراف: د. ابراهيم فضل المولى

مايو ٢٠١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الآية

قال تعالى:

(وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا^{١٩٥}
يَأْبِدِيكُمْ إِلَى التَّهْكَمِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ
يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)

سورة البقرة الآية ١٩٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ب]

إهدا

الى غالبي منبع طموحي رفique دربي صديقتي أختي أمي العزيزة احق الناس
بحسن صحابتي .. أطال الله عمرها

إلى أعز وأطيب قلب أبي .. أطال الله عمره .

إلى من شجعني على تحقيق طموحي وأحلامي زوجي العزيز ..

إلى القلوب البريئة أبنائي الأعزاء ..

إلى رفاق الطفولة الجميلة أخوانى ...

إلى صديقاتي الوفيات دوماً ...

إلى كل من قدم لي يد العون في هذا البحث ..

الباحثة

الشكر والتقدير

الشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين المعين على الطاعات ..

اللهم أشكرك كما ينبغي لجلال وجهك وعظمي سلطانك ..

أسمى آيات الشكر والتقدير لـ:

إدارة المخاطرة وإدارة المعلومات ببنك البركة السوداني والذين كانوا خير معين
في توفير المعلومات لهذه الدراسة.

أسرة مكتبة الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،

أسرة مكتبة جامعة الزعيم الأزهري

أسرة مكتبة أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.

الشكر كل الشكر لـ أ. د/ إبراهيم فضل المولى .. المشرف على البحث والذي
اقطع الكثير من وقته لإبداء التوجيهات والنصائح حتى اكتملت هذه الدراسة.

والشكر لكل من أسهم في إخراج هذا البحث.

المستخلص

تناولت الدراسة دور إدارة المخاطر في تطوير الأداء المصرفي ببنك البركة السوداني خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٤ وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر المتزايدة التي تواجه القطاع المصرفي بصفة عامة وبنك البركة السوداني بصفة خاصة بالإضافة إلى تتبع ورصد الأدوار والمهام التي تقوم بها إدارة المخاطر ببنك البركة السوداني في ظل التحولات والتغيرات التقنية والتكنولوجية الهائلة والتي طالت العمل المصرفي فإن الأهمية العلمية للدراسة تتبع من أن هذه التطورات المتلاحقة قد زادت من المخاطر المصرفية مما يتطلب وضع سياسات وقواعد علمية لحد منها، ومن هنا تبرز مشكلة البحث من خلال التعرف على الدور الذي لعبته إدارة المخاطر ببنك البركة السوداني في إطار الاستراتيجية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات وهي: وجود إستراتيجية موحدة لمجموعة البركة ساهمت في تقليل معدلات المخاطر بالبنك بالسودان، إنتهاج إدارة المخاطر ببنك البركة لمبادئ وأساليب وقواعد علمية قلل من المخاطر التي تواجه البنك ، وجود سياسات واضحة لمجابه المخاطر ببنك البركة السوداني ساهمت في تطوير الأداء المصرفي بالبنك في إطار قاعدة البيانات والمعلومات التي تم توفيرها من مصادر محددة فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن التطورات الهائلة التقنية والتكنولوجية وأدت إلى ارتفاع معدلات المخاطر المصرفية. وجود بنك البركة السوداني ضمن مجموعة البركة المصرفية ساهم في بناء خطط وسياسات قوية للحد من المخاطر التي تواجه البنك مما أدى إلى تطوير الأداء المصرفي بأفرع البنك المنتشرة في السودان بالإضافة إلى ذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة تبادل الخبرات بين مصارف مجموعة البركة المصرفية ورفع القدرات العلمية الموظفين العاملين في مجال المخاطر.

Abstract

The study include the role of the risk management in developing the banking performance at Baraka Sudanese Bank during the period from 2009- 2014, this study targeted to find out the increasing risks, which face the banking sector in general and Sudanese Baraka Bank in particular, in addition to follow up and observe the roles and missions which are done by the risks management at the Sudanese Baraka Bank, in the light of the great technological changes and amendments, which reached to the banking business, and according to that consequent developments have increased the banking risks, which requires putting scientific bases and policies, to limit them, this point of view comes out the search problem through knowing the role played by AI Baraka Sudanese Bank risks management, in the frame work of the united strategy for the Baraka banking group. The study relied on "the analytic descriptive method", for the assumption selection which are :

First assumption: the existence of a unite strategy for AI Baraka Group has contributed in lessening the risks rates at the bank in Sudan .

Second assumption: making methods, principle, bases by AI Baraka Bank management risks has lessened the risks facing the bank.

Third assumption: existing of clear policies lace the risks at Baraka Sudanese Bank contributed in developing the banking performance in the bank .

In the frame work of data basis and information made available from certain sources, the study has found out many results, the most outstanding of which is the huge technological devek.ornents in which led to the increasing rates of banking risks, the existence of Sudanese Baraka Bank within (Baraka Banking Group) contributed in the construction of strong plans and policies to limit the risks facing the bank, which developed the banking performance in [i-je bank branches in Sudan, in addition to that suggested the importan e of experiences exchanges between the Baraka Group Banks and raiding the employees abilities working in the field of the risks management.

الفصل الأول

الاطار التمهيدي والدراسات السابقة

- مقدمة عامة عن البحث
- أهمية البحث
- مشكلة البحث
- اهداف البحث
- فرضيات البحث
- مصادر المعلومات
- منهج البحث
- الحدود الزمنية والمكانية
- هيكل البحث
- الدراسات السابقة

المبحث الأول

الاطار التمهيدي

مقدمة:

ادت التطورات التكنولوجية والتقنية في مجال الاتصالات والمعلومات المتلاحقة الى زيادة تعرض المصارف للمخاطر مما يتطلب تطوير أساليب الرقابة المصرفية وطرق إدارة المخاطر، حتى أصبحت إدارة المخاطر في الوقت الراهن سمة من سمات الإدارة الحديثة في مجال العمل المصرفي، حيث يجب على البنوك أن تأخذ في الاعتبار جميع المخاطر التي تواجهها سواء كانت مخاطر تمويل أو مخاطر تشغيل أو غيرها، وتحدد أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها. باعتبار أن الخسائر المالية الناتجة عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك قد تسبب وتولد مخاطر جديدة ربما تؤدي إلى توقف بعض البنوك، ومن هنا نشأت الحاجة لإدارة المخاطر في المصارف والاحتفاظ برأس مال كاف لمواجهتها.

لذا نرى أن المخاطر عنصراً مهماً في القرارات البنكية، حيث تعتبر مقاييس نسبي لمدى استقرار وتطور البنك مستقبلاً، فالعمل المصرفي يلفه حالة من عدم التأكيد، مما يعني توقع المخاطر العديدة سواء مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق أو غيرها. وفي هذا الاطار نجد أن مجموعة البركة المصرفية والتي تنتشر في العديد من الدول قد اهتمت بإدارة المخاطر.

فعلى الرغم من حداثة نشأة مجموعة البركة المصرفية إلا أنها توسيع أفقياً ورأسياً وجغرافياً وأصبحت واسعة الانتشار وتملك حوالي ٤٠٠ مصرفًا وفرعاً مصرفياً تتوزع على خمسة عشر دولة أغلبها دول عربية. هذا التطور والتوسع يعزى بعض المهتمين بالعمل المصرفي إلى توفر استراتيجيات وسياسات لمواجهة

المخاطر المصرفية المختلفة ترتكز على العمليّة والموضوعيّة الشي الذي أدى إلى احداث نقلات نوعية داخل المجموعة.

ويعد بنك البركة السوداني واحداً من افرع هذه المجموعة في السودان، ومنذ تأسيسه في العام ١٩٨٤ ظل البنك في حالة نمو وتطور مطرد وانتشرت افرعه في العديد من مدن السودان حتى اصبح البنك واحداً من البنوك الرئيسية في السودان ورائداً في مجال العمل المصرفي الإسلامي. وتعد إدارة المخاطر واحدة من الإدارات الفاعلة والتي لعبت أدواراً متعددة للحد من المخاطر مما اسهم في تطور الأداء المصرفي للبنك لذا تحاول هذه الدراسة تتبع الأدوار التي قامت بها إدارة المخاطر بالبنك فضلاً عن رصد تأثيراتها على المسيرة العملية للبنك في المرحلة الراهنة.

أهمية البحث العلمية:

تبعد أهمية البحث العلمية من أن التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا الحديثة والاتصالات وتقنيّة المعلومات قد زادت من معدلات المخاطر المصرفية مما يتطلب وضع سياسات وقواعد علمية لمواجهة تلك المخاطر، و كنتيجة طبيعية ولمواكبة هذه التحولات فقد أصبحت إدارة المخاطر واحدة من أهم الإدارات بالبنوك بما تلعبه من دور عملي في الحد من تلك المخاطر عبر الوسائل والأدوات والمعايير المتعارف عليها في هذا الإطار.

أهمية البحث العلمية:

يعتبر بنك البركة السوداني واحداً من البنوك التجارية التي اهتمت بعملية إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة عبر إدارة المخاطر التي أسهمت في حدوث تقدم مستمر وتطوير متلاحق في مجال الأداء المصرفي بالبنك حتى أصبح

البنك واحداً من البنوك الرئيسية في خارطة المصارف السودانية. ومن هنا تكمن أهمية البحث العلنية في محاولة رصد وتتبع للأدوار العملية التي قامت بها إدارة المخاطر بالبنك ومدى تأثيرها في تطور البنك خلال فترة الدراسة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على دور إدارة المخاطر في المجال المصرفي.
٢. الإحاطة المعرفية بتجربة بنك البركة السوداني.
٣. التعرف على إدارة المخاطر بين بنك البركة السوداني ودورها في تميز البنك السوداني ودورها في تميز البنك.
٤. تتبع الأدوار والمهام التي قامت بها إدارة المخاطر بالبنك.
٥. قراءة موضوعية لواقع ومستقبل بنك البركة السوداني في ظل التغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي في السودان، والتي تتطلب جهداً مضاعفاً خاصة في مجال إدارة المخاطر.

مشكلة البحث:

الناظر للقطاع المصرفي بالسودان وفي ظل التطورات التكنولوجية والتقنية الهائلة والمترامية يلحظ وبوضوح بروز العديد من المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي مما يؤدي إلى اضعاف وتهديد الأداء بالجهاز المصرفي الشيء الذي يتطلب وجود إدارة للحد من المخاطر ولتحسين الأداء المصرفي. من هذه الاشكالية يبرز التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى لعبت إدارة المخاطر بين بنك البركة دوراً واضحاً في تطوير الأداء بالبنك؟

الأسئلة الفرعية:

- إلى أي مدى ساهم وجود استراتيجية موحدة لمجموعة البركة المصرفية في تقليل معدلات المخاطر بينك البركة السوداني؟
- ما هو الدور الذي لعبته إدارة المخاطر بينك البركة في زيادة معدل الأرباح بالبنك؟
- هل هناك سياسات معدة من قبل إدارة البنك للتعامل مع المخاطر وهل ساهمت هذه السياسات في زيادة حجم الودائع المصرفية بالبنك؟

فرضيات البحث:

تبني هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

١. وجود استراتيجية موحدة لمجموعة البركة ساهمت في تقليل معدلات المخاطر بالبنك في السودان.
٢. إنتهاج إدارة المخاطر بينك البركة لمبادئ وأساليب وقواعد علمية قلل من المخاطر التي تواجه البنك.
٣. وجود سياسات واضحة لمحاباة المخاطر بينك البركة ساهمت في تطوير الأداء المصرفي بالبنك.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي وذلك بغرض تتبع التطور التاريخي لمجموعة البركة وفروعها في السودان بالإضافة إلى ذلك تستخدم الدراسة المنهج الوصفي لوصف تجربة البنك في مجال إدارة المخاطر.

حدود البحث:

الحد الزماني للدراسة يشمل الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ م.

الحد المكاني يشمل بنك البركة السوداني.

أدوات البحث:

قاعدة معلومات الدراسة تم جمعها من الكتب والمجلات والبحوث والدراسات بالإضافة إلى الشبكة الدولية للمعلومات - الانترنت - والتقارير السنوية الصادرة من بنك البركة السوداني.

تنظيم البحث:

يقع البحث في ثلاثة فصول حيث يتناول الفصل الأول الإطار التمهيدي والدراسات السابقة بينما يستعرض الفصل الثاني مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر المصرفية فالباحث الأول يشرح مفهوم المخاطر ويتعرض الباحث الثاني لأنواع المخاطر بينما يتناول الباحث الثالث مقررات بازل ومعايير قياس المخاطر المصرفية أما الفصل الثالث يتناول إدارة المخاطر وتجوييد الأداء المصرفي ببنك البركة حيث يتعرض الباحث الأول لنهاة وتطور بنك البركة السوداني والباحث الثاني يبيّن تطور إدارة المخاطر ببنك البركة السوداني فيما يتناول الباحث الثالث الدارسة الميدانية ، وأخيراً الخاتمة والنتائج والتوصيات ومن ثم قائمة المصادر والمراجع والملحق.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

دراسة حازم احمد حسن علي^(١)

تناول البحث مخاطر التمويل في المصارف السودانية مع دراسة حالة بنك البركة السوداني وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ ويهدف البحث إلى معرفة المخاطر التي تواجه المصرف في عملية التمويل والقاء الضوء عليها، وتأتي أهمية البحث في إبراز مدى أهمية التمويل بالنسبة للمصرف وذلك لما له من تأثير كبير على وضع المصرف وما يواجه هذا التمويل من مخاطر.

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الحاله في علاج مشكلة البحث، وتم وضع فرضيات للبحث وهي أن بنك البركة السوداني لا يتبع سياسة واضحة لإدارة مخاطر التمويل وأن البنك يركز في تمويله على قطاعات قليلة المخاطر، وأن درجة المخاطر بالبنك شكلت نسبة ضعيفة خلال فترة الدراسة، واحتوى البحث على ثلاثة فصول في الفصل الأول تم تناول مفهوم التمويل المصرفى، وفي الفصل الثاني تم استعراض مخاطر التمويل المصرفى، أما الفصل الثالث تناول مخاطر تمويل بنك البركة السوداني، وبعد ذلك الخاتمة التي جاءت فيها أهم النتائج والتوصيات.

من خلال البحث تم التوصل لعدة نتائج أهمها أن حجم التمويل بالبنك كان ضعيفاً خلال الفترة، وأن درجة المخاطرة خلال الفترة لم تشكل نسبة كبيرة وإنما كانت في انخفاض مستمر وأن البنك اتبع سياسات واضحة لإدارة مخاطر التمويل وبناءً على تلك النتائج برزت أهم التوصيات ومنها لا بد للبنك من التوسع في

^١ - حازم احمد حسن علي، مخاطر التمويل المصرفى بالمصارف السودانية، دراسة حالة بنك البركة السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٨م.

تمويل القطاعات المختلفة، والعمل على تخفيض حجم المصروفات والاهتمام أكثر بصيغة المضاربة لأنها تعتبر من أهم صيغ التمويل المستخدمة.

دراسة محمد الشيخ البخيت^(١)

هدف هذا معرفة أثر مخاطر التمويل على تركيبة الموارد المصرفية من خلال تتبع معدلات التعثر وأثرها على ضعف نسبة التوزيع على أصحاب الودائع الاستثمارية ونسبة التوزيع لأصحاب حقوق الملكية.

يتكون البحث من ثلاثة فصول، الفصل الأول بعنوان أهمية ومخاطر التمويل المصرفري متناولاً مصادر الموارد المصرفية، تعرف وأهمية وضوابط التمويل ثم مفهوم مخاطر التمويل، اما الفصل الثاني فقد استعرض نشأة وتطور الجهاز المركزي السوداني، إدارة الموارد المصرفية في الجهاز المركزي السوداني، الفصل الثالث بعنوان أثر مخاطر التمويل على تركيبة الموارد المصرفية في بنك فيصل الإسلامي السوداني. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي لاستخلاص النتائج من التقارير والمنشورات ذات الصلة بموضوع البحث، كما تم استخدام برنامج (اكسيل) لاختبار فروض البحث، ومن خلال البحث تم التوصل لعدة نتائج أهمها: أنه توجد علاقة عكسيّة بين تطور حجم موارد بنك فيصل الإسلامي الداخلية ونسبة التعثر بمعدل ارتباط (-٥٤٪) بحيث كلما زادت نسبة التعثر في البنك أدى ذلك إلى ضعف نمو الموارد الداخلية للبنك، وأن هنالك علاقة عكسيّة بين صافي الدخل ونسبة التعثر بلغت (-٥٧٪) أي كلما زادت نسبة التعثر في البنك أدى ذلك إلى إضعاف حجم صافي الربح.

^١ - محمد الشيخ البخيت، أثر مخاطر التمويل على تركيبة الموارد المصرفية، دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٨م.

لذلك أوصى الباحث بالاستمرار في تدعيم سياسات البنك المركزي الرامية إلى زيادة رؤوس أموال البنوك وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي. كما أوصي بضرورة الموازنة ما بين الوضع السيولي الجيد والاستثمارات لتحقيق أعلى جودة الأصول في البنوك.

دراسة سوزان عبدالسلام^(١)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مخاطر الائتمان المصرفي وكيفية مواجهتها ومن ثم رصد الخطوات التي تتبعها إدارة الائتمان قبل منحه للتقليل من مخاطر الائتمان. وقد تمثلت مشكلة الدراسة في الآثار المتترتبة على عملية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وإلى أي مدى ساهمت في تطور القطاع المصرفي بالتركيز على البنك السوداني الفرنسي خلال فترة الدراسة، وقد إنبعثت الدراسة على افتراضات أساسية منها أن المصارف تعاني من ضعف في إدارة مخاطر الائتمان مما أدى إلى خلق العديد من المشكلات في منح الائتمان المصرفي.

كما ان منح الائتمان المصرفي دون اسس وقواعد علمية قلل من تطور البنك السوداني الفرنسي، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومن ثم توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، أن هنالك تعثر في الائتمان فوق المعدل الأمثل بالبنك السوداني الفرنسي وأن الضمانات المقدمة لم تكن بمستوى الجودة في الغالب بحيث يمكن للبنك من استرداد قيمة الائتمان عند تسبييل الضمانات مما يستدعي إقامة مزاد علني ثاني دون تحديد سعر اساسي وقد أوصت الدراسة بأن ترفع نسبة الرهن إلى مبلغ الائتمان بنسبة ٢ : ١ والتأكيد التام من صحة المعلومات المقدمة والمستندات وبعدها عن الغش والتزوير.

^١ - محمد الشيخ البخيت، أثر مخاطر الائتمان المصرفي على تطور القطاع المصرفي، دراسة حالة البنك الفرنسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري، ٢٠١١م.

تناولت الدراسة وسائل الوقاية من مخاطر الاعتماد المستدية وذلك من خلال تطبيق المصارف السودانية القواعد والأعراف الموحدة الصادرة من غرفة التجارة الدولية، واتباع الخطوات الواجب توافرها عند فتح الاعتماد المستدي والاختبار الوظيفي وتدريب العاملين بالمصارف السودانية لاكتسابهم المعرفة والخبرة الكافية ورفع الكفاءة المصرفية والاهتمام بنظم المعلومات المصرفية، سعت الدراسة لاختبار الفرضيات فكانت الفرضية الأولى بأن الوعي المصرفي لعملاء المصارف والمعرفة بالقواعد والأعراف إلى معرفة المخاطر التي تواجه كل من المصدر والمستورد، الفرضية الثانية تطبيق وسائل الوقاية من مخاطر الاعتمادات المستدية يجنب العملي الأضرار المادية، الفرضية الثالثة تطبيق المصارف السودانية للقواعد والأعراف اللائحة رقم ٦٠٠ يجنبها الوقوع في مخالفات الاعتمادات المستدية، الفرضية الرابعة رفع كفاءة الجهاز المغربي السوداني والاهتمام بنظم المعلومات المصرفية يجعل المصارف في أدنى درجة من المخاطر المصرفية، بعد التحليل الاحصائي لبيانات مجتمع الدراسة توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد صحة ما جاءت به الفرضيات منها الوعي المصرفي من الخطوات الهامة التي تؤدي إلى تقليل المخاطر المصرفية وضد أي تحايل أو غش، تطبيق وسائل الوقاية من مخاطر الاعتماد المستدية تجنب المصارف وعملائها الأضرار المادية التي تلق ب لهم، وبعدها أوصت الدراسة ببعض من الوصايا منها على المصارف السودانية والجهات الحكومية ذات الصلة بالعمل المغربي حتى تتم التوعية والمعرفة الكافية للعملاء حتى يجعلهم قادرين القيام بعمليات الاعتمادات المستدية بوجه صحيح، ضرورة تدريب الموظفين

^(١) - محمد على محمد ابراهيم، طرائق الوقاية من مخاطر المستدية في المصارف السودانية، دراسة حالة بعض المصارف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٢م.

بالمصارف السودانية لزيادة معرفتهم وخبراتهم في مجال الاعتمادات المستديمة لتقليل أخطائهم.

دراسة رقية محمد احمد^(١)

هي دراسة ميدانية وقد هدفت إلى التعرف على أهم مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية بالتطبيق على بنك الخرطوم، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في متابعة البنوك التجارية للتطورات الحديثة مما جعلها عرضة للأخطاء والأخطار المحاسبية المتعلقة بهذا المجال، وفي محاولة تفكيك هذه المشكلة انبنت الدراسة على عدة فرضيات مثل وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة التقارير المالية، التأهيل العلمي والعملي للقائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يقلل من مخاطر النظم ويزيد من جودة المعلومات المحاسبية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وبجانب المنهج الاستقرائي المدعوم بدراسة ميدانية لبنك الخرطوم، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر لمخاطر إدخال نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على جودة التقارير المالية، كما كشفت عن وجود أثر المخاطر البيئية.

وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أبرزها التأكيد على البنوك التجارية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مع الانتباه للمخاطر البيئية الخاصة بهذه النظم لكونها تؤثر على جودة التقارير المالية، كذلك الحرص على تدريب

^١ - رقية محمد احمد جواري، أثر مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على جودة التقارير، دراسة حالة بنك الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري، ٢٠١٤م.

العاملين بالمصارف عامة وبنك الخرطوم بصفة خاصة بصورة دورية بغرض متابعة التطورات التكنولوجية العصرية المتعلقة بحماية البيانات والمعلومات.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة:

نجد أن الدراسات السابقة تناولت المخاطر بأنواعها المختلفة وبصورة فردية وكيفية التعامل معها في بعض البنوك السودانية، فإن ما يميز هذه الدراسة أنها ركزت على الدور العملي لإدارة المخاطر في بنك البركة والذي يتسم بالتفرد بإعتباره البنك الوحيد في السودان والذي ينتمي إلى مجموعة مصرافية عالمية، هذه الوضعية أعطت الدراسة ميزة أخرى حيث تعمقت في توضيح سياسات وخطط واستراتيجيات إدارة المخاطر في بنك البركة السوداني والتي تتبنى على موجهات متداخلة من المجموعة من ناحية ومن الإدارة العليا للبنك بالسودان والبنك المركزي من ناحية أخرى.

الفصل الثاني

مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر المصرفية

- مفهوم المخاطر
- أنواع المخاطر
- مقررات بازل ومعايير قياس المخاطر المصرفية

المبحث الأول

مفهوم المخاطر

مفهوم المخاطر:

الخطر بصفة عامة هو عدم اليقين الذي يكتنف الاحاديث المستقبلية وهو اصطلاحاً يعبر عن احتمال الاصابة والضرر الذي يمكن أن يصيب الأفراد والممتلكات، والخطر بمعنى حدث Event أو تهديد فيستخدم للإشارة إلى الضرر أو الخسارة المحتملين مثل آثار الزلزال أو البراكين أو السرقة، أما الخطر بمعنى Risk فهو احتمال تحقق تلك الخسارة أو وقوع هذا الضرر^(١).

ويرى بعض المفكرين أن المخاطر كلفظة مشتقة من اللفظ خطر والخطر عند أهل اللغة يعني: الاشراف على هلكه وخطر بنفسه أي اشفي بها على خطر هالك، أما عند أهل الفقه فقد وردت بمعان متعددة كالمحاورة والضرر والضمان، أما كونها مغامرة فلأنها تقع في أمر قد يحدث أولاً ويحدث مراراً لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين، والتي يمكن أن تولد عن العلاقة التعاقدية، والضمان على اعتبار أن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعه الهلاك والتي تعني المخاطرة^(٢).

ويرى عبدالفتاح مراد أن المخاطرة في القانون تعني احتمالية وقوع حادث مستقبلاً، أو حلول أجل غير معين خارج اراده المتعاملين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه، والمخاطر في الاصطلاح الاقتصادي هي: الحالة التي تتضمن

^١ - مدحت انور نافع، إدارة المخاطر النظرية والتطبيق، دار اجيال للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ١٧
^٢ - عبدالفتاح مراد، المعجم القانوني، رباعي اللغة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٣٦٣

احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة أو هي احتمال الخسارة^(١).

وتعرف المخاطر في الاصلاح المالي بأنها: عدم التأكد من النتائج المالية في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهر الطبيعية في الماضي. كما تعرف المخاطر في الإطار المصرفية على أنها الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية أو اقرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد^(٢).

ويرى جون كين أن المخاطر المصرفية تعني احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمارات مصرف ما، مما ينتج عنه آثار سلبية لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف وتنفيذ استراتيجياته بنجاح^(٣).

أما المخاطر المؤسسية هي أي شيء يمكن أن يحول دون تحقيق المؤسسة لأهدافها وهي عدم اليقين الذي يحيط بالأحداث المستقبلية وهي أيضاً تعبر يعكس المزيج بين الاحتمال والأثر المتوقع من الأحداث التي يمكنها التأثير في تحقيق الأهداف المؤسسية.

ويمكن القول بأن المخاطر المؤسسية وبحسب دليل إدارة المخاطر المصرفية أنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة^(٤).

^١ - عبدالفتاح مراد، مصدر سابق، ص ٣٦٤
^٢ - نفس المصدر السابق، ص ٣٦٧

^٣ - جون كين، إدارة المخاطر المصرفية والعلوم، ترجمة أحمد وهبي، دار الجبل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص ٣٨
^٤ - محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية للنشر، المنصورة - مصر، ٢٠١٢، ص ٣٧

مما سبق يتضح أن الخطر يرتبط بعدم المعرفة الأكيدة بنتائج الأحداث والشك في النتائج هو قوام مفهوم الخطر، فالخسارة المتوقعة لا تسمى مخاطرة لأن الفرق الأساسي بين الخطر والخسارة هو الشك وعدم اليقين، أما عند اليقين المسبق بأن النتيجة غير المرغوبة ستقع، فليس ثمة مخاطرة بل هي حالة خسارة محققة، وبناء على ذلك فإن المخاطرة بكل بساطة هي احتمالية وهي لا تتفكر عن أي عمل يقوم به الإنسان، لكن الجدير بالاهتمام هو دراسة المخاطرة بمعنى دراسة القوى والعوامل التي يمكن أن تؤثر في الوصول إلى النتيجة المرغوبة من أجل اتخاذ القرارات المؤسسية والمالية وليس المقصود بدراستها العمل على القائمها لأن ذلك غير ممكن بل الغرض من دراستها السيطرة على تلك المخاطر وإدارتها بطريقة تمكن من تقليل أثراها السيء على نتائج القرار الذي يجب أن يتخذ في إطار البيئة المحيطة بمتخذ القرار.

مفهوم إدارة المخاطر:

هناك العديد من الفرص للبناء أو الانتاج أو الربح الوفير يقف دونها عدد من المخاطر المحسوبة أو القابلة للحساب والتقدير، تلك الفرص لا تتحقق كما يتوقعها قانصوها إلا إذا تم التعامل مع المخاطر المصاحبة لها بأسلوب علمي، وهذا التعامل يطلق عليه إدارة المخاطر، وتعرف إدارة المخاطر بأنها عملية تحديد وتعريف المخاطر المختلفة التي تعرّض تحقيق الأهداف، ثم قياسها والتنبؤ بسلوكها بغض النظر عن تعامل معها، أو قبلها، ثم العمل على متابعة آليات وأدوات التعامل مع المخاطر وتصحيحها بصورة مستمرة^(١).

^١ - مدحت انور نافع، مرجع سابق، ص^{٤١}

ووفقاً لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي فإن إدارة المخاطر هي: احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر ما أو عمل ما قد يؤثر بشكل سلبي على المشروع أو النشاط الخاضع للتدقيق^(١).

إن إدارة المخاطر عملية مستمرة وليس هدفاً يصل إليه، فهي أشبه بدواء يجري في المؤسسة مجرى الدم في الجسم، وقد تفهم خطأ أن إدارة المخاطر ما هي إلا عملية تنتهي بإتمام تحديد المخاطر ووضع الضوابط لإدارتها لكن هذه الضوابط تحتاج إلى متابعة في التطبيق كما أنها تحتاج إلى مراجعة واتخاذ قرارات بشأن تطويرها أو تغييرها بالحذف أو الإضافة.

ويبدو أن هنالك فرق بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية فالمراجعة تعتمد على دليل للعمل يتبعه المراجع الداخلي للتأكد من سلامة الاجراءات والعمليات وسير العمل، بينما عملية إدارة المخاطر تراجع ذات العمليات من منظور يسمح لها بالكشف عن المخاطر وإدارتها من خلال تعديل العمل ذاته، بل وتعديل الهيكل المؤسسي كله اذا تتطلب الأمر، وهنا تكمن أهمية مرحلة المتابعة والكشف المبكر عن المخاطر لضمان استمرارية وتطور مهام إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر المصرفية:

هي العملية التي بموجبها يتم تحديد وتقييم المخاطر وقياسها ووضع استراتيجيات لإدارتها واتخاذ الاجراءات المناسبة لتخفيض هذه المخاطر والتقليل من آثارها وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعى لتحقيق التوازن بين درجة المخاطر الممكن تحملها ومستوى الربحية ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر ومراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة.

^١ - احمد السيد كردي، أهم انواع المخاطر التي تواجه البنوك <http://kenanaonline.com>

ومن زاوية كلية تعرف إدارة المخاطر المصرفية بانها جميع القرارات التي يمكن ان تؤثر على تغير القيمة السوقية للبنك^(١).

وهذا التعريف يتسق مع وجهة النظر التي تقول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي العمل على تحقيق العائد الامثل من خلال عائد المخاطر وتكلفتها، وبالتالي فان وجهة النظر هذه ترى بأن إدارة المخاطر المصرفية هي العمل على تقليل أو تصغير المستوى المكلف للمخاطر^(٢).

أهمية إدارة المخاطر المصرفية:

مع تسارع التغيرات والتحولات التي يشهدها القطاع المصرفي بفضل التطورات والطفرات الهائلة في مجال التكنولوجيا والتكنولوجيا المصرفية، وهذه التطورات بقدر من أنها تحدث نقلات نوعية في المجال المصرفي إلا أنها قد تفتح أبواب وأنواع جديدة من المخاطر مما يتطلب جهود مضنية في إطار إدارة المخاطر، و كنتيجة طبيعية لمثل هذه الأوضاع ولمواكبة تلك التغيرات فإن إدارة المخاطر في الجهاز المالي تتطلب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم نظراً للأدوار التي تقوم بها وصولاً للسلامة المصرفية، وهذه الأدوار تتمثل في:

- يعتبر رأس المال من العناصر الأساسية key factor لتحقيق السلامة المصرفية، وعليه فإن إدارة المخاطر تلعب دوراً أساسياً ومكملاً لهيكل

رأس المال في تحقيق السلامة المالية للمصارف.

- إدارة المخاطر تمثل خط الدفاع الاول لحماية حقوق المودعين والدائنين بينما يمثل رأس المال خط المال الاخير.

^١ - تبليغ حشاد، دليل إدارة المخاطر المصرفية موسوعة بازل، ن^٣ ، رياض الصلح للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م، ص ١٠

^٢ - نفس المصدر السابق، ص ١١

- الإدارة السليمة لإدارة المخاطر تساعد في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وجودتها وتحسب القدرة التنافسية للمؤسسة^(١).

بالإضافة إلى تلك الأدوار والمهام التي تقوم بها إدارة المخاطر نجد أن هناك جملة من الاعتبارات ترفع من مستوى الأهمية والجدية في التعاطي الموضوعي مع التدابير والإجراءات التي تقوم بها إدارة المخاطر حيث يجب أن ينظر المصرف لإدارة المخاطر كنوع من الاستثمار ويتوقع عائد من ذلك، ويتم ذلك من خلال نظم الرقابة الداخلية وخلق ثقة في مودعي وداعم الاستثمار^(٢).

كما أن المتطلبات الرقابية لا تمثل الحد الأقصى لتفعيل إدارة المخاطر بل على إدارة المخاطر بذل جهود كبيرة لتطويرها، وتعتبر المتطلبات الرقابية بمثابة الحد الأدنى لتفعليها، فأي تراخي في إدارة المخاطر سيكلف إدارة المصرف كثيراً لإعادة بناء الثقة وسط المستثمرين، أو الجمهور أو حتى داخل المصرف نفسه.

وظائف إدارة المخاطر المصرفية:

هناك مجموعة من الوظائف والمهام التي تطمع بها إدارة المخاطر والتي تتمثل في:

أولاً: رصد الخطر وتحديده، ويمكن فعل ذلك عن طريق استخدام التقنيات المتوفرة في البنك واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المنشأة واعداد وتحضير قوائم الفحص والخريطة التنظيمية، بالإضافة إلى تصميم شجرة للأخطاء المرتكبة لتلافيها في العمليات القادمة.

^١ - عبدالباسط محمد المصطفى، دورة لإدارة المخاطر المصرفية، إدارة تنمية الموارد البشرية، بنك البركة، الخرطوم، يونيو ٢٠١٤م، ص.

^٢ - محمد محمود المكاوي، مصدر سابق، ص

ثانياً: قياس المخاطر من أجل مواكبتها والتحكم فيها، ويمكن أن يكون القياس كمياً أو بيانياً وعادة لكل بنك طريقة خاصة يتم تصميمها لقياس المخاطر.

ثالثاً: الرقابة والمراقبة عن طريق المتابعة أو الاحتفاظ بسجلات دقيقة تتسم بسهولة التداول وسهولة الوصول إليها، والتخطيط لها بصورة يمكن تحديدها والاطمئنان بأن المخاطر ضمن الحد المقبول وأن اللوائح القانونية الخاصة بالنشاط تم تنفيذها ووضع نظام شامل للمراقبة بشكل دوري.

رابعاً: السيطرة على الخطر ويتم ذلك عن طريق الاحتفاظ بإحداث المعلومات عن العمليات في البنك، والتأكد من أن مقاييس السيطرة على الخطر التي تم اقرارها قد استخدمت فعلاً^(١).

ومن خلال تلك الوظائف والمهام الملقاة على عاتق إدارة المخاطر يتلاحظ بأن إدارة المخاطر تلعب دوراً فاعلاً في الصناعة المصرفية والتي تعتمد بدرجة كبيرة على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تتعدم، فكلما قيل أن البنك يتعرض لقدر أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفين لمخاطر عملهم ليس لتجنبها فقط بل للعمل على احتواها بذكاء لتعزيز العائد على الاستثمار الذي هو في النهاية المقاييس الحقيقي للنجاح. وعليه فإن إدارة المخاطر حتى تستطيع انجاز وظائفها لا بد لها أن تراعي المراحل الاربعة الاساسية في التعاطي مع المخاطر وهذه المراحل تتمثل في:

١. تعریف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.

^١ - محمد محمود مكاوي، مصدر سابق، ص ٢٢-٢٣

٢. القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

٣. اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.

٤. مراقبة الادارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي^(١).

مبادئ إدارة المخاطر المصرفية:

هناك مبادئ هامة لإدارة المخاطر لا بد للأجهزة المصرفية أن تضعها في الاعتبار ومن أهم هذه المبادئ:

أولاً: تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل اساسي على عاتق مجلس الادارة لكل بنك، الذي يعتبر المسؤول الاول امام المساهمين في اعمال البنك، وهو ما يستوجب عليه فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفاء.

ثانياً: على مجلس الإدارة اقرار استراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في اطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

ثالثاً: أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالبنك، ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى استراتيجية المخاطر والاستراتيجية العامة

^١ - عبدالله الشروان، مبادئ ادارة المخاطر المصرفية، مجلة المصارف العربية، يونيو ٢٠٠١، ص ١٣

للبنك التي يضعها مجلس الإدارة مع الأخذ في الاعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر^(١).

رابعاً: إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسئولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

خامساً: يتم تعين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك وخاصة مخاطر الانتمان والسوق والسيولة، ويشترط أن يكون لدى كل منهم الدرأية الكافية والخبرة في مجال عمله^(٢).

سادساً: ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك الرأسمالية ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة لا بد من ايجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف التي تشمل على سبيل المثال حدوداً احترازية تفرض وفق التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر ووضع حدود للسيولة العامة للبنك وكذلك حدود لسيولة المنتجات والأدوار الاستثمارية بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.

سابعاً: لا بد من تقييم اصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على اساس القيمة العادلة أو سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسى لقياس المخاطر والربحية^(٣).

^١ - ادوارد برونيكس، إدارة المخاطر والأزمات، ترجمة احمد المغرب، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٢٨

^٢ - عبدالله الشروان، مصدر سابق، ص ١٤

^٣ - نفس المصدر السابق، ص ١٧

ثامناً: ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر توفر بشكل دوري في الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية شاملة ودقيقة عن المخاطر التي يجابها البنك وكذلك الاحتفاظ كتابياً بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات بالإضافة إلى ذلك لا بد من وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات ومراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من ذوي الاختصاص.

تاسعاً: لا بد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف والمهام وجود آلية لتتبع سلسلة الاجراءات والمعاملات.

عاشرأً: وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الازمات وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي ازمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة اتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري^(١).

وبجانب هذه المبادئ الهامة التي تؤسس قواعد قوية لعمل إدارة المخاطر هناك بعض المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر وابرزها:

- أ. الفهم الكافي لجميع المخاطر.
- ب. التأكد من قيام ادارات للمخاطر في كل بنك.
- ت. وضع اجراءات التقويم والتقارير.
- ث. وضع ضوابط ومتطلبات احترازية لمتابعة المخاطرات.

^١ - سوزان عبدالسلام جباره، اثر ادارة مخاطر الائتمان المصرفي على القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية على البنك السوداني الفرنسي (٢٠٠٥-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الزعيم الازهري، ٢٠١١م، ص ٣٢

ان انزال تلك المبادئ على ارض الواقع يحتاج إلى ادوار متعددة ومتداخلة من قبل المستويات الإدارية المختلفة داخل كل مصرف، فمجلس الإدارة لا بد ان يكون له دور فعال من خلال تحديد الأهداف ووضع السياسات والاستراتيجيات الفعالة لإدارة المخاطر، ووضع وتحديد الهياكل الإدارية المعنية بإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تحديد سقوف للتمويل والاستثمارات لتجنب مخاطر التركيز.

اما الإدارة التنفيذية فهي معنية بالالتزام التام بتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات لتحقيق أهداف البنك بالإضافة إلى تحديد الصلاحيات وتوزيع الواجبات على كافة المستويات الوظيفية بالبنك، فضلاً عن ضمان استقلالية إدارة المخاطر بالبنك.

المبحث الثاني

أنواع المخاطر

تختلف أنواع المخاطر باختلاف اسلوب التصنيف فتصنف المخاطر وفقاً للمصدر وتصنف وفقاً للأثر، وتصنف من منظور الإدارة المالية بأسلوب يختلف عن المنظور المؤسسي وإلى غير ذلك من تصنيفات تمتد أحياناً لتشمل الاسلوب الحدسي البسيط للتعامل مع حزم مختلفة من المخاطر بغير نمط واضح للتصنيف وعلى الرغم من تعدد أنواع المخاطر وتدخل بعضها منها مع الآخر إلا أن بعض الدراسات حاولت أن تضعها في تصنيفات عديدة من ابرزها.

أولاً: أنواع المخاطر وفقاً لمصادرها وتمثل في:

١. المخاطر التي مصدرها الاشخاص: عادة ما يتسبب الناس في احداث العديد من المخاطر منها مخاطر الاهمال والسرقة والغش والتديليس، ومخاطر السهو والخطأ ومخاطر ضعف الولاء ومخاطر نقل العدوى وكل فعل يصدر عن شخص او يمتنع الشخص عن القيام به يمكن ان يشكل خطراً حتى المخاطر الاستراتيجية في المؤسسات كثير ما يكون مصدرها الاشخاص اصحاب التخطيط الاستراتيجي المعيب^(١)
٢. المخاطر التي مصدرها الآلات: مثل احتمالات تعطلها أو سرقتها أو ضياعها أو ضعف انتاجها أو سوء منتجاتها أو تكلفة صيانتها أو احلالها بالكامل، وكل ما يتصل بالآلات من قبل انتاجها وحتى عام اهلاكها بالكامل.

^١ - مدحت انور نافع، مصدر سابق، ص^{٢٢}

٣. المخاطر التي مصدرها الطبيعة: مثل الزلازل والبراكين والعواصف والابوئلة والطواعين وكل ما يمكن ان يصدر من الطبيعة من احداث تخرج عن سيطرة البشر^(١)

٤. المخاطر التي مصدرها التعاملات: مثل مخاطر الائتمان والمخاطر المالية مثل (تراجع التدفقات المالية وتقلبات اسعار الفائدة) ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

ان تصنيف المخاطر من حيث المصدر لا يعطي ادنى انطباع عن الاثر المتوقع للخطر اذا ما تحقق، لكنه يوفر معرفة بكيفية التعامل مع الخطر.

ثانياً: أنواع المخاطر وفقاً لآثارها المتوقعة:

تقسم المخاطر وفقاً لطبيعة (وليس كحجم) آثارها المتوقعة بغض النظر عن مصادرها، وربما يكون هناك نوع من المخاطر ينبع من مصدر واحد لكنه يختلف من حيث الاثر اختلافاً كبيراً ومنها.

١/ مخاطر استراتيجية:

تلك المخاطر التي يتسبب تتحققها في اضرار كبيرة تصيب الاهداف الاستراتيجية للمؤسسات والاهداف الحيوية للأفراد ومن هذه المخاطر، مخاطر السمعة التي تفقد المؤسسة مقومات وجودها او قدرتها على المنافسة في الاسواق كما يفقد معها الفرد تقدير الذات التي هي اسمى الحاجات البشرية بحسب هرم ماسلو.

^١ - شاكر البلداوي، ادارة المخاطر ، في ظل التحكم المؤسسي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الزرقاء، الاردن، ٢٠١٢م، ص ٥٧

٢/ مخاطر تشغيلية:

تصيب الأهداف التشغيلية للمؤسسات وتتسبب في توقف العمل والانتاج اذا
ما بلغت مداها^(١).

ثالثاً: انواع المخاطر وفقاً لمنظور الإدارة المالية:

هنا يتعامل مع المخاطر باعتبارها تدرج تحت نوع من ثلاثة:

الأول: مخاطر خاصة بالمؤسسة:

ومن ابرزها المخاطر المالية ومخاطر الاعمال

الثاني: مخاطر خاصة بحاملي الاسهم:

ومن ابرزها المخاطر السوقية التي تتصل بأسعار الاوراق المالية للشركة او المؤسسة في السوق الثانوي وترتبط تلك الاسعار ومخاطر سعر الفائدة لما تمثله من فرصة بديلة لحامل الاسهم وخاصة اذا وضعت البنوك اسعاراً للفائدة جاذبة للمدخلات تتنافس عوائد الاسهم الرأسمالية الناتجة عن بيع الاسهم بسعر اعلى من سعر الشراء، أو الارباح الموزعة الناتجة عن توزيعات الشركة أو المؤسسة للكبونات على حاملي اسهمها.

الثالث: مخاطر مشتركة بين المؤسسة وحاملي اسهمها:

مثل مخاطر الحدث كإحداث الثورة والكوارث الطبيعية وغيرها من الأحداث بالإضافة إلى مخاطر سعر الصرف والضرائب والقوى الشرائية وغيرها من المخاطر التي تؤثر على التدفقات المالية للمؤسسة وفي ذات الوقت تؤثر على قيمة الاسهم والتي يحملها المالك^(٢).



^١ - صالح رجب حمدان اثر ادارة مخاطر التشغيل على الرقابة والتدقيق الداخلين دار المعرف للطباعة والنشر، اربد الاردن، ٢٠٠٧م، ص

^٢ - مدحت انور نافع، مصدر سابق، ص ٢٧

رابعاً: أنواع المخاطر من المنظور المؤسسي:

هناك العديد من المخاطر والتي تصنف على اساس مؤسسي بغض النظر عن مصادرها والاسباب التي تؤدي الى حدوثها ومن اهمها:

١/ مخاطر استراتيجية:

تتصل بتحقيق المؤسسة لأهدافها الاستراتيجية، فالخطر هنا يكون في وقوع حادث او فعل من شأنه اعاقة المؤسسة عن تحقيق واحداً او أكثر من أهدافها الاستراتيجية.

٢/ مخاطر تشغيلية:

تتصل بالأهداف التشغيلية للمؤسسة وهي أهداف متغيرة.

٣/ مخاطر استمرار الاعمال:

وهي تضم كافة المخاطر التي تحول دون استمرار المؤسسة في أداء أعمالها.

٤/ مخاطر البيئة والصحة والسلامة:

وهي تضم كافة المخاطر التي تؤدي إلى خلق أو جعل البيئة غير صحية وسليمة باعتبار أن واحداً من اهم أهداف المؤسسات الحديثة هو العمل في بيئه صحية ونظيفة.

٥/ مخاطر الالتزام:

وتضم كل مخاطر عدم الالتزام بالقوانين واللوائح والقواعد^(١) بعض المؤسسات تميّل إلى تقسيم المخاطر المؤسسية عبر المصدر والأثر بأسلوب منضبط بحيث تضع مجموعات المخاطر وفقاً لمصدرها وتقسمها إلى:

^(١) - ميرفت على ابو كمال، الادارة الحديثة لمخاطر المصادر وفقاً للمعايير الدولية بازل، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين، www.Eufal.com/psted

أ. مخاطر داخلية: وهي تلك المخاطر التي يكون مصدرها نابع من داخل المؤسسة.

ب. مخاطر خارجية: وعادة ما يكون مصدرها نابع من خارج المؤسسة.

ت. مخاطر مختلطة: مصدرها مشترك حيث يمكن أن ينبع من داخل المؤسسة ومن خارجها في نفس الوقت^(١)

خامساً: أنواع المخاطر وفقاً لمقررات بازل:

لعل مفهوم إدارة المخاطر ارتبط بصورة كبيرة بمقررات بازل التي اكتسبت تطبيقاتها في القطاع المصرفي في شهرة واسعة خاصة ما عرف بمقررات بازل ٢، وبما أن اتفاق بازل ٢ يعتبر نقطة انطلاق لثقافة مصرفيّة جديدة فإنها لا تقتصر على تحقيق معدل كفاية رأس المال المحدد بـ ٨% فقط، بل نجد أن إدارة المخاطر المصرفيّة تعتبر العمود الفقري لهذه الثقافة وقد اشارت لجنة بازل في وثيقة اتفاق بازل ٢ إلى المخاطر التالية:

١/ مخاطر الائتمان:

كانت وستظل مخاطر الائتمان أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وعلى الرغم من استحواذ المخاطر المصرفيّة الأخرى وخصوصاً مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل على نسبة أكبر من اجمالي المخاطر التي تتعرض لها البنوك منذ النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين.

ومخاطر الائتمان هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله، والناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في المواعيد المحددة^(١).

^١ - مدحت انور نافع، مصدر سابق، ص ٢٩

وتشير الدراسات الخاصة بالازمات المصرفية في الدول المختلطة سواء كانت الدول المتقدمة أو الدول النامية ان معظم الدول التي حدثت بها ازمات مصرفية كانت اهم اسبابها تعثر الائتمان، وان هناك ١٣١ دولة عانت من ازمات مصرفية وان اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى خلال القرن من ١٩٧٥ - ٢٠٠٠م وكان تعثر الائتمان هو اهم الاسباب التي ادت الي الازمات المصرفية في تلك الدول^(٢).

مخاطر الائتمان لا تقتصر على الخسائر المباشرة ولكن تمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف المعاملات، والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر، وهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان وحدوث التعثر سواء كانت عوامل خارجية خاصة بالظروف الاقتصادية وعوامل خاصة بالبنك مثل عدم الاستعلام الجيد عن العميل أو عدم متابعة القرض، وعوامل خاصة بالعميل مثل عدم وجود إدارة جيدة لمشروعه أو استخدام القرض في غرض غير المخصص له.

ان نقطة البداية في عملية صنع الائتمان هي تصنيف العميل وهذا ما نص عليه اتفاق بازل^٢، واصبح لدى البنوك اختيار احد البدائل الثلاثة التي تستخدم في التصنيف الائتماني، وهي التصنيف الائتماني الخارجي (من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف بها، والتصنيف الائتماني الداخلي الاساسي، والتصنيف الائتماني الداخلي المتقدم والذي يعتمد فيها نماذجه الخاصة وتحقيق المعايير والشروط الواجب توافرها لكل اسلوب من اساليب التصنيف الداخلي، ان

^١ - ميرفت على ابوكمال، مصدر سابق

^٢ - معطي خير الله، حتمية تطوير الخدمات المصرفية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٣٠

التزام البنوك بالأخذ بالتصنيف الائتماني سواء الخارجي أو الداخلي سيؤدي إلى خفض مخاطر الائتمان^(١).

وتعتبر اساليب التصنيف هي ذات الأساليب العلمية السليمة التي تستطيع أن تفرق بين العملاء حسب جدارتهم الائتمانية ومن ثم تصنيفهم الائتماني ومن ثم تستطيع البنوك تجنب منح الائتمان إلى العملاء ذوي المخاطر العالية، لقد وردت وثيقة واحدة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان كوثيقة مساندة للوثيقة الرئيسية لبازل ٢ وهي وثيقة مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٠م، ولكن سبق ان اصدرت لجنة بازل العديد من الوثائق الهامة المتعلقة بالائتمان مثل الاصلاح عن الائتمان والاسس المحاسبية السليمة للائتمان، ويوجد ١٧ مبدأ بالوثيقة المساندة وهي من أهم الوثائق التي اصدرتها لجنة بازل، والبنوك في حالة تطبيقها لتلك المبادئ او الاسس فإنها ستختفي إلى حد كبير من مخاطر الائتمان.

مخاطر السوق:

ركز اتفاق بازل العام ١٩٨٨ على مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك سواء فيما يتعلق بالبنوك داخل الميزانية او خارج الميزانية ولم تشر الوثيقة الرئيسية للاتفاق والصادرة في ١٩٨٨م إلى الزام البنوك للاحتفاظ برأس المال لمواجهة أو لتفادي الخسائر التي يمكن أن تلحق بالبنوك نتيجة مخاطر السوق التي تتعرض لها، لقد ادى انخراط البنوك وخاصة البنوك الكبرى في انشطة التداول الى تعرضها الى مخاطر السوق وهي الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي (اسعار الاصول ومعدات الفائدة) و كنتيجة طبيعية لزيادة نشاط البنوك في تلك الانشطة ادى الى زيادة المخاطر الكلية التي تتعرض لها، ولم تكن لجنة بازل او السلطات الرقابية الوطنية في معظم دول العالم تطالب

^١ - نبيل حشاد، مصدر سابق، ص ٧٦

البنوك بالاحتفاظ برأسمال لمواجهة او مقابلة هذه المخاطر لذا وهذا الوضع يجعل تعرض البنوك لازمات مصرفيه امراً وارد الحدوث وبدرجة احتمال عاليه^(١).

لذا اهتمت السلطات الرقابية في كثير من الدول المتقدمة وكذلك لجنة بازل للرقابة المصرفيه بمخاطر السوق واصدرت وثيقه بعنوان The Amendment to the capital Accord to incorporate Market Risks وبموجب هذه الوثيقه يجب على البنوك أن تحفظ برأسمال لتغطية مخاطر السوق^(٢).

ان مخاطر السوق تختلف عن مخاطر الائتمان حيث ان مخاطر السوق التي يواجهها البنك لا تنتج بالضرورة عن اداء ضعيف للمصدر او بيع ادوات مالية او اصول، ان مخاطر السوق او مخاطر المركز تنتج عن التغيرات المعاكسة او التي ليست في صالح البنك وذلك لأسعار السوق، وتصنف مخاطر السوق ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث ان حركات الاسعار من الممكن ان ينتج عنها ارباح وخسائر بالنسبة للبنك وتقسم مخاطر السوق الى اربعة انواع من المخاطر

هي:

- مخاطر تقلبات اسعار الفائدة
- مخاطر تقلبات اسعار الصرف
- مخاطر تقلبات اسعار الاوراق المالية
- مخاطر تقلبات اسعار السلع

^١ - نبيل حشاد، مصدر سابق، ص^{٣٧}

^٢ - متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل ، ورقة مناقشة البنك المركزي المصري، www.Egcpa.com

مخاطر التشغيل:

عرفت وثيقة الاتفاق الجديد لبازل مخاطر التشغيل بانها: مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والافراد او تنشأ نتيجة لأحداث خارجية ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناتجة عن السمعة^(١).

والاهتمام بمخاطر التشغيل يعتبر حديثاً وذلك في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وقد أصبحت البنوك الكبيرة نماذجها الخاصة لقياس مخاطر التشغيل لأنها قد تسبب خسائر مباشرة او غير مباشرة للبنك، واعطت لجنة بازل ثلاثة اساليب للتعامل مع مخاطر التشغيل ويمثل كل منها بديلاً لآخر وهي اسلوب المؤشر الاساسي والاسلوب المعياري واسلوب القياس المتقدم، ويعتبر اسلوب المؤشر الرئيسي من اسهل هذه الاساليب^(٢)، وقد اصدرت لجنة بازل وثيقة مساندة خاصة بمخاطر التشغيل وذلك في فبراير ٢٠٠٣م وقد احتوت على الاسس السليمة للادارة والمراقبة على مخاطر التشغيل.

مخاطر السيولة:

هي احتمال عدم قدرة المنشأة على الایفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بسبب عدم قدرة المنشأة على توفير التمويل اللازم او الاصول السائلة^(٣). وبالنسبة للبنوك تعد إدارة السيولة على قدر عال من الأهمية حيث يعني الفشل في المحافظة على سيولة الميزانية فشل البنك كمؤسسة مالية، وعلى الرغم من ذلك لم ينشأ اجماع نظري أو عملي حول تقدير مخاطر السيولة كمياً او حساب تكلفة الحفاظ على

^١ - محمد محمود المكاوي، مصدر سابق

^٢ - حمود بن سنجر ، اثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التعليم الدولية على الدول العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية،

^٣ - ٢٠٠٢م، ص٦٦

^٤ - احمد السيد كردي، مصدر سابق، ص٦٦

السيولة، وهكذا تبقى إدارة مخاطر السيولة محل اهتمام المصرفين والمتخصصين.

وعادة ما تهتم البنوك وخصوصاً الكبيرة منها بإدارة السيولة والتي تعتبر أحد المكونات الرئيسية لإدارة الأصول والخصوم، لذا كونت البنوك لجنة إدارة الأصول والخصوم والتي تهتم بموضوع إدارة السيولة وتراعي في ذلك إجال استحقاقات الأصول والخصوم المختلفة حتى لا تحدث أزمة سيولة.

مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية:

تتميز الصناعة المصرفية بالتطور المستمر واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وعلى الرغم من أن الخدمات المصرفية الإلكترونية العديدة من المزايا سواء للعميل أو البنك إلا أن هذه الخدمات يكتنفها كثير من المخاطر، ولذا أصدرت لجنة بازل في الوثيقة الرئيسية لاتفاق بازل ٢ وثيقتين مساندتين تتعلقان بإدارة مخاطر الأنشطة أو العمليات الإلكترونية.

المخاطر الاستراتيجية:

هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات أو عدم اتخاذ قرارات لإدارة نشاط البنك وهذا يعني أن هذا النوع من المخاطر يحدث نتيجة اتخاذ البنك لقرار قد يكون خاطئ يؤدي إلى خسارة البنك أو يفقده مكاسب من خلال الفرصة البديلة، أما المخاطر الاستراتيجية الناتجة من عدم اتخاذ الإدارة لقرار كان من الممكن ان يؤدي إلى تحقيق مكاسب للبنك أو درء مخاطر يتعرض لها البنك.

إن المخاطر الاستراتيجية على المستوى الكلي هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول سوق جديد أو الخروج من سوق

قائمة^(١)، والمخاطر الاستراتيجية على مستوى الأنشطة هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات قد تتعلق بتخصيص او توزيع محفظة الاستثمار ولا شك ان المخاطر الاستراتيجية تتخفض بصورة كبيرة في البنوك التي تتميز مجالس إدارتها وإدارتها العليا بالخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالأعمال المصرفيه والتي تستطيع بطبيعة الحال اتخاذ القرارات المناسبة في الاوقات المناسبة مما يقلل من تعرض البنك للمخاطر ومن ثم الخسائر.

مخاطر الالتزام والمخاطر القانونية والرقابية:

تنتج مثل هذه المخاطر من احتمال مخالفة او عدم تطبيق القوانين والقواعد الرقابية، ومخاطر الالتزام الناتجة عن المخالفة لتطبيق القوانين والقواعد تؤثر سلباً على البنك، فمثلاً قد تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على البنك المخالفة فإذا تكررت المخالفات الجسيمة قد يؤدي الي عقوبات اشد قسوة تؤثر سلباً على العلاقة بين البنك والسلطة الرقابية.

اما المخاطر القانونية فتنتج من عدم التزام او مخالفة البنك لقوانين الاعمال والاسس القانونية وهذا يعرض البنك للمخاطر والخسائر والمخاطر الرقابية هي المخاطر الناتجة عن احتمال تغيير القوانين والقواعد الرقابية مما يؤدي الي احداث تأثيرات سالبة على عمليات البنك وقدراتها التنافسية^(٢).

ونجد ان اتفاق بازل ٢ قد صنف المخاطر القانونية ضمن مخاطر التشغيل بينما هناك العديد من الدراسات التي تصنف مخاطر الالتزام والمخاطر الرقابية والمخاطر القانونية ضمن مجموعة واحدة.

^١ - نبيل حشاد، مصدر سابق، ص^٣
^٢ - صالح رجب، مصدر سابق، ص^{٦٩}

المبحث الثالث

مقررات بازل ومعايير قياس المخاطر المصرفية

اتسمت مقررات بازل المختلفة بانها كانت دائمًا ما تأتي في صورة ردة فعل لازمات عالمية وقعت بالفعل، لكن المقررات كانت بمثابة دروس مستفادة من كل ازمة ونجحت الي حد كبير في تحقيق تبعاتها والحد من ظهورها مرة اخرى بذات الوجه، لكن المشكلة الحقيقية هي ان الازمات لا تأتي كل مرّة بوجه واحد بل هي تتغير وتتلون باحتمالات غير محددة.

ويمكن ان مقررات لجنة بازل المختلفة شكلت الاساس لمعايير قياس المخاطر المصرفية، وبناء على ذلك لا بد من تسليط الضوء على لجنة بازل ومراحل تطورها وما ترتتب عليها من قواعد واسس للتعامل مع المخاطر المصرفية.

نشأة لجنة بازل:

تأسست لجنة بازل او (بال) للرقابة المصرفية في نهاية العام ١٩٧٤م من ممثلين عن مجموعة الدول الصناعية العشرة (بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، امريكا، لوكسمبورج) تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، ولقد قدمت اللجنة تقريرها الاول عام ١٩٨٧م لمحافظي البنوك المركزية بالدول الاعضاء لدراسته والتعرف على آراء الدولة فيه، وفي يوليو ١٩٨٨م تمت الموافقة على التقرير النهائي من قبل مجلس المحافظين وقد ابرز التقرير النهائي القواعد المحددة لحساب معدل كفاية رأس المال للبنوك^(١).

^١ - عبدالباسط محمد المصطفى، مصدر سابق، ص ١٢

أسباب قيام لجنة بازل:

لقد قامت لجنة بازل من أجل وضع قواعد موحدة للرقابة تلتزم بها الدول الأعضاء أولاً ومن ثم تتبعها باقي دول العالم وذلك للحد من الآتي:

- نفاق ازمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية.

- المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية التي كانت رؤوس اموالها متذهبة في مواجهة البنوك الغربية.

- تطبيق بعض الدول لمعايير متساهلة في الرقابة مما شجع كثير من البنوك على ان تنشئ فروعاً ومشات تابعة لها في تلك الدول مما يلقي باثاره السالبة حتى على البنوك في الدول الام وعلى النظام المصرفي الدولي^(١).

وخلال الفترة من ١٩٨٦م وحتى العام ١٩٨٨م تبلورت توصيات اجتماعات بنك التسويات الدولي فيما عرف بمقررات بازل ٢ والتيتناولت نوعاً واحداً من المخاطر التي تهم البنوك وهي مخاطر الائتمان وتسمى مخاطر التعثر ومخاطر الطرف المقابل، تزامن ذلك مع ازمة كبرى اصابت البنوك التجارية وذلك بسبب اسعار الفائدة الكبيرة مما ادى الى التعثر وهذا ادى الي افلاس هذه البنوك وذلك لأن التوسع في منح القروض كان على حساب معدلات الاحتياطي الامنة، فالناس لا ينظرون الي المخاطر اثناء جني الارباح لكنهم ينتبهون لها اثناء تحقيق الخسائر فقط^(٢).

لقد كانت اجتماعات بازل آنذاك تركز على وضع ضوابط لمنح الائتمان منها الاحفاظ الاحتياطي نقيي عند مستويات اعلى نسبياً من تلك التي كانت سائدة

^١ - عبدالباسط محمد المصطفى، المصدر السابق، ص ٣٢

^٢ - مدحت انور نافع، مصدر سابق، ص ٣٣

قبل وإبان الأزمة وهذا اهم ما اشتغلت عليه مقررات بازل ١ التي أصبح بها (من خلل بنوكها المركزية) أمراً هاماً لتسويق تلك البنوك منتجاتها ولاندماجها في النظام المصرفي العالمي.

الاهداف الرئيسية لاتفاق بازل:

١. العمل على تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي.
٢. ازالة المنافسة غير العادلة بين المصارف.
٣. وضع معيار عالمي يتم على اساسه المفاضلة بين موافق البنوك المالية ومقدرتها الرأسمالية.
٤. تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات واساليب الرقابة بين السلطات الرقابية.
٥. تحسين الاساليب الفنية للرقابة على اعمال البنوك^(١).
٦. تقدير حدود دنيا لكفاية رأس المال للبنوك.

معايير كفاية رأس المال وفق اتفاق بازل ١ الصادر في ١٩٨٨م وادارة المخاطر المصرفية:

حددت توصيات بازل معيار كفاية رأس المال بنسبة ٨٪ كحد أدنى بين عناصر رأس المال وبين اصول مرحلة بأوزان مخاطرها، مضافةً اليها الالتزامات العرضية مرحلة بأوزان مخاطرها (القيمة التي تحتسب للالتزام العرضي تكون ناتج حاصل ضربه في معامل التحويل للالتزام العرضي في الوزن الترجيحي للأصل الذي يقابل معه).

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الاساس} + \text{رأس المال المساند}}{\text{عناصر الاصول والالتزامات العرضية مرحلة بأوزان مخاطرها}} \quad (١)$$

^١ - ميرفت على ابو كمال، مصدر سابق

مكونات رأس المال وفق لجنة بازل ١:

أولاً: رأس المال الأساسي ويكون من:

- حقوق المساهمين وتضم الاسهم العادية والممتازة وفق رأس المال المدفوع.
- الاحتياطات المعلنة وتشمل الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والاحتياطي الخاص واحتياطي الطوارئ واحتياطات اخرى وعلاوة الاصدار.
- الارباح (الخسائر) او الاصول المحتجزة
- حقوق الاقلية.

ثانياً: رأس المال المساند ويكون من:

- الاحتياطات غير المعلنة:
وهي الاحتياطات التي تتم من خلال حساب الارباح والخسائر دون ان تظهر ضمن عناصره عند الافصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف.
- احتياطات اعادة تقييم الاصل:
ويتم تكوين هذه الاحتياطات نتيجة لتقدير الاصول لإظهار قيمتها المالية الحالية بدلاً من قيمتها الدفترية على ان يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة ٥٥% للتحوط ضد مخاطر تذبذب اسعار هذه الاصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق عند تحقيقها للضربيّة^(٢).

^١ - محمد بن زيان، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترافية الجديدة، واقع وافق تطبيق لمقررات بازل ٣، مؤتمر التمويل الإسلامي الثامن، الدوحة ، قطر ، ٢٠١١م، <http://foundomatic.com/fast/GD>

^٢ - حسين رياض، ادارة المخاطر المصرفية ، من المنظور الدولي، الأهلية للطباعة والنشر ، عمان،الأردن، ص^{٤٧}

- المخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها:

وتسمى بالاحتياطات العامة، ولا يؤخذ بها الا اذا كانت المخصصات المحددة مستوفاة بالكامل، والنسبة التي يؤخذ بها يجب ان تكون ١٠.٢٥% كحد اقصى من الاصول الخطرة.

- القروض المساندة متوسطة و طويلة الاجل:

وهي سندات باجل محدد قد وضعتها معايير بازل ضمن عناصر رأس المال المساند، فالقرض المساندة التي تزيد اجالها عن خمس سنوات تعتبر جزء من رأس المال المساند على ان تخصم ٢٠٪ من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة بهدف تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقترب اجل استحقاقها^(١)

- ادوات رأسمالية في حساب معدل رأس المال:

هذه الادوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض والأوراق والتي تجتمع فيها بعض صفات السندات والاسهم، لذا عند حساب معدل رأس المال وفقاً لمعايير لجنة بازل تستبعد البنود التالية منعاً لتضخم رأس المال:

أ. اسم الشهرة.

ب. رأس المال والاستثمارات في الشركات التابعة غير المدمجة.

ت. العجز في مخصص الديون المشكوك فيها لمواجهة ديون محددة.

ث. الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك الاجنبية والشركات المالية الأخرى^(٢).

^١ - حسين رياض، المصدر السابق، ص^{٤٨}

^٢ - بوتن جورج، المخاطر المصرفية وفقاً للمعايير الدولية مقررات بازل ٢ ترجمة، غادة بسيوني، دار العلم للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١١م، ص^{٣٩}

وبجانب هذه الأدوات فقد وضعت لجنة بازل قيوداً على استخدام عناصر رأس المال المساند وهي:

- ان لا يزيد رأس المال المساند على رأس المال الأساسي.
- يجب الا تزيد القروض التي يحصل عليها البنك من مساهميه (القروض المساندة) عن ٥٠٪ من رأس المال الأساسي.

التعديلات التي اجريت على معيار كفاية رأس المال:

اقررت لجنة بازل في ١٩٩٣م بعض التعديلات على حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق بالإضافة شريحة ثالثة لرأس المال تمثل في القروض المساندة لتغطية مخاطر السوق فقط.

وفي ابريل ١٩٩٥م تم السماح للبنوك باستخدام اساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق وهي:

- مخاطر تقلبات اسعار الفائدة.
- تقلبات اسعار الصرف.
- تقلبات اسعار عقود الاسهم والسلع والتي يطلق عليها عقود المشتقات^(١)

تصنيف بازل ١ لدول العالم من حيث المخاطر:

قامت لجنة بازل ١ بتصنيف دول العالم من حيث المخاطر الى مجموعتين:
المجموعة الأولى:

وتشمل الدول ذات المخاطر المنخفضة وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) بالإضافة إلى السعودية باعتبارها من الدول التي عقدت اتفاقيات خاصة للإئراض من صندوق النقد الدولي.

^١ - محمد بن بوزيان، مصدر سابق

المجموعة الثانية:

وتشمل باقي دول العالم، واعتبرتها دولًا ذات مخاطر مرتفعة الاوزان النسبية لدرجة مخاطر اصول البنك^(١).

وقد عملت لجنة بازل على تحديد اوزان للمخاطر مع وضع اسس موحدة للمقارنة بين البنوك على اختلاف وتعدد النظم المصرفية، وتم تحديد هذه الاوزان لأصول البنك ومصنفة في خمسة مجموعات تتحدد مخاطرها بواقع (صفر% ،%٢٠ ،%٥٠ ،%١٠٠ ،%١٠) ويحدد الوزن النسبي لدرجة خطورة الاصل على اساس قدرة الملائم او الكفيل، او طبيعة الضمان، وهناك تمييز لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اضافة إلى السعودية باعتبارها اقل مخاطرة^(٢).

وتوزع اوزان المخاطر على الاصول بصورة عامة على النحو التالي:

١. يعطي النقد، والديون على الحكومات المركزية، والبنوك المركزية، والديون المضمونة نقداً أو من الحكومات المركزية أو المكافولة من قبلها (وزن المخاطرة صفر%).
٢. يتحدد وزن مخاطرة %٢٠ للديون على بنوك التنمية الدولية والديون المكافولة، أو المضمونة أو الصادرة بأدوات الدين صادرة عنها، أو الديون التي يقل المتبقى من أجلها عن سنة على البنوك التي تم تأسيسها في الدول الأخرى (دول المجموعة الثانية).
٣. يعطي وزن المخاطرة %٥٠ للقروض المضمونة برهونات عقارية منقولة من قبل المقرض.

^١ - عبدالباسط محمد المصطفى، مصدر سابق، ص٣
^٢ - بوتن جورج، مصدر سابق، ص٣٧

٤. يعطي وزن المخاطرة ١٠٠ % للديون على القطاع الخاص والدين على بنوك دول المجموعة وكذا اصول البنك من العقارات والمعدات^(١).

وعلى الرغم من اعطاء الدول من مساحات وحرية للسلطات الرقابية المحلية في اختيار وتحديد بعض أوزان المخاطر الا ان هناك انتقادات وجهت لتلك التصنيفات ولتطبيق معيار كفاية رأس المال في العديد من الدول فقد اعطى المعيار وضعًا مميزًا لمخاطر و مدیونات حكومات وبنوك الـ(OECD) على حساب باقي دول العالم، كما ان لجنة بازل قد راعت الضمانات في حالة واحدة وهي القروض لأغراض السكن والتأجير وخفض وزن المخاطرة الى ٥٥% بدلاً من ١٠٠% بشرط ضمان عقاري في حين لا تسمح تشريعات بعض الدول بالتنفيذ على العقارات المنقوله.

كذلك وفي ظل اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من قبل مؤسسات غير مصرافية نجد ان اتفاق بازل ركز على مخاطر الائتمان والسوق واهمل باقي المخاطر مثل مخاطر التشغيل والسيولة وغيرها^(٢).

وفي محاولة لمعالجة هذه الاختلالات وفي منتصف الطريق قبل اصدار مقررات بازل ٢ الشهيرة صدر ما يعرف بمقررات بازل ١.٥ والتي صدرت في عام ١٩٩٣ واصبحت نافذة عام ١٩٩٨ وهو العام الذي تعمقت فيه ازمة النمور الآسيوية الشهيرة، والتي سقطت على اثرها عدد من دول جنوب شرق آسيا ضحية لازمات كبرى في اسواق المال والصرف.

لذا كان لا بد لمقررات بازل ١.٥ ان تصدر سريعاً لتشمل توصيات خاصة بالمخاطر السوقية الي جانب بعض التعديلات في ضوابط مخاطر الائتمان التي

^١ - عبدالباسط محمد المصطفى، مصدر سابق، ص ٤٣

^٢ - مدحت انور نافع، مصدر سابق، ص ٣٣

سبق اصدارها في بازل ١، وتعامل المخاطر السوقية مع نوعين من المتغيرات هما:

السيولة والتقلبات وكلاهما مرتبط بالأسعار^(١).

فزيادة السيولة في الاسواق تؤدي الى زيادة المعروض النقدي ومن ثم زيادة الاسعار بغض النظر عن العوامل الاخرى وتشير زيادة السيولة الى انخفاض مخاطر السوق والعكس في حالة انخفاض السيولة.

بازل ٢ والمخاطر المصرفية:

ظهرت خلال الفترة من ١٩٩٩ الى العام ٢٠٠٧ مقررات بازل ٢ والتي اشتملت على ثلاثة انواع من المخاطر وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل وقد هدفت بازل ٢ الى دعم الاستقرار في النظام المالي بشكل كاف، مع تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية، والاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك لتغطية كافة المخاطر المصرفية الرئيسية وتوفير المساواة بين المصارف، ويقوم اتفاق بازل ٢ على ثلاثة محاور هي:

المعور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال:

أحدثت مقررات بازل ٢ بعض التعديلات في معادلة حساب كفاية رأس المال وفي المقابل ابقيت على بعض العناصر الاساسية المكونة لرأس المال بالإضافة الى ذلك خلقت نوع من التطور في طرق قياس وتقدير المخاطر التي تواجه البنوك وبذلك أصبحت عملية حساب كفاية رأس المال تتم وفقاً للاتي:

^١ - حمود بن سنجور، مصدر سابق، ص٥٠

$$\frac{\text{رأس المال الاساس} + \text{رأس المال المساند}}{\text{الائتمانية المخاطر} + 12.5 + (\text{المخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية})} = \frac{\text{نسبة كفاية رأس المال}}{8\%}$$

المحور الثاني: اضباط السوق^(١).

ولا تزال تلك المحاور على ارض الواقع وضعـت لجنة بازل ٢ مجموعـة من المبادئ لإدارة المخاطـر المصرفـية المختلفة فـيـنـسـبـة لـمـخـاطـر التـموـيل وـضـعـت لـجـنة بازل ٢ مجموعـة من المبادئ لـضـمان الـادـارـة السـلـيمـة لـمـخـاطـر التـموـيل وـتـمـثل هـذـه المـبـادـئ فـي:

١. تـهـيـئـة الـبـيـئـة الـمـنـاسـبـة لـإـدـارـة مـخـاطـر التـموـيل.
٢. اـجـرـاءـات وـشـروـط منـح التـموـيل.
٣. اـدـارـة عـمـلـيات التـموـيل، الـقـيـاس وـالـرـقـابة.
٤. توـفـر نـظـم ضـبـط كـافـية لـإـدـارـة مـخـاطـر التـموـيل.

وقد اـشـتـملـت هـذـه المـبـادـئ الـاسـاسـية عـلـى مـجـمـوعـة منـ الـاجـرـاءـات وـالـتـدـابـيرـ المتعلقة بـإـدـارـة عـمـلـيات التـموـيل المـخـاطـرة وـالـتـي تـقـوم بـهـا الـهـيـاـكـل وـالـمـسـتـوـيـاتـ الإـدارـية وـالـمـخـاطـرة بـغـرـض إـدـارـة مـخـاطـر التـموـيل وـالـتـي تـواـجـهـ الـبـنـوـكـ.

باـزل ٢ وإـدـارـة مـخـاطـرـ السوق:

وضـعـت لـجـنة باـزل ٢ مـجـمـوعـة منـ المـبـادـئ لـتـحـقـقـ الـإـدـارـة السـلـيمـة لـأـسـعـارـ الـفـائـدةـ وـهـذـهـ المـبـادـئـ تـتـمـثـلـ فـيـ:

المـبـادـئـ الأولـ: يـجـبـ انـ يـوـافـقـ مـجـلـسـ الـإـدـارـةـ فـيـ الـبـنـكـ عـلـىـ الـاستـراتـيجـيـاتـ وـالـسـيـاسـاتـ المرـتـبـطةـ بـإـدـارـةـ مـخـاطـرـ سـعـرـ الـفـائـدةـ لـذـاـ لـاـ بـدـ مـنـ اـعـلـامـ مـجـلـسـ الـإـدـارـةـ بـصـفـةـ منـظـمةـ بـحـجمـ مـخـاطـرـ سـعـرـ الـفـائـدةـ.

^١ - عبدالباسط محمد المصطفى، مصدر سابق، ص

المبدأ الثاني: ان تتأكد الادارة العليا انه يتم ادارة هيكل اعمال البنك ودرجة مخاطر سعر الفائدة بطريقة فعالة وتوجد سياسات واجراءات مناسبة للتحكم والحد من المخاطر.

المبدأ الثالث: يجب ان تقوم البنوك بتحديد الاشخاص او اللجان المسئولة عن ادارة مخاطر سعر الفائدة بحيث توفر وحدات لقياس المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها بالبنك.

المبدأ الرابع: يجب ان تكون سياسات واجراءات البنك الخاصة بمخاطر سعر الفائدة محددة بوضوح.

المبدأ الخامس: يجب ان تحدد البنوك المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة وتتأكد من تعرضها للإجراءات وبدرجة مناسبة قبل ان يتم تقديمها.

المبدأ السادس: ان تتوفر انظمة لقياس مخاطر سعر الفائدة تأخذ في الحسبان كافة المخاطر وتقوم بتقييم عند تغير سعر الفائدة.

المبدأ السابع: يجب ان تضع البنوك وان تلتزم بحدود تشغيل من شأنها المحافظة على مستويات التعرض للمخاطر متسقة مع السياسات الداخلية.

المبدأ الثامن: يجب ان تقيس البنوك قابليتها للخسارة في ظل تأزم ظروف السوق.

المبدأ التاسع: يجب ان تتوفر للبنوك انظمة معلومات مناسبة لقياس ومراقبة والتحكم والاقرار عن معدل سعر الفائدة.

المبدأ العاشر: يجب ان يتتوفر لكل بنك نظام لقياس ومراقبة والسيطرة على مراكز السيولة والعملات الاجنبية الرئيسية^(١)

مبدأ وموجهات بازل ٢ لإدارة المخاطر السيولة:

على الرغم من ان السلطات النقدية تحدد حد أدنى للسيولة فان إدارة المخاطر تعتبر امراً بالغ التعقيد، حيث هنالك تداخل بين التدفقات النقدية المتوقعة والتبيّنات بأسعار الفائدة الا انه يتم الاخذ في الاعتبار بالموجهات التالية:

١. المقدرة على الایفاء بالمحسوبات على اساس يومي مستمر.
٢. تجنب الاستدانة او الاضطرار لبيع الاصول.
٣. الحفاظ على حدود الاحتياطات القانونية لدى البنك المركزي.
٤. حسن ادارة التدفقات اليومية.
٥. المقدرة على مواجهة الكوارث قبل انتشارها في الاسواق.
٦. مقدرة المصرف على تسويق الاصول (عند الضرورة) بدون خسائر كبيرة.
٧. توفر اسس للادارة اليومية للنقدية.
٨. تنوع المصادر وعدم الاعتماد او التركيز على عملاء معينين.
٩. حسن ادارة الفرائص وحسن استغلال الفرص النادرة للاستثمار.
١٠. بناء احتياطات للطوارئ^(٢)

والجهات المعنية بالالتزام بهذه الموجهات داخل البنك تمثل في مجلس الادارة، اللجنة التنفيذية للبنك، لجنة الاصول والخصوم، ومدراء الادارات والفروع، وبجانب تلك الموجهات فقد اصدرت لجنة بازل ٢ مجموعة من المبادئ لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك تتلخص في:

^١ - نبيل حشاد، مصدر سابق، ص^٦
^٢ - نفس المصدر السابق، ص^٧

المبدأ الأول: يجب ان يكون للبنك استراتيجية متفق عليها للادارة اليومية للسيولة و معلنه.

المبدأ الثاني: موافقة مجلس الادارة على الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بإدارة السيولة و ابلاغ مجلس الادارة عن موقف السيولة بالبنك بصفة منتظمة.

المبدأ الثالث: يجب ان يتوافر هيكل اداري لكل بنك يستطيع تتنفيذ استراتيجية السيولة بكفاءة و ان تراجع مراكز السيولة بانتظام وعلى فترات زمنية محددة.

المبدأ الرابع: يجب ان يتتوفر للبنك انظمة معلومات كافية لقياس و مراقبة و التحكم والاقرار عن مخاطر السيولة.

المبدأ الخامس: يجب ان يضع كل بنك نظام قياس و مراقبة لصافي احتياجات التمويل الجارية.

المبدأ السادس: يجب ان تقوم البنوك بتحليل السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة.

المبدأ السابع: يجب ان يقوم البنك بمراجعة الاقتراحات المستخدمة في ادارة السيولة بصفة منتظمة للتأكد من استمرار صلاحيتها^(١).

المبدأ الثامن: يجب على البنك بان يقوم بتوطيد و الحفاظ على العلاقات مع اصحاب الالتزامات القائمة على البنك و المحافظة على التنوع في الالتزامات وضمان مقدرتها على بيع الاصول.

المبدأ التاسع: يجب توفر خطط موضوعة لمواجهة الطوارئ و يتضمن استراتيجية لمعالجة ازمات السيولة او اجراءات تعويض القصور في التدفقات النقدية في المواقف الطارئة.

^١ - معطي خير الله، مصدر سابق، ص^{٥٨}

المبدأ العاشر: يجب ان يتتوفر لكل بنك نظام لقياس ومراقبة والسيطرة على مراكز سيولة العملات الأجنبية الرئيسية التي يتعامل بها البنك وان يكون هنالك تحليل استراتيجي نحو كل عمله.

المبدأ الحادي عشر: يجب ان يتم بانتظام مراجعة عدم التوافق في التدفقات النقدية للعملات الأجنبية عبر فترات زمنية محددة.

المبدأ الثاني عشر: يجب ان تتتوفر للبنك نظام ملائم للرقابة الداخلية على علميات ادارة مخاطر السيولة.

المبدأ الثالث عشر: يجب ان تتتوفر للبنك آلية تضمن قياس مستوى شفافية المعلومات الخاصة بالبنك.^(١)

بازل ٣ ومتطلبات رأس المال التنظيمي:

قامت لجنة بازل بإصدار الاطار التنظيمي الدولي لتعزيز مرونة المصارف والأنظمة المصرفية في عام ٢٠١٠م والذي بات يعرف بمقررات بازل ٣. وتنتمي الاهداف الرئيسية التي تسعى مقررات بازل ٣ لتحقيقها في تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الحقيقية، وبالتالي فان الاصلاحات التي جاءت بها مقررات بازل ٣ تهدف إلى تحسين الاطار التنظيمي الدولي وركزت على:

١. تحسين جودة قاعدة رأس المال، كي يكون قادراً على امتصاص الخسائر في حالة ملائمة المصرف وحالة اعساره.
٢. تحديد هوامش اضافية لحماية رأس المال عن طريق زيادة مستويات رأس المال الذي تحتفظ به المؤسسات المصرفية.

^١ - محمد بن بوزيان، مصدر سابق

٣. ادخال نسبة الرافعة المالية للقليل من خطر الزيادة المفرطة للرافعة المالية.

٤. تقوية تغطية المخاطر عن طريق تمكين المصارف من تغطية المخاطر

الرئيسية.

٥. تحديد معايير لليبيدة لتعزيز كل من نسبة تغطية السيولة على المدى

القصير تحويل المركز المالي على المدى البعيد^(١)

قامت بازل ٣ بإعادة هيكل متطلبات رأس المال التنظيمي مقارنة بما ورد في مقررات بازل ٢ التي صفت رأس المال التنظيمي وفق ثلاث شرائح رئيسية فمن الملاحظ ان بازل ٣ قامت بإلغاء الشريحة الثالثة وقامت بإدخال تغيرات على العناصر المكونة لكل من الشريحتين وبعد ان كانت الشريحة الاولى تمثل ٤% من الاصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق بازل ٢ تم زيادة هذه النسبة الى ٦% اما الشريحة الثانية اصبحت تمثل ٢% من الاصول المرجحة بأوزان المخاطر بعد ان كانت تمثل ٤% وفق بازل ٢^(٢).

وبالنظر الى نسبة الشريحة الاولى من رأس المال الاساسي يلاحظ زيادة نسبتها من ٢% عند بازل ٢ الى ٤.٥% وفق بازل ٣ والغرض من هذه الزيادة تحسين جودة قاعدة رأس المال وفضلاً عن ذلك فقد تم اضافة هامش حماية رأس المال الاساسي لتبلغ ٢٠.٥% ويفترض التزام المصارف بهذا الهامش بحلول العام ٢٠١٩ وهذا يعني ان اجمالي رأس المال التنظيمي سيرتفع من ٨% حالياً الى ١٠.٥% من الاصول المرجحة بأوزان المخاطر بحلول عام ٢٠١٩^(٣).

^١ - بوتين جورج، مصدر سابق، ص^{٨٦}
^٢ - نفس المصدر السابق، ص^{٨٧}

^٣ - سلمي سايرلي ومرجان محمد، لمحه عن معايير راس المال التنظيمي وفق مقررات بازل ٣، مجلة الاقتصادي ، جامعة بغداد ، العراق، ٢٠٠٣م، ص^{٧٩}

مقررات بازل^٣ فرقت بين مرحلة المصرف ومرحلة اعساره وبناء عليه فقد تم تحديد نوع الادوات الرأسمالية التي يقع على عاتقها امتصاص الخسائر وفق المرحلة التي يمر بها المصرف ، فالشريحة الاولى يمكن تعريفها على انها رأس المال المخصص لمرحلة المصرف وهذا يعني ان الادوات المدرجة ضمن الشريحة الاولى هي التي تمتلك الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة الخسارة وفور حدوثها.

وتجدر الاشارة الى ان الشريحة الاولى تتكون من عنصرين رئيسين هما:

- الشريحة الاولى من رأس المال الاساسي.
- الشريحة الاولى من رأس المال الاضافي.

اما بالنسبة للشريحة الثانية وهي عبارة عن رأس المال المخصص لمرحلة اعسار المصرف وبالتالي فان الادوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية ستقوم بامتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة اعساره^(١).

يتبعن مما سبق ان الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال فترة بداية الشريحة الاولى من رأس المال الاساسي تليها الشريحة الاولى من رأس المال الاضافي، اما في حالة الاعسار ستتحمل الادوات الرأسمالية المدرجة ضمن الشريحة الثانية الخسائر، وحسب مقررات بازل^٣ فان رأس المال الاساسي يتكون من العناصر الآتية:

١. الاسهم العادية الصادرة عن المصرف.
٢. علاوة الاصدار.
٣. الارباح المحتجزة.

^١ - نفس المصدر السابق، ص^{٨١}

٤. الاحتياطات المفصح عنها.
٥. الاسهم العادية الصادرة عن شركات تابعة للمصرف والمملوكة من قبل طرف ثالث.

قياس المخاطر:

كلما استطاع مدير المخاطر ان يستخلص مؤشرات كمية تعكس قرب تحقق الخطر فانه يمكن في مرحلة لاحقة تصميم نظام متكامل للإنذار المبكر ضد الازمات وكلما كانت الضوابط الموضوعة للتعامل مع الخطر اكثر فاعلية وقابلية للتقييم والتقويم.

ومؤشرات قياس المخاطر عادة ما تشتمل على متغيرات من ذات طبيعة مؤشرات قياس الاداء، لكن هناك مؤشرات من حيث الطبيعة تختلف عن مؤشرات قياس الاداء مثل (نسبة الموردين الذين لا يمتلكون خطة لاستمرار الاعمال) هذا المتغير لا يعكس اطلاقاً تحسين او تدهور اداء المؤسسة، لكن ارتفاع تلك النسبة من شأنه ان يهدد اعمال المؤسسة في المدى المتوسط والطويل وبالتالي فهو يعطي انذاراً مبكراً للخطر^(١).

ونجد ان قياس المخاطر او تقديرها يحدد اثر ومعدل تكرار كل نوع من الخطر، ويتم تمييز القياس عن التقدير هنا في ان القياس يكون لأثر المخاطر ذات الطبيعة الكمية او التي يمكن تحديدها بمقاييس كمي مثل النقود او الاعداد او الاوزان او أي مقياس رقمي مثل درجات الحرارة، اما التقدير فيختص بالمخاطر ذات الطبيعة الكيفية والتي يكون اثرها رهناً بتقدير المختصين او المبحوثين بالإدارة والمؤسسات موضوع التحليل.

^١ - مدحت انور نافع، مصدر سابق، ص٦٦

ولما كانت المخاطر في أحد مفاهيمها هي مزيج من احتمال الضرر ومعدل تكراره فان قياس الخطر من هذا المنطلق يقتضي وضع مقياس لكل احتمال الحدوث والاثر المتوقع.

توجد منهجية لقياس المخاطر مثل منهجية VAR وتعتبر هذه منهجية لقياس قيمة الاصول او المحفظة المالية عند تحقق الحد الاقصى للمخاطر المتوقع ان نصيب الاصول او المحفظة خلال فترة زمنية معينة وبدرجة احتمال محددة^(١)

وهناك ثلاثة اساليب مستخدمة لحساب القيمة المتوسطة للمخاطر VAR هي:

١/ الاسلوب التاريخي:

ويعتمد عليه ما يعرف بأسلوب مونت كارلو.

٢/ الاسلوب الاحصائي.

٣/ الاسلوب الحدسي.

والاساليب الثلاثة تشتراك في كونها تركت البيانات التاريخية عن المتغير موضوع القياس حتى يتم حساب اقصى اثر متوقع للخسارة بدرجة ثقة واحتمال معينة ويمكن توضيح الكيفية التي يتم بها استخدام هذه الاساليب على النحو التالي:

١/ الاسلوب التاريخي لحساب VAR:

يعتمد الاسلوب التاريخي لحساب VAR على السلسلة الزمنية موضوع الدراسة والتي تتكون من مشاهدات تاريخية تمثل كل مشاهدة تاريخية قيمة معينة للمتغير موضوع الدراسة.

^١ - ندوة بنك السودان المركزي للخدمات المصرفية، مايو ٢٠٠٩م، ص١

٢/ اسلوب مونت كارلو:

يعتمد على نفس الاسلوب التاريخي وما يعرف بأسلوب مونت كارلو، حيث تقوم العديد من الحزم الاحصائية التي تتعامل مع ادارة المخاطر باستخدام هذا الاسلوب لقياس VAR.

٣/ اسلوب الاحصائي لحساب VAR:

يتشبه الاسلوب الاحصائي مع الاسلوب التاريخي لحساب VAR في كون الاسلوبين يتعاملان مع السلسل الزمنية ويفسراً احتمالات الخسارة في المستقبل بمعلومية البيانات التاريخية لكن الاسلوب الاحصائي يفترض للأسعار عادة ما تتبع التوزيع المعتمد للاقىاس مع بعض اعراض الشذوذ.

٤/ اسلوب الحدس لحساب VAR:

من اساليب تقدير VAR التي تحتاج الي معادلات او حواسيب آلية او متخصصين، ولا تعتمد على قياس دقيق لعدد المشاهدات التاريخية فان بعيداً عن لغة الارقام يقوم الانسان بحساب VAR بصورة لا شعورية كلما اقدم على اتخاذ قرار به احتمال للضرر وفقاً لتقديرات لحجم هذا الضرر في اسوأ صورة^(١).



^١ - مدحت انور نافع، مصدر سابق، ص^{٧١}

الفصل الثالث

ادارة المخاطر وتجويد الاداء المصرفي ببنك البركة

- نشأة وتطور بنك البركة السوداني
- تطور إدارة المخاطر ببنك البركة
- دراسة ميدانية عن دور إدارة المخاطر ببنك البركة السوداني

المبحث الأول

نشأة وتطور بنك البركة السوداني

تأسس بنك البركة السوداني في ٢٦/٩/١٩٨٤م وتم افتتاحه في ١٤/٣/١٩٨٤م، وهو لدى مسجل عام مسجل الشركات بالسودان بالنمرة ش/٢٧٣٢ ومرخص له من قبل بنك السودان المركزي للقيام بكافة الأعمال المصرفية والاستثمارية، ويعد بنك البركة السوداني واحداً من وحدات مجموعة البركة المصرفية وهي شركة مساهمة بحرينية مدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي.

أولاً: نبذة عن مجموعة البركة المصرفية:

تعتبر مجموعة البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل بها، ومنحت كل من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وشركة العالمية للتصنيف الائتماني المحدودة تصنيف ائتماني مشترك من درجة الاستثمارية BBB+ (التمويل) A3 (القصير المدى) على مستوى التصنيف الدولي ودرجة A+ (التمويل المدى)، (A2 (bh) (القصير المدى) على مستوى التصنيف الوطني، والنظرية المستقبلية لكلا التصنيفين مستقرة، كما منحت مؤسسة ستاندرد انديورز العالمية المجموعة التصنيف الائتماني بدرجة BB+ للالتزامات طويلة الأجل و B للالتزامات قصيرة الأجل^(١). وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويبلغ رأس

^(١) مجلة البركة، اصدارة بنك البركة السوداني، الخرطوم ، عدد ٣٠١٣م، ص ١١

مال المجموعة المصرح به ١٠.٥ مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو ٢ مليار دولار أمريكي^(١).

وللمجموعة انتشار جغرافي واسع ممثل في الوحدات المصرفية التابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة حيث تدير أكثر من ٥٥٠ فرع في كل من: تركيا،الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب إفريقيا، لبنان، سوريا، العراق، والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مكتبي تمثيل في كل من اندونيسيا، وليبيا^(٢).

جدول رقم ١ يوضح فروع مجموعة البركة المصرفية وانتشارها الجغرافي:

اسم البنك	البلد	عدد الفروع	سنة التأسيس
البنك الإسلامي الأردني	الأردن	٨٥	١٩٧٨
بنك البركة مصر	مصر	٢٨	١٩٨٠
بنك البركة تونس	تونس	١٣	١٩٨٣
بنك البركة السودان	السودان	٢٧	١٩٨٤
بنك البركة الإسلامي	البحرين	٦	١٩٨٤
بنك البركة التركي للمشاركات	تركيا	٢٠٢	١٩٨٥
بنك البركة المحدود	جنوب إفريقيا	٧	١٩٨٩
بنك البركة الجزائر	الجزائر	٢٨	١٩٩١
بنك البركة لبنان	لبنان	٧	١٩٩١
مجموعة البركة المصرفية	البحرين	١	٢٠٠٢
بنك البركة اندونيسيا "مكتب تمثيلي"	المملكة العربية السعودية	١	٢٠٠٧
بنك البركة سوريا	سوريا	٩	٢٠٠٩
بنك البركة اندونيسيا "مكتب تمثيلي"	اندونيسيا	١	٢٠٠٨

^(١) بنك البركة السوداني ومجموعة البركة المصرفية، منشورات بإدارة البنك، الخرطوم، بدون تاريخ، ص

^(٢) نشأة وأهداف بنك البركة السوداني، مجلة البركة، اصدارة بنك البركة السوداني، الخرطوم، العدد ١٢، ديسمبر ٢٠١٢، ص ٥٠

٢٠١٠	١٣٠	باكستان	بنك البركة باكستان المحدود
٢٠١١	١	ليبيا	بنك البركة ليبية "مكتب تمثيلي"

المصدر: عن البركة <http://www.albaraka.com/an/defacelt.gsp>

ثانياً: استراتيجية المجموعة:

رغم ان عمر مجموعة البركة المصرفية يقارب العشر سنين فقط، الا ان جذورها تعود الي نحو ٣٦ عاماً مضت عندما تأسس واحد من أقدم المصارف الاسلامية في العالم، وهو البنك الاسلامي الاردني في عام ١٩٧٨م.

لقد نشأت المجموعة نتيجة لقيام الشيخ صالح عبدالله كامل بتوحيد مختلف مصالحه في ١٠ بنوك اسلامية وذلك لإعطاء دفع قوي وتحديد هدف أوضح لرؤيته في انشاء مجموعة مصرافية اسلامية عالمية^(١). وعقب انشائها وبعد وضع بنية تحتية مركزية ملائمة للحكومة والإدارة المؤسسية، نفذت المجموعة اكتتاباً خاصاً وآخر عاماً في سنة ٢٠٠٦م استهدف جذب اهتمام المستثمرين والسوق بشكل عام بالمجموعة وجمع رأس مال اضافي لتعزيز وحداتها التابعة ووضعها في موقف جيد للتوسيع في الدول التي تعمل فيها، بالإضافة إلى تمكين المجموعة من البدء في توسيع جغرافي أوسع، ومنذ عام ٢٠٠٦م شهدت مجموعة البركة المصرافية نمواً لافتاً ومستمراً حتى اثناء الازمات الاخيرة خلال السنوات القليلة الماضية. حيث قامت بتعزيز وجودها في الأسواق التي تعمل فيها من خلال تنمية اعمالها بالإضافة إلى الدخول إلى أسواق جديدة^(٢). كل ذلك كان يقوم وينطلق من استراتيجية قوية وثقافة حوكمة جيدة. و كنتيجة طبيعية لذلك خلقت مجموعة البركة المصرفية على مدى سنوات لنفسها منافذاً وتواجداً في أسواق رئيسية لا تعتمد

(١) بنك البركة السوداني ومجموعة البركة المصرفية، مصدر سابق، ص١

(٢) نفس المصدر السابق، ص٢

الواحدة منها على الأخرى مما يوفر للمجموعة توسيعاً جيداً للمخاطر، وهذه ميزة لا يتمتع بها إلا عدد قليل من البنوك الأخرى في المنطقة^(١).

ويتم وضع التوجه الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية للمجموعة في المركز الرئيسي للمجموعة في البحرين وتقوم جميع الوحدات بتقديم مساهمات هامة في نجاح المجموعة ككل، استناداً إلى استراتيجية المجموعة والتي ترتكز على عدة قواعد وركائز فلسفية حيث نجد أن الرؤية الاستراتيجية لهذه المجموعة قد تمت صياغتها على أساس القيم المشتركة التي تجمعها وتعبر عن اخلاقيات المجموعة، وهذه الرؤية هي: "نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع^(٢)" وانطلاقاً من تلك الرؤية فقد جاءت رسالة المجموعة متسقة مع تطلعاتها وتتجسد تلك الرسالة في: "نحن نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أساس من الأخلاق المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء وموظفي ومساهمين^(٣)". ولتحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية للمجموعة فإن استراتيجيات مجموعة البركة المصرفية ترتكز على قيم فلسفية تمثل انعكاساً حقيقياً للأعمال والأدوار التي تقوم بها المجموعة ويمكن القول إن القيم الضامنة لاستراتيجية المجموعة تتجسد في الشراكة، المثابرة، الجوار، راحة البال، والمساهمة الاجتماعية^(٤).

(١) نبذة عن مجموعة البركة الاستراتيجية ، www.albaraka.com ، نفس المصدر السابق

(٢) نبذة عن مجموعة البركة الاستراتيجية ، مصدر سابق.

(٣) بنك البركة السوداني ومجموعة البركة المصرفية، منشورات بإدارة البنك، الخرطوم، بدون تاريخ، ص١

وبناءً على تلك الرؤى والأهداف الاستراتيجية لمجموعة البركة المصرفية فقد تم استحداث العلامة التجارية للمجموعة في شكل جديد في العام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ وقد لاقت تلك العلامة قبولاً في الأسواق وأدت إلى تبوء المجموعة لمكانة جديدة وقوية في جميع أنحاء العالم. إن فلسفة المجموعة في إدارة أعمالها وأنشطتها المتعددة تتطرق من أهداف كلية قوامها خدمة المجتمع من خلال المسؤولية الاجتماعية والتي توليه اهتماماً كبيراً من تضمين احتياجات خدمة المجتمع ككل^(١). وبالتالي فإن المجموعة تنظر لدورها تجاه المجتمع باعتباره أكثر من مجرد عمل مصري وفي إطار أشمل تهدف إلى تنمية وتطوير المجتمعات التي تعمل فيها. وبعد السودان واحداً من تلك الدول التي بها واحداً من رواد مجموعة البركة العالمية ألا وهو بنك البركة السوداني.

ثالثاً: نشأة وتطور بنك البركة السوداني:

تأسس بنك البركة السوداني في ٢٦/٢/١٩٨٤م وتم افتتاحه في ١٤/٣/١٩٨٤م وهو أحد رواد مجموعة بنك البركة العالمية وكأكبر مساهم في رأس مال البنك إلى جانب مساهمين آخرين من كبار رجال الأعمال السودانيين والعرب^(٢). وقد بدأ البنك نشاطه وتطوره المصرفي بفرع السوق العربي الذي كان الفرع الرئيسي وفي نفس العام ١٩٨٤ تم افتتاح فرع ام درمان ثم استمر في التطور والتوسيع في المناطق الاستراتيجية فتم افتتاح فرع القضارف في العام ١٩٨٥م وفرع بورتسودان في عام ١٩٨٦م وفرع سنار في ١٩٨٧م، وفي العام ١٩٨٩م تم افتتاح ثلاثة فروع جديدة في كل من بحري المنطقة الصناعية ومدنى والمزرموم، وفي عام ١٩٩٠ تم افتتاح ثلاثة فروع أخرى في كل من السجانة

^(١) مجلة البركة، اصدارة بنك البركة السوداني، الخرطوم ، عدده ٩ مارس ٢٠١٢م، ص١

^(٢) نشأة وأهداف بنك البركة السوداني، مصدر سابق، ص١

والحصاحيضا وأم روابة. وخلال العام تم افتتاح اربعة فروع جديدة هي فرع البرج، والحرفيين ومروي وأبودليق، وفي نفس العام تم افتتاح سبعة توكيلات وهي: أم ضوبان، الجيلي، ود الحداد، مروي، نوري، تنقاسي، السروراب. وفي عام ١٩٩٢م اضيف فرع الحاج عبدالله، الدمازين، ربك، تدلتي، وخلال العام ١٩٩٣م صار عدد فروع البنك ٢٥ فرعاً بإضافة فروع الزهراء ونيala، زالنجي، دنلا، مشو، وفي عام ١٩٩٤م، بلغ عدد الفروع ٢٩ فرعاً بإضافة فرع المغتربيين، الخرطوم جنوب، السوق المحلي، سوق ليبيا، وبنهاية العام ١٩٩٥م تم افتتاح فرع كوستي، الابيض، وتم اغلاق فرع أبودليق^(١).

وخلال العام ١٩٩٦م صار عدد فروع البنك اربعة وعشرون فرعاً بعد اغلاق خمسة فروع وهي السوق المحلي ام درمان فرع البوستة، المزموم، تدلتي، مروي، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إغلاق جميع التوكيلات التابعة للبنك، وفي عام ٢٠٠٠م تم إغلاق فرع مشو، وفي عام ٢٠٠٢م تم اغلاق فرع أم روابة، وخلال العام ٢٠٠٣م تم افتتاح فرع العمارات وخلال الفترة من ٢٠٠٣م وحتى ٢٠١٢م تم افتتاح فروع جديدة هي فرع المنطقة الحرة "قرى" وفرع أسواق ام درمان الجديدة "لوثن" ليبلغ عدد فروع البنك ٢٦ فرعاً^(٢).

وللبنك فروع متخصصة وتتمثل في:

فرع المغتربيين:

أنشأ البنك فرعاً خاصاً للسودانيين العاملين بالخارج "المغتربيين" لتلبية طلباتهم وتسهيل عمليات التحويل لأسرهم بالسودان بالإضافة إلى تقديم كافة الخدمات المصرفية.

^(١) نشأة وأهداف بنك البركة السوداني، مصدر سابق، ص٣

^(٢) نفس المصدر السابق، ص٤

فرع العرفين:

أنشأ البنك فرع خاص لصغار المنتجين لتوفير احتياجات أصحاب الحرف والمهن الصغيرة لدعم وتنمية هذا القطاع الحيوي والهام في المجتمع السوداني.

فرع الزهراء للنساء:

أنشأ البنك أول فرع متخصص للنساء في السودان فرع الزهراء - ببرج البركة - الخرطوم ليساهم هذه الفرع في تقديم الدعم والتمويل لهذه الشرحة الهامة من المجتمع بغرض تنمية القطاع النسوي^(١). وذلك عن طريق تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية التي تلائم قطاع النساء والتي تشمل:

١. التمويل الأصغر لتنمية وتطوير مفهوم الاكتفاء الذاتي للمرأة.
٢. تمويل المشاريع الكبيرة لسيدات الاعمال بما فيها تمويل التجارة الخارجية.
٣. الاهتمام بشريحة المهنيات ومقابلة احتياجاتها "الاسر المنتجة".
٤. تقديم خدمات الودائع الجارية، الادخارية، الاستثمارية.
٥. تقديم خدمة الخزن الحديدية الآمنة لحفظ المقتنيات الثمينة^(٢).

وبجانب هذه الفروع نجد ان للبنك انشطة استثمارية اخرى فهو مساهم في شركات ومؤسسات اخرى يعمل من خلالها على تنمية مدخلات العملاء ومن هذه الشركات على سبيل المثال شركة البركة للتأمين، شركة البركة لإدارة العقارات، وشركة البركة للخدمات المالية، الشركة العربية للاستثمار الزراعي والوكالة الدولية للتصنيف^(٣).

^(١) بنك البركة السوداني، التقرير السنوي للعلم، ٢٠٠٦م، ص١٠.

^(٢) بنك البركة السوداني، التقرير السنوي للعلم، ٢٠١٠م، ص٩.

^(٣) نشأ وأهداف بنك البركة السوداني، مصدر سابق، ص١.

وفضلاً عن ذلك فان بنك البركة السوداني يتعامل مع اقوى مراسلين بالخارج منشرين في دول اوروبا وآسيا والمنطقة العربية وافريقيا.

ومن خلال الانتشار الجغرافي للبنك داخل السودان وشبكة المراسلين خارج البلاد استطاع البنك ان يحدث تطوراً ملحوظاً في الصناعة المصرفية بالسودان مما انعكس بشكل كبير في توسيع وازدياد حجم ميزانيته قياساً بالبنوك الاخرى في السودان مع تطور كمي للأصول والودائع والارباح.

أهداف بنك البركة السوداني:

استمد بنك البركة اهدافه من اهداف النظام المالي تحت اشراف بنك السودان المركزي، وزاول نشاطه المالي مساهمًا في تمويل العديد من المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية وفق أهداف ووجهات ترمي إلى الالهام الفعال في برامج وخطط التنمية القومية وفي سبيل تحقيق هذه الغايات عمل البنك ولا يزال يعمل على تحقيق تلك الأهداف، وهذه الأهداف ذات وجهين اساسية وضمنية ومن هذه الأهداف على سبيل المثال:

١. تطوير العمل المالي والتوسيع في تقديم الخدمات المصرفية في شتى ربوع السودان بالتركيز على مراكز الانتاج والتسويق.
٢. نشر الوعي المالي والادخار في اوساط صغار المنتجين والحرفيين في مراكز تجمعهم وتشجيعهم على الاستثمار بهدف تطوير نشاطهم الاقتصادي ومدهم بوسائل الانتاج الحديثة.
٣. جذب مدخرات المودعين وتنميتها عبر الاستثمار المتاح.
٤. المساعدة في خلق النمو الاقتصادي بالبلاد عبر منفذ الاستثمار والتجارة الخارجية.

٥. المساعدة في خلق التوازن التنموي بالبلاد عبر التمويل أو المساهمة في المشاريع التنموية.

٦. تطوير الخدمات المصرفية واجراءاتها وفقاً للتطور التكنولوجي.

٧. خلق فرص العمل المناسبة للبلاد.

٨. تغيير الثقافة والسلوك الاقتصادي للمدخرين واصحاب الودائع^(١).

٩. انشاء أو الاسهام في انشاء الشركات التي تعمل في مجال دفع عجلة التنمية في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية وفي انشاء الشركات الآتية:

أ. الشركة العربية للاستثمار الزراعي ويبلغ رأس مالها المصرح به ٥٠ مليون دولار ورأسمالها المكتتب ٥ مليون دولار والمساهمون هم الشركة العربية للاستثمار الزراعي "البحرين" ٧٠% وبنك البركة السوداني ٣٠%.

ب.الإسهام في إنشاء شركة البركة لتنمية الصادرات المحدودة وتبلغ مساهمة كل من بنك البركة السوداني وشركة البركة للاستثمار والتنمية "جدة" في رأس المال الشركة حوالي ٩٠% من جملة رأس المال تشجيعاً لل الصادرات السودانية انتاجاً وتسويقاً.

ت.الإسهام مع شركة البركة للاستثمار والتنمية "جدة" في انشاء شركة البركة للتأمين في كامل رأس مالها.

ث.الإسهام في انشاء شركة البركة لإدارة العقارات بنسبة ٥٠% من جملة رأس مالها^(٢).

وفي مجال النشاط المالي يتعاون البنك بشكل خاص مع البنوك وبيوت التمويل والاستثمار الاسلامي وغيرها من المؤسسات العالمية الراغبة في التعامل

^(١) نشأة وأهداف بنك البركة السوداني، مصدر سابق، ص^٨

^(٢) نفس المصدر السابق، ص^٩

حسب النهج الاسلامي في مجال الاستثمار وتنظيم استخدام السيولة الفائضة والتنسيق في مجال العلاقات الخارجية.

ملامح من مهام وانجازات بنك البركة السوداني:

ظل بنك البركة يقدم خدماته للبلاد في شتى مجالات العمل المصرفي وقد قام البنك بإحداث اصلاحات إدارية وهيكيلية بإدخال تقنيات متقدمة في العمل المصرفي بالبلاد. ويمكن القول ان للبنك العديد من الانجازات ابرزها:

توفيق الأوضاع:

لقد استوفى البنك كل متطلبات توفيق الأوضاع في المحاور الآتية:

/1 الملاءمة:

تم تحقيق بنية كافية رأس المال حسب معايير لجنة بازل وأصبح البنك يأخذ موقف مالي متين يتمثل في فوائض الحساب الجاري بالعملة المحلية والاجنبية اضافة إلى نقدية كافية لمقابلة المسحوبات النقدية بأنواعها المختلفة سواء كانت بالعملة المحلية او الاجنبية، بالإضافة الى الاحتفاظ بأرصدة كافية مع المراسلين الاجانب لتقدير الاعتمادات ودفع التحاويل وفتح خطابات الاعتماد ومنح التسهيلات التمويلية واصدار الكفالات البنكية وخطابات الضمان. بالإضافة إلى ربط كافة فروع البنك بالشبكة الالكترونية داخل وخارج البلاد، ونتيجة لهذا المركز المالي المتين يعتبر بنك البركة السوداني من بنوك الدرجة الأولى مما جعل البنوك الخارجية تتعامل معه خاصة في مجال اعتمادات القبول^(١).

^(١) عن بنك البركة السوداني، مجلة البركة، العدد رقم ١٣، مصدر سابق، ص١

٢/ المعاور الإداري:

تمت اعادة هيكلة البنك على مستوى المركز الرئيسي والفروع وتحديث قواعد البيانات والمعلومات لاستخدامها بصورة أفضل لدفع مسيرة البنك مما أدى إلى بناء هيكل وتنظيم إداري يعبر عن أهداف وأنشطة البنك بشفافية تامة، وتمت مواصلة العمل في تأهيل الكوادر لرفع الكفاءة والمهارة الفنية بتنفيذ برامج متخصصة داخلياً وخارجياً لنيل المؤهلات الأكاديمية، وشهد البنك انتهاج اسلوب التخطيط (الاستراتيجي) الذي يبني على رؤية واضحة وأهداف محددة، وأصبح تطبيق هندسة التغيير مفهوماً من ضمن مفاهيم الجودة الشاملة التي تعني بها اهتمامات البنك لتلبية احتياجات العملاء، ايضاً واصل البنك تنفيذ سياساته الرامية إلى توسيع خدماته وتميزها لتناسب مع تطلعات العملاء^(١). ويعد بنك البركة أول بنك في السودان قام بتقديم تشكيلة من منتجات التكافل المصرفي كمنتج البركة للتكافل التعليمي، البركة للتكافل الاسري، البركة لحماية الدخل، البركة للتكافل الطبي والعديد من منتجات التكافل المصرفي^(٢).

٣/ التقنية:

اصبحت التقنية من القوى الاساسية في بيئة العمل المصرفي خاصة في مجال الخدمات لإشباع رغبات العملاء وفق معايير الجودة والتكلفة والعائد لاستيعاب التطور في نشاط البنك، ولدى بنك البركة السوداني قصب السبق في عجلة ادخال تقنية العمل المصرفي بالسودان من حاسبات آلية وصراف آلي وماكينات عد النقود وكشف التزوير إضافة إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية للجمهور بربط كافة الفروع بالشبكة الالكترونية التي تمكّن العميل من التعامل في

^(١) التقرير السنوي لبنك البركة السوداني، للعام ٢٠١١م، ص^٧

^(٢) بنك البركة السوداني، منشورات البنك مصدر سابق، ص^١

أي فرع من فروع البنك المختلفة، وكذلك ثُمَّ ادخال نظام المقاصة الالكترونية والدفع الالكتروني وغيرها من خدمات التقنية المصرفية كخدمة البركة نت التي تتيح للعملاء امكانية إدارة حساباتهم المصرفية طرف البنك من أي مكان في العالم على مدار الساعة وخدمة رسائل البركة التي تتيح للعملاء متابعة حساباتهم ومعاملاتهم المصرفية وشراء الكهرباء وخدمة الموبايل المصرفية^(١).

٤/ وفي إطار استراتيجية مجموعة البركة المصرفية:

تهدف إلى توحيد علامتها التجارية والهوية المؤسسية في كافة الأسواق التي تعمل فيها بنوك المجموعة، فقد قام بنك البركة السوداني بتدشين الهوية المؤسسية الجديدة الموحدة لبنك البركة في أبريل ٢٠١٠م، وتعتبر الهوية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية نقطة تحول تاريخية في مسيرة المجموعة والوحدات التابعة لها لتحقيق الهدف الأسمى بأن تصبح مصرفًا دوليًّا ورئيسيًّا في الأسواق المالية العالمية. وأن تستمر في لعب دورها الرائد في ترسیخ وتعزيز التجربة المصرفية الإسلامية من خلال رؤية ورسالة اساسها خدمة المجتمعات التي تعمل فيها وحدات المجموعة ببناء شراكة طويلة مع عملائها لتحقيق المنفعة للجميع. و كنتيجة طبيعية لهذه التطورات فقد حصل بنك البركة السوداني في العام ٢٠١٣م على جائزة أفضل بنك إسلامي في المسابقة العالمية التي تنظمها مجلة جولبال فايناس المتخصصة في مجال البنوك والتمويل لمؤسسات الصيرفة الإسلامية العالمية^(٢).

^(١) التقرير السنوي لبنك البركة السوداني، للعام ٢٠١٤م، ص

^(٢) عن البركة نبذة تعريفية، www.albarka.com

المبحث الثاني

تطور إدارة المخاطر ببنك البركة

يعتبر بنك البركة السوداني واحداً من البنوك التي اهتمت بالمخاطر المصرفية وكيفية الحد منها، وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال اعداد سياسات لمخاطر التشغيل على ضوء الارشادات والتوجيهات الواردة في سياسات مجموعة البركة المصرفية لمواجهة مخاطر التشغيل، وذلك لهدف ضمان درجة عالية من التماугم بين مكونات المجموعة والثبات فيما بين الوحدات المصرفية التابعة لها في كافة القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر، علاوة على ذلك تأخذ سياسة البنك في الاعتبار التشريعات والقوانين والمتطلبات الرقابية الأخرى الصادرة من الجهات الرقابية في السودان.

ولتنفيذ تلك السياسات المتعلقة بكيفية التعامل العلمي مع المخاطر الصيرافية فقد تم تشكيل لجنة للمخاطر ببنك البركة تتبع لمجلس الإدارة وقد استمرت هذه اللجنة في انجاز المهام الموكلة لها بالتنسيق والتعاون مع الإدارة التنفيذية بالبنك حتى العام ٢٠٠٤م، و كنتيجة طبيعية لتسارع الأحداث ولمواكبة التطورات التكنولوجية الهائلة في المجال المصرفري والتي ادت بصورة أو بأخرى إلى زيادة وتعدد أنواع المخاطر المصرفية ولمواكبة تلك المتغيرات وغيرها فقد تم انشاء إدارة المخاطر ببنك البركة السوداني كوحدة إدارية قائمة بذاتها بالمركز الرئيسي للبنك في الخرطوم تهدف إلى إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك في النواحي الائتمانية والتشغيلية والتسويقية والعمل على تقليل آثارها على البيئة المصرفية الداخلية للبنك^(١).

^(١) منشورات النظم والإجراءات، بنك البركة السوداني، المركز الرئيسي، ٢٠٠٤/٩/٢٨، ص١

وقد وضعت إدارة البنك أهداف مرحلية لإدارة المخاطر تتمثل في:

- حصر وتحديد كبار العملاء الحاليين للبنك حسب حجم الودائع والائتمان.
- جمع المعلومات عن العملاء الحاليين والمرتقبين.
- العمل على تصنيف العملاء وفقاً لمؤشرات النظام الداخلي لتصنيف المخاطر المعدة بواسطة البنك المركزي.
- التأكد من الالتزام التام بالمنشورات الصادرة من المركز الرئيسي المنظمة لأسس وقواعد العمل المصرفي.
- اتباع وسائل للتأكد بأن مستندات فتح الحسابات واجراءات تحديث البيانات الخاصة بتلك الحسابات صحيحة.
- متابعة الاجراءات بالفروع والإدارة خطوة احترازية قبل وقوع المخاطر وذلك بإرسال قوائم الفحص ليتم تأكيد اكمالها وتوقيعها بواسطة الإدارات المعنية وربما يرسل بعض الموظفين من إدارة المخاطر للمراجعة الميدانية متى ما رأى مدير الإدارة ذلك ضرورياً.
- التقيد التام بما تملية شروط التصدیقات الائتمانية الصادرة من المركز الرئيسي وتأكيد انفاذاها قبل التنفيذ، بالإضافة لما تقدم فقد أوكلت الإدارة العليا لإدارة المخاطر القيام بأعباء المطابقات ومتابعة المعلمات في حساب الرئاسة والفروع وحسابات المراسلين بالخارج^(١).

وبالإضافة إلى تلك الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا للبنك في مجال المخاطر، فإن إدارة المخاطر بالبنك ومن خلال أدائها للعديد من العمليات نجد أنها اضافات أهداف جديدة تطلع بها وتنتمل هذه الأهداف في:

^(١) منشورات النظم والإجراءات، مصدر سابق، ص٢

أ. زيادة وتمتين الملاعنة المالية للبنك وذلك من خلال تخفيض مستوى كفاية رأس المال المخصص لمواجهة مخاطر العمليات والتشغيل.

ب. التقليل من الآثار السلبية المصاحبة لحدوث مخاطر العمليات والتشغيل على قاعدة عملاء البنك وذلك من خلال إدارة صحيحة وفاعلة لهذه المخاطر.

ت. توجيه اهتمام الإدارة العليا نحو مناطق العمل في البنك التي تحمل في طياتها احتمالية مرتفعة لتحقيق خسائر ناتجة عن مخاطر العمليات والتشغيل وتزويدها بالبيانات والمعلومات ذات العلاقة.

ث. التأكد من أن لدى موظفي البنك الحد الأدنى من القدرة على القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم في إدارة سليمة لمخاطر العمليات والتشغيل^(١).

ولتحقيق تلك الأهداف مجتمعة وغيرها فقد انشأت الإدارة العليا لبنك البركة السوداني بالتنسيق مع مجموعة البركة المصرفية هيكلًا إداريًّا لإدارة المخاطر يتشكل من كافة الوحدات الإدارية المكونة للبنك فضلًا عن تحديد اختصاص وأدوار كل مكون داخل الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ويتكون هيكل إدارة المخاطر بالبنك من:

١/ مجلس الإدارة:

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المصادقة على سياسات المخاطر بالتنسيق مع إدارة المجموعة بالبحرين بالإضافة إلى ذلك يقوم المجلس بالتأكد من وجود أدوات وآليات تمكنه من الوثيق من أن هذه السياسات ملتزم بها على كافة المستويات بالبنك وعلى علم كامل بالمظاهر الرئيسية للمخاطر التي تواجه البنك ويقوم بمراجعة ومراقبتها بصورة دورية وذلك من خلال التقارير والدراسات

^(١) دليل إدارة المخاطر المصرفية، السياسات والإجراءات، إدارة المخاطر بينك البركة السوداني، د. ت، ص٤

التي ترفع إليه ووضع الحدود المسموح بها والمقبولة لهذه المخاطر واعتمادها في إطار استراتيجية مجموعة البركة المصرفية لمواجهة المخاطر.

٢/ لجنة المخاطر بمجلس الإدارة:

تقوم بدراسة ومراجعة مقترنات سياسة المخاطر المقدمة لها من الإدارة التنفيذية للبنك والتوصية بها للمجلس ومراجعتها من وقت لآخر ومراجعة التقارير والمعلومات المعدة بواسطة إدارة المخاطر والموصى إليها من الإدارة التنفيذية وتقييم مدى الالتزام بالوجهات للحد من المخاطر، فضلاً عن تقييم كفاءة وكفاية اجراءات إدارة المخاطر^(١).

٣/ الإدارة التنفيذية:

تقوم بمراجعة مقترنات سياسة المخاطر والمعدة بواسطة إدارة المخاطر والتوصية بشأنها للجنة ومراقبة تنفيذ سياسات المخاطر والجازة من المجلس، كما تقع على عاتقها مهمة إرساء ثقافة مصرافية ونظام كفء لإدارة المخاطر بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى مراجعة التقارير وتحليل معلومات المخاطر المعدة بواسطة إدارة المخاطر واحاطة المجلس بتلك المخاطر بهدف أخذ التوجيهات والاعتمادات اللازمة.

٤/ إدارة المخاطر:

تعمل على اقتراح سياسات المخاطر وتحديد المخاطر والبيانات الخاصة بها بالتعاون مع الأدارات الأخرى والتعرف على المخاطر والتي تعد في نماذج محددة تقوم إدارة المخاطر بتصنيعها وفق هذه السياسة ومن ثم مراجعة هذه البيانات للتأكد من دقتها وفي حالة وجود أي انحراف فيها تتم مخاطبة الإدارة المعنية

^(١) دليل إدارة المخاطر المصرفية، مصدر سابق، ص

للتصويب ثم يتم دمج هذه التقارير في تقرير موحد يرفع للإدارة التنفيذية والتي بدورها تقوم برفعه للجنة ومن ثم المجلس. ويمكن تفصيل مهام ادارة المخاطر بنك البركة في الآتي^(١):

اولاً: اقتراح سياسات إدارة المخاطر المختلفة ورفعها للإدارة التنفيذية.

ثانياً: وضع سياسات وخطط تمارس على مستوى البنك للتأكد من أن المخاطر يتم التعرف عليها وقياسها ومن ثم التحكم فيها ورقابتها وفق السياسة المجازة.

ثالثاً: تعديل سياسات إدارة المخاطر المجازة من المجلس وإدارة مجموعة البركة المصرفية مع تقديم الإيضاحات والعون اللازم في تفسيرها وتطبيقها للإدارات والفروع.

رابعاً: اعداد تقارير مجمعة عن نوعية وطبيعة حالات التعرض للمخاطر على مستوى البنك والنظرية المستقبلية للمؤشرات الرئيسية لها وذلك بصفة دورية وفي ضوء البيانات والمعلومات والتقارير الواردة من الإدارات والفروع وإدارة التدقيق.

خامساً: الاشراف على عملية تجميع بيانات المخاطر وانشاء قاعدة البيانات الخاصة بها. من خلال التواصل والتعاون مع الإدارات التالية:

أ. الإدارة القانونية:

القضايا المرفوعة من البنك على العملاء والمرفوعة من العملاء على البنك.

^(١) دليل إدارة المخاطر المصرفية، السياسات والإجراءات، مصدر سابق، ص^٨

ب. إدارة التدقيق:

التقارير الدورية بنتائج مراجعة فروع وإدارات البنك ومدى التزام وحدات البنك بسياسات وضوابط إدارة المخاطر.

ت. إدارة النظم والإجراءات:

تقارير عن متابعة تصحيح الأخطاء الواردة بتقارير المراجعة الدورية.

ث. إدارة وتنمية الموارد البشرية:

تقارير عن مجالس محاسبة الموظفين، الاختلالات التي تحدث بالبنك، الدوران الوظيفي والتمتع بالإجازات السنوية والتدريب واي أحداث تسبب خسائر تشغيلية بالبنك.

ج. إدارة التقنية:

تقرير خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال والتجارب التي اجريت عليها.

ح. الرقابة المالية:

التقارير المالية والميزانيات.

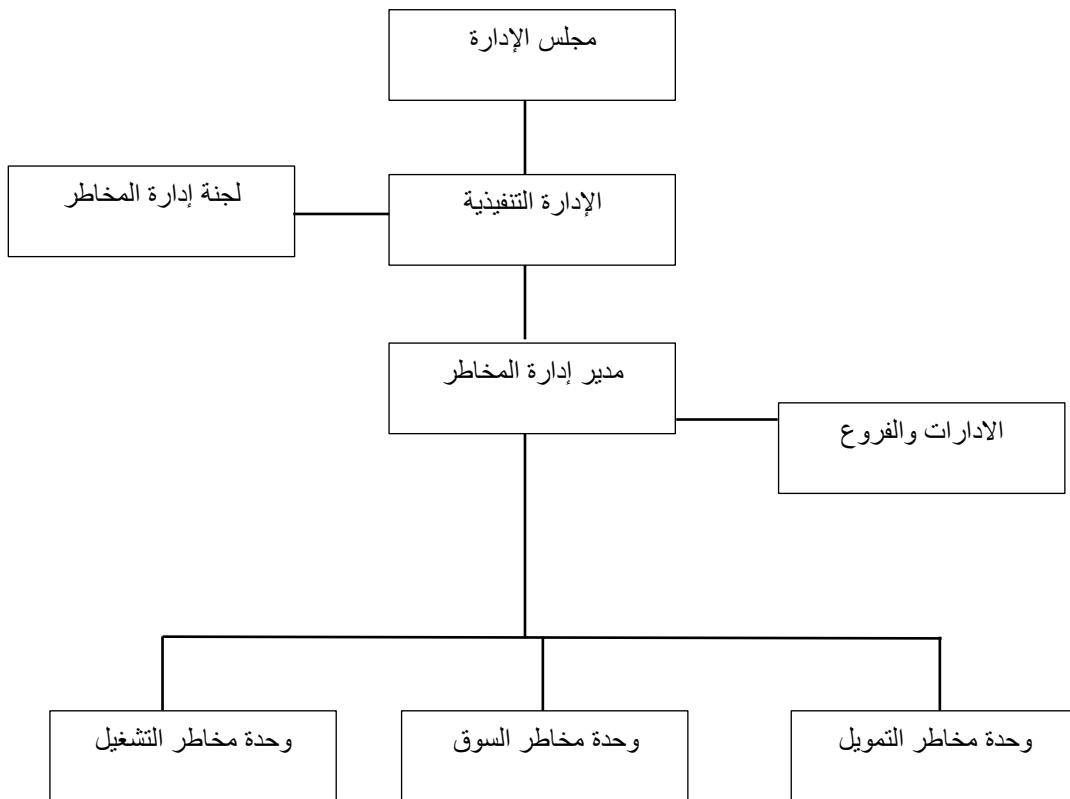
خ. المراجع الخارجي:

تقارير المراجعة السنوية للبنك.

سادساً: الوقوف على أفضل الممارسات السائدة في القطاع المصرفي بخصوص إدارة المخاطر مع تقييمها ومقارنتها بالممارسات السائدة والمطبقة بالبنك مع التوصيات الالزامية في هذا الشأن^(١).

^(١) سياسة إدارة مخاطر التشغيل، بنك البركة السوداني، الخرطوم، ٢٠١٠، ص ١٨-١٧

شكل رقم ١ يوضح الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ببنك البركة السوداني



المصدر: تقارير المخاطر ببنك البركة السوداني، الخرطوم، ٢٠١٥، ص ٤

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي وضعتها ادارة المخاطر ببنك البركة السوداني بالتنسيق مع إدارة مجموعة البركة المصرفية بالبحرين، وتستخدم هذه السياسات كمرجع للتعامل مع كافة القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالبنك، وتشكل هذه السياسات القواعد والمتطلبات الواجب اتباعها في ممارسة وظائف إدارة المخاطر المختلفة على كافة المستويات ومن قبل كافة الموظفين المعنيين بالبنك، لذلك يكون من الواجب على كافة الموظفين ذوي العلاقة في البنك أن يكونوا على دراية تامة بمضامين هذه السياسات، وفي حالة وجود تعارض بين التشريعات الصادرة من الجهات الرقابية للمجموعة في البحرين وتلك الصادرة في السودان بخصوص هذه السياسات على البنك اتباع التشريعات الصادرة من

السودان – البنك المركزي – اما في الحالات والقضايا التي لم يتم التطرق لها في تلك السياسات يتوجب احالتها إلى رئيس إدارة المخاطر في المركز الرئيسي للمجموعة للحصول على مشورته وتوصياته بشأنها، وتمثل أهم السياسات والإجراءات والتي يعمل بها بنك البركة السوداني في مجال إدارة المخاطر في الآتي:

اولاً: الاطار العام لسياسات إدارة المخاطر:

يرتكز الاطار العام لهذه السياسة على عملية التقييم الذاتي للمخاطر وضوابطها الرقابية والتي تتطلب اجراء تقييم لكافة المخاطر التي قد تعيق عمل أي من وحدات البنك بالإضافة إلى تقدير حجم هذه المخاطر واثرها مع الربط بينها وبين الضوابط الرقابية القائمة ومدى كفايتها وسلامتها لرفع كفاءة عملية إدارة المخاطر الرئيسية ويهدف هذا في مجمله إلى تحديد حجم المخاطر التي يمكن تغطيتها، وللقيام بذلك يتم اجراء الآتي:

١. قيام جميع وحدات البنك بتعريف وتحديد وحصر المخاطر القائمة والمحتملة في ادارتها والتعرف عليها – عن ثلاثة سنوات سابقة – واجراء عملية التقييم الذاتي لتلك المخاطر طبقاً لطبيعة عمل ورؤية هذه الادارات والفروع وتحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية وفقاً لهذه السياسة.
٢. قيام مسئولي وحدات البنك بتحديد الضوابط الرقابية القائمة والخاصة بكل نوع من انواع هذه المخاطر التي يعتقد انها تسهم في تخفيض اثر هذه المخاطر^(١).
٣. قيام مسئولي وحدات البنك بتقييم مدى كفاية الضوابط الرقابية لكل نوع من انواع هذه المخاطر وما تستلزمها من اجراءات اضافية.

^(١) سياسة إدارة مخاطر التشغيل، مصدر سابق، ص^٨

٤. تتولى ادارة المخاطر الاشراف على القيام بالمهام في النقاط الثلاث اعلاه، وبناءً على نتائج هذه المهام تقوم بإنشاء قاعدة بيانات يعتمد عليها وتحدد فيها احداث وخسائر تلك المخاطر عن ثلاثة سنوات سابقة.

٥. تتولى ادارة المخاطر مسؤولية تقرير احتمالات وقوع كل حدث من احداث المخاطر ومدى تكراره والتوقعات المستقبلية مع تحديد الاثر المادي السلبي الذي يتركه وقيمتها طبقاً لنظام تقييم وقياس درجات المخاطر.

ثانياً: سياسات واجراءات إدارة مخاطر الائتمان:

١. تطبيق وتتنفيذ القرارات الصادرة من الادارة العليا لبنك البركة السوداني ومجموعة البركة بالبحرين والخاصة بإدارة مخاطر الائتمان.

٢. استعمال تكنولوجيا متقدمة لإدارة مخاطر الائتمان وتطبيق انظمة بازل لتقدير وقياس هذه المخاطر.

٣. فحص وتصنيف مخاطر الديون وتقييمها وتقرير المؤشرات الازمة لها.

٤. الالتزام بالسياسة الائتمانية الموضوعة والتي تأخذ بعين الاعتبار تجنب العليمات التي تحمل مخاطر كبيرة من خلال دراستها وتحليلها وللتتأكد من عدم تجاوزها للقرارات والنسب المعمول بها.

٥. المتابعة والرقابة الائتمانية لإجراءات مراحل منح الائتمان حسب التعليمات التطبيقية لنظام عمليات المصرف.

٦. دراسة محفظة الائتمان بشكل مستمر لضبط ومتابعة المنتجات الائتمانية من حيث الصرف والاجل وحجم التسليف ونوعه^(١).

٧. معايير الاقراض يجب ان تكون مناسبة وتتوافق مع القوانين والأنظمة واجراءات الاختيار الدورية لمحفظة الائتمان.

^(١) دليل ادارة المخاطر المصرفية، السياسات والاجراءات، مصدر سابق، ص ١٥

٨. تسعير القروض على أساس سليمة متضمنة تكلفة هذه القروض (تكلفة الودائع + نفقات عامة) بالإضافة إلى هامش ربح مطلوب تحقيقه حسب خطط واستراتيجيات البنك.

٩. العمل على إيجاد الكادر المؤهل والمدرب للقيام بالمهام الموكلة إليه في مجال المخاطر، والعمل بشكل دائم على المشاركة في الدورات والبرامج ذات العلاقة بإدارة المخاطر الائتمانية^(١).

١٠. المخاطر المقبولة في مجال الائتمان وفق لسياسات البنك تتم استناداً للشروط التالية:

أ. أن لا يزيد حجم التمويل بالمرابحة عن ٢٥٪ من إجمالي محفظة البنك.
ب. أن لا يقل القسط الأول في المرابحة لقطاع التجارة المحلية والسيارات عن ٤٪ من حجم التمويل.
ت. أن لا تقل قيمة مساهمة العميل في المشاركة عن ١٥٪ من إجمالي مال المشاركة.

ث. أن لا تقل قيمة الضمان عن ٣٥٪ من قيمة التمويل الممنوح.
ج. أن لا يزيد التمويل ل القطاع الحكومي عن ٢٥٪ من محفظة التمويل.
ح. أن لا يتعدى سقف التمويل الممنوح للعميل الواحد ومجموعته الائتمانية (محلي أو أجنبي) بما في ذلك خطابات الضمان والاعتمادات ٥٠٪ من رأس مال البنك واحتياطه شريطة أن لا يزيد التمويل المباشر عن ٢٥٪ من رأس المال والاحتياطات ولكن يمكن أن تصل النسبة إلى ٥٠٪ في التمويل غير المباشر.

^(١) دليل إدارة المخاطر المصرفي، مصدر سابق، ص٧

خ. أن لا يتجاوز حجم التمويل الكلي الممنوح لأعضاء مجلس الادارة مجتمعين في أي وقت من الاوقات اجمالي رأس مال البنك والاحتياطيات او ١٠٪ من محفظة التمويل ايهما اكبر مع مراعاة الحد الأقصى للعميل الواحد ومجموعته الائتمانية.

د. أن لا تزيد النسبة القصوى من الديون غير المخدومة (التمويل المتعثر) عن ٦٪ من حجم المحفظة التمويلية^(١).

ذ. أن لا تقل نسبة المخصصات عن النسب التي يصدرها بنك السودان المركزي.

ر. أن لا يزيد حجم الالتزامات العرضية (الالتزامات خارج الميزانية) عن الآتي :

١- خطابات الضمان بأنواعها المختلفة ٥٠٪ من محفظة التمويل.

٢- الاعتمادات المستدية ٥٠٪ من محفظة التمويل.

٣- أن لا تقل الهرامش المحصلة عن خطابات الضمان والاعتمادات المستدية عن النسب التي يحددها بنك السودان^(٢).

ثالثاً: إدارة مخاطر السوق والسياسات والإجراءات:

١. تطبيق القرارات الصادرة من ادارة بنك البركة التي تتضمن مخاطر سعر

الفائدة ومخاطر سعر الصرف.

٢. توفير رأس المال الكافي او الاموال اللازمة لمواجهة مخاطر السوق.

٣. مراقبة ومتابعة ادارة النقد الاجنبي لكافة العمليات والتأكد من عدم تجاوز الحدود المسموح بها.

^(١) بيان المخاطر المقبولة لدى البنك، ادارة المخاطر، بنك البركة السوداني، الخرطوم، د. ت، ص^١

^(٢) نفس المصدر السابق، ص^٢

٤. إعداد تقارير خاصة بمخاطر السوق توفر معلومات جيدة وكافية تمكن البنك من مواكبة التغيرات في احوال السوق.

٥. دراسة وضع البنك المراسلة قبل الموافقة على التعامل معها.

٦. التأكد من الالتزام بالسقوف المسموح التعامل بها مع البنك المراسلة للبنك^(١).

٧. المخاطر السوقية المقبولة والتي يعمل في اطارها بنك البركة السوداني هي:

أ. يمتلك البنك ٩٩% من اسهم شركة البركة للتأمين و ٧٤% من شركة البركة للخدمات المالية وتهدف استراتيجية البنك الى عدم التوسيع في امتلاك شركات جديدة عدا التي يساهم البنك فيها. كما لا يرغب البنك في الاستثمار في اسهم الشركات غير المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ب. لا يقوم البنك بالمتاجرة في العملات الاجنبية وانما يقوم بشرائها لتسديد التزامات البنك.

ت. أن لا يتجاوز الاستثمار في رؤوس الاموال اكثر من ٨% من رأس المال المؤهل لاحتساب نسبة كفاية رأس المال^(٢).

ث. نسبة لأن الوعود غير ملزم في صيغة المرابحة للأمر بالشراء كما ان السلع التي يطلبها عن طريق الاستصناع والتي قد يرفض العميل استلامها مما يعرض البنك لمخاطر سوق تتمثل في انخفاض قيمة هذه

(١) عبد الباسط محمد المصطفى، دوره ادارة المخاطر المصرفية، ادارة تنمية الموارد البشرية، وحدة التدريب وتطوير القرارات، يونيو ٢٠١٠، ص ٢٢

(٢) بيان المخاطر المقبولة لدى البنك، مصدر سابق، ص ٣-٤

السلعة، عليه يجب ان لا تزيد نسبة الانخفاض في قيمة السلعة عن .%٣

ج. بما أن بنك السودان المركزي قد سمح للمصارف بشراء السلع غير المحاصيل الزراعية وبيعها للعملاء باي من صيغ التمويل خلال فترة لا تتعدى ٣ شهور من تاريخ شرائها وبما أن البنك قد يتعرض لمخاطر سوق خلال هذه الفترة تتمثل في انخفاض قيمة هذه السلع، فعليه يجب أن لا تزيد نسبة الانخفاض في قيمة هذه السلع عن %٢ من قيمتها^(١).

رابعاً: سياسات واجراءات إدارة مخاطر السيولة:

١. تطبيق القرارات الصادرة من إدارة البنك الخاصة بالسيولة والاحتفاظ بنسب السيولة وفقاً لتلك القرارات.
٢. إعلان السياسات والاستراتيجيات الخاصة بإدارة السيولة مع استحداث انظمة جديدة خاصة بمعلومات إدارة سيولة البنك.
٣. السيطرة المركزية على السيولة وايجاد توازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية.
٤. معرفة تدفقات البنك النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجية لتحديد صافي أي قصور محتمل ومستقبلي.
٥. تنوع مصادر التمويل.
٦. تحليل احتياجات التمويل الصافي في اطار تصورات بديلة وخطة طوارئ.
٧. إدراك تأثير المخاطر الأخرى على استراتيجيات السيولة الكلية للبنك^(٢).

^(١) بيان المخاطر المقدورة لدى البنك، مصدر سابق، ص

^(٢) عبدالباسط محمد المصطفى، مصدر سابق، ص

٨. النسب والمستويات المقبولة في مجال مخاطر السيولة والتي يتعامل بها بنك البركة السوداني تتمثل في:

أ. أن يحتفظ البنك بنسبة سيولة داخلية لا تقل عن ١٠٪ من جملة الودائع الجارية والادخارية.

ب. أن يحتفظ البنك بنسبة سيولة لا تقل عن ٤٠٪ بما فيها ١٠٪ نسبة سيولة داخلية.

ت. يمكن ان يوجه البنك نسبة ٧٠٪ من الودائع الاستثمارية للتمويل متوسط الأجل "اكثر من عام".

ث.أن لا تزيد نسبة الاصول السائلة من جملة الأصول عن ٢٥٪.
ج. العمل على أن لا تزيد نسبة رصيد اكبر ١٠ عمالء من جملة الحسابات الجارية عن ٣٠٪.

ح. العمل على أن لا تزيد نسبة رصيد اكبر ١٠ عمالء من اصحاب حقوق الاستثمار المطلق من جملة حسابات الاستثمار المطلقة عن ٣٠٪^(١).

خامساً: سياسات واجراءات مخاطر التشغيل:

١. تفهم وإدارة وتجنب خسائر التشغيل.
٢. المحافظة على سمعة البنك وثقة العمالء.
٣. التأكد من أن موظفي البنك بتفهمون وجود هذه المخاطر وعلى وعي بتجنبها ونشر ثقافة تشجع على فهم طبيعة المخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتعرض لها الموظف أثناء ممارسته لمهامه ضمن بيئة تشجع على الإفصاح عن الحوادث التشغيلية والعمل بصورة جماعية على تجنبها والتقليل من آثارها وذلك من خلال اخضاعهم لدورات تدريبية.

^(١) بيان المخاطر المقبولة لدى البنك، مصدر سابق، ص١

٤. اتخاذ اجراءات فعالة بشأن الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات.
٥. تحقيق مخاطر التشغيل من خلال التأمين على جميع المخاطر الممكن التأمين عليها.
٦. تأسيس قاعدة للبيانات تعنى بجمع كافة المعلومات المتعلقة بحوادث التشغيل او بالخسائر الناجمة عنها من شأنها المساعدة على تقديم توصيف واضح ودقيق لطبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي يمكن الاستفادة منها مستقبلاً في قياس المخاطر التشغيلية.
٧. تصميم ضوابط الدخول للنظام والشبكات^(١).
٨. أن لا تزيد نسبة الخسائر المقبولة من التشغيل عن ١% من صافي الأرباح.

سادساً: كفاية رأس المال:

النسبة الدنيا لمعدل كفاية رأس المال وفقاً لتوجيهات بنك السودان المركزي (٢) ١٢%.

ووفقاً للمنشور الصادر من بنك السودان المركزي فإن معدل كفاية رأس المال في حد الأدنى يكون ١٢% ويمكن ان يرتفع بحسب رؤية إدارة المخاطر بالبنك، حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال بنهاية الربع الأول من العام، وتقوم إدارة المخاطر ببنك البركة باحتساب كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات معايير بازل وهو موجهات البنك المركزي وذلك لتغطية مخاطر التمويل فقط في المرحلة الأولى وذلك بنهاية الربع الأول من العام الجاري، ومن ثم يتم ادراج متطلبات مخاطر التشغيل ضمن رأس المال وذلك بنهاية الربع الثاني من العام الجاري ليتم احتساب الحد الأدنى لكافية رأس المال لتشمل متطلبات رأس المال لمخاطر

^(١) سياسة إدارة مخاطر التشغيل، مصدر سابق، ص ١٠
^(٢) بيان المخاطر المقبولة لدى البنك، مصدر سابق، ص ٣

التمويل والتشغيل ويتم ادراج مخاطر السوق ضمن متطلبات رأس المال وذلك بنهاية الربع الثالث من العام الجاري ليصبح المعيار في هذه المرحلة شاملاً لمتطلبات رأس المال لمخاطر التمويل ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

نماذج لأدوار إدارة المخاطر ببنك البركة السوداني

**الجدول رقم (٢) يوضح دور إدارة المخاطر في الاستخدام الأمثل للودائع والسيولة
بملايين الجنيهات**

البيان	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الودائع	١.٣٢٤	١.٩٨	٩٣٥	٦٤٦	٥١٢
إجمالي التمويل والاستثمار	١.٣٤٨	١.٢٣٠	٩٨٤	٦٤٣	٥٥٧
الأرباح	٦٥	٥٠	١٩.٧٨	١٧.٢٨	١٥
السيولة	٧٠٢	٦٣١	٥٤٦	٣٩٦	٢١١
السيولة الآمنة	٥٣	٥٧	٥٨	٦١.٣٠	٤١.٢١
نسبة السيولة	%٥٧	%٦٣	%٦٢	%٦٥	%٤٤
كفاءة السيولة	%٥٢	%٥١	%٥٥	%٦٢	%٤٠
كفاءة التمويل	%٢١	%٢٥	%٥٠	%٣٧	%٣٥
كفاءة الودائع	%٩٨.٢٢	%٨٩.٢٧	%٩٥.٠٢	%١٠٠.٤٧	%٩٧.١٥

المصدر: إعداد الباحثة

الجدول رقم (٢) يوضح دور إدارة المخاطر في الاستخدام الأمثل للودائع والسيولة الملاحظ منذ العام ٢٠١٠ وحتى العام ٢٠١٤ زيادة العوائد والزيادة المضطردة في إجمالي التمويل والاستثمار لهذه الأعوام ومن ثم الزيادة في السيولة لهذه الأعوام مما أدى إلى زيادة في أرباح البنك.

ومن أعلاه يلاحظ نسبة السيولة الآمنة تتناقص كلما زادت الودائع وهذا يدل على الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في المحافظة على السيولة في وضع أعلى من خطر.

كما نلاحظ أن كفاءة السيولة = $\frac{\text{السيولة}}{\text{الودائع}} \text{ تناقص كلما زاد التمويل والاستثمار}$

والواضح من الجدول أعلاه أن كفاءة الودائع = $\frac{\text{الودائع}}{\text{إجمالي التمويل والاستثمار}} \text{ كلما انخفضت}$

تدل على الاستخدام الأمثل للودائع. فنجد من الجدول أعلاه أن في العام ٢٠١٣ قفزت الودائع عن الأعوام التي سبقتها كما ارتفعت السيولة مما أدى إلى تنفيذ إجمالي ضخم للتمويل والاستثمار وأعلى من الأعوام السابقة له وهذا يعني أن نسبة السيولة المستخدمة كانت آمنة ويلاحظ أن نسبة كفاءة الودائع كانت أصغر من الأعوام السابقة مما أدى إلى ارتفاع في الأرباح يصل إلى نسبة ٧٣ عن العام السابق له ٢٠١٢م وهذا يدل على استخدام أمثل للموارد وأعلى من حد الخطر الذي يمكن أن يؤثر على السيولة والودائع.

جدول رقم (٣) يوضح نسبة كفاءة رأس المال للأعوام ٢٠١٠م - ٢٠١٤م

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
رأس المال الرقابي	١١٧.١٩٩	١٣١.٨٣١	١٨٨.٢٦٣	٢٥٣.٥٣٩	٢٣٠.٧٠٦
إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر التمويل	٢٥٤.٩٩١	.٢٠٣	٦٣١.٣٩٦	٩٦٤.٣٤٥	٧٨١.٣٥٣
إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر السوق	١٧.٨٥٥	١٤.٧٢٢	٣٩.١٨٩	١٣٧.٣١٦	٤٤.٦٦٦
إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر التشغيل	٧٤.٧٨٢	٧٧.٢١١	١٠٣.٥٤٦	١٣٧.٦١٢	١٧١.٦٦٥
نسبة كفاءة رأس المال	%٣٨	%٤٨	%٢٧	%٢٢	%٢٥

المصدر: إعداد الباحثة

وفي الجدول رقم (٣) نلاحظ أيضاً أن في نفس هذا العام ارتفع رأس المال الرقابي المخصص حسب لجنة بازل وان إجمالي الأصول المرجحة للتمويل قد ارتفع

بصورة واضحة وإنمالي الأصول المرجحة للسوق ومخاطر التشغيل وذلك للعمل على حماية المخاطر العالية وتكون بديل لذلك مع انخفاض نسبة كفاءة رأس المال لتصل إلى ٢٢٪ وهذا هو الدور الرئيسي لإدارة المخاطر عدم التصرف للمخاطر وتحقيق الأرباح.



المبحث الثالث

دراسة ميدانية عن دور إدارة المخاطر ببنك البركة السوداني

: مقدمة

تعتبر عملية رصد وتتبع الدور الذي تقوم به إدارة المخاطر ببنك البركة بصورة عملية من خلال المسح العلمي الأكثر أهمية فمن خلالها يمكن التعرف على الأدوار التي قامت بها إدارة المخاطر بالبنك في كافة العمليات المصرفية بالإضافة إلى كشف أوجه القصور والتحديات التي تواجه إدارة البنك سواء في الحاضر أو في المستقبل القريب، وبناء على ذلك فقد عمدت الدراسة إلى الاقتراب من ذلك من خلال تصميم استبانة علمية قائمة على الافتراضات الأساسية للبحث.

: مجال الدراسة

- استهدفت الدراسة وبصورة مباشرة "كعينة قصدية" العاملين بإدارة المخاطر والإدارات ذات الصلة.
- تم توزيع عدد (٣٥) استبانة وقد تم استرجاع (٣٠) استبانة منها.
- توضيح كارنباخ ٥.٨٨

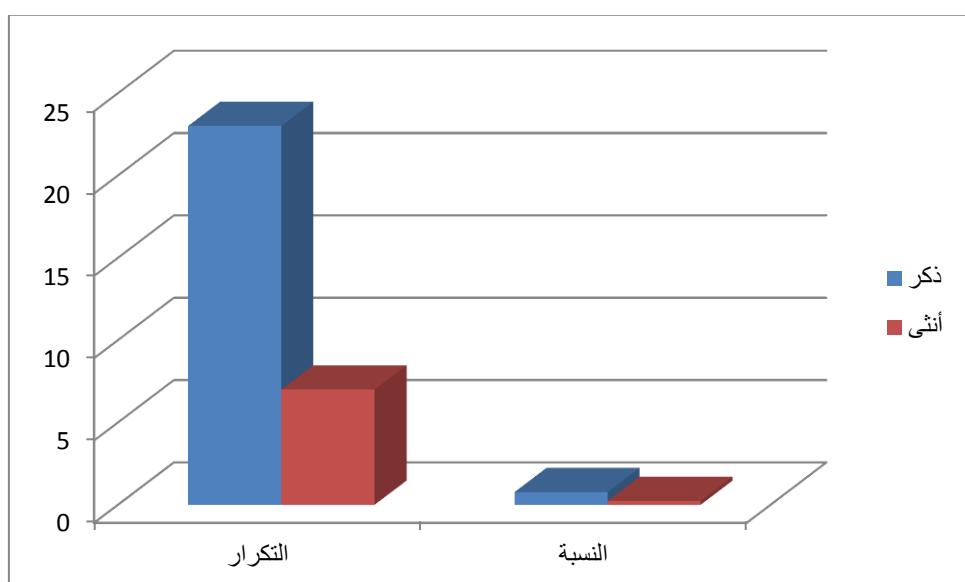
تحليل الاستبانة:

أولاً: المعلومات الأساسية:

١/ جدول رقم (١) يوضح النوع

النوع	النكرار	النسبة
ذكر	٢٣	%٧٦.٧
أنثى	٧	%٢٣.٣

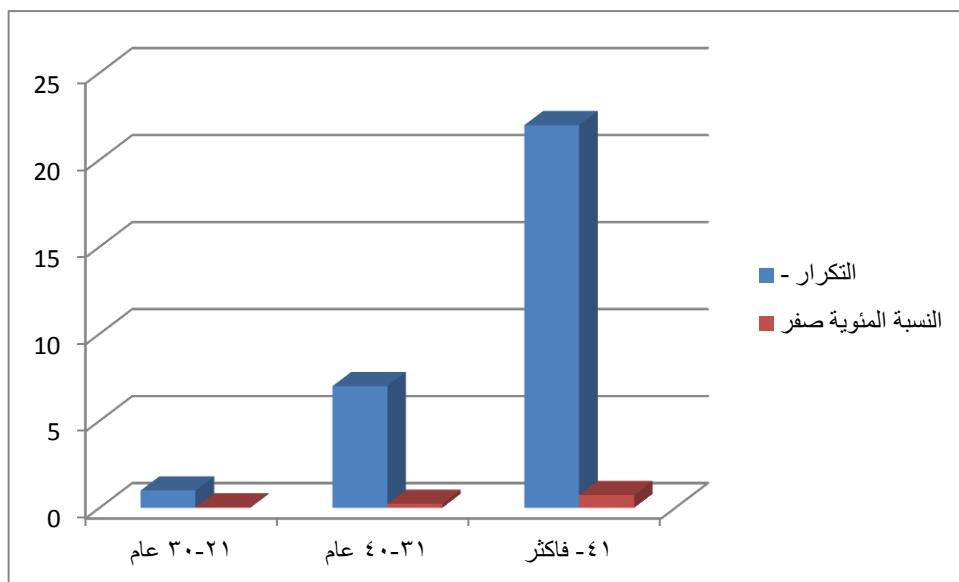
يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور هي الأعلى %٧٦.٧ مما يؤكّد على غلبة العنصر الرجالي في مجال إدارة المخاطر والإدارات ذات الصلة.



٢/ جدول رقم (٢) يوضح الفئة العمرية

البيان	النكرار	النسبة المئوية
٢٠ فاًقل	-	صفر
٣٠-٢١ عام	١	%٣٠.٣
٤٠-٣١ عام	٧	%٢٣.٣
٤١ - فاكثر	٢٢	%٧٣.٤

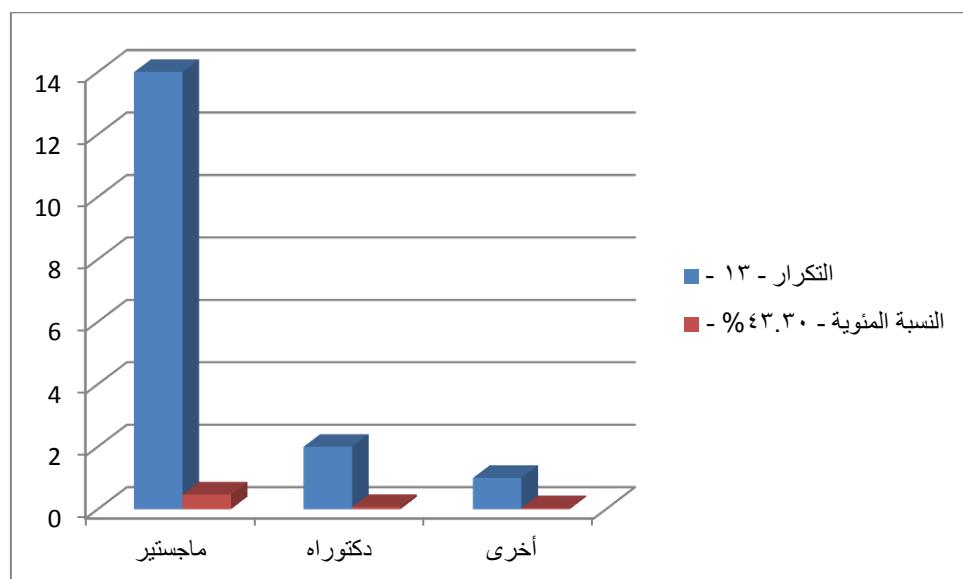
من الجدول أعلاه يتضح أن هناك وجود كبير للأفراد في الفئة العمرية ٤١ عام فاكثر بنسبة بلغت %٧٣.٤ داخل إدارات البنك.



٣/ جدول رقم (٣) يوضح المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
-	-	ثانوي
% ٤٣.٣	١٣	بكالوريوس
-	-	دبلوم عالي
% ٤٦.٧	١٤	ماجستير
% ٦.٧	٢	دكتوراه
% ٣.٣	١	أخرى

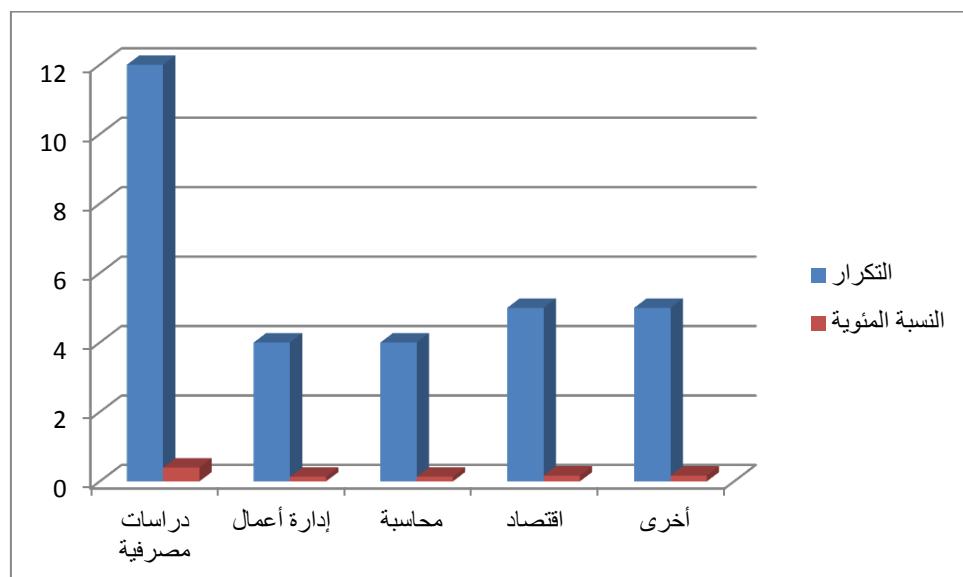
من الجدول أعلاه نلحظ أن هناك مستوى تأهيل علمي متقدم داخل إدارات البنك حيث بلغت نسبة من يحملون درجة الماجستير % ٤٦.٧ ومن ثم البكالوريوس % ٤٣.٣.



٤/ جدول رقم (٤) يوضح التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
%٤٠	١٢	دراسات مصرفيه
%١٣.٣	٤	ادارة أعمال
%١٣.٣	٤	محاسبة
%١٦.٧	٥	اقتصاد
%١٦.٧	٥	أخرى

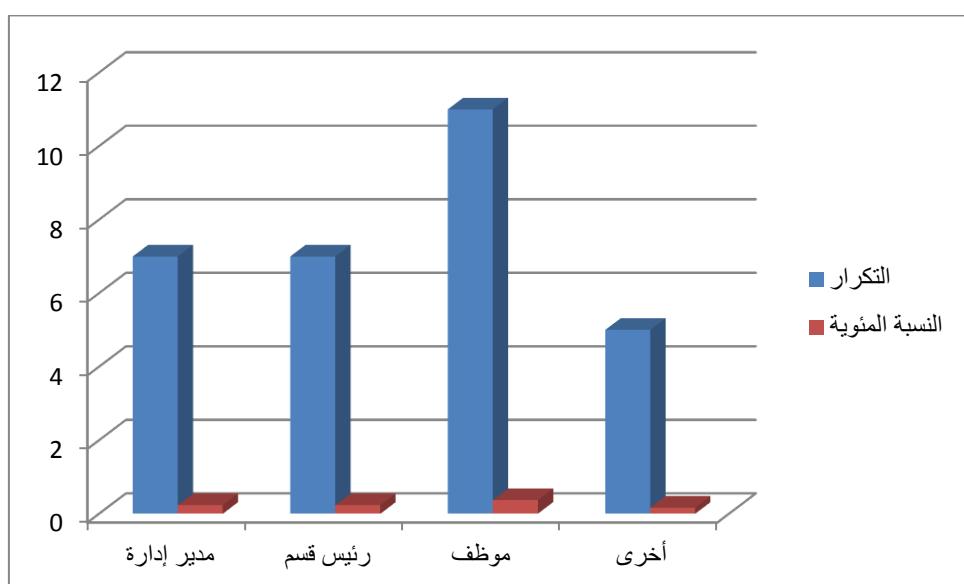
يتضح من الجدول أعلاه أن هناك تواجد كبير لخريجي الدراسات المصرافية داخل إدارة المخاطر والإدارات ذات الصلة بنسبة بلغت %٤٠ ويبعد أن هناك محاولات للاقتراب من مفهوم التخصصية داخل البنك.



٥/ جدول رقم (٥) يوضح المستوى الوظيفي

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
مدير إدارة	٧	%٢٣.٣
رئيس قسم	٧	%٢٣.٣
موظف	١١	%٣٦.٧
أخرى	٥	%١٦.٧

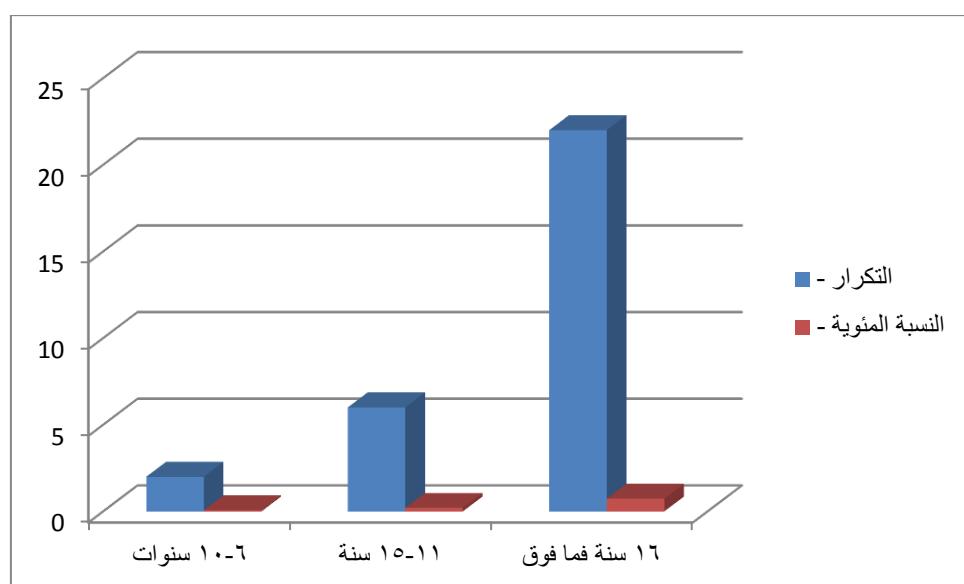
من الجدول أعلاه يتضح أن هنالك وجود مقدر للموظفين داخل الإدارات المختلفة بنسبة بلغت %٣٦.٧ بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك أيضاً تواجد معقول لمديري الإدارات ورؤساء الأقسام بنسبة بلغت %٢٣.٣ على التوالي.



٦/ جدول رقم (٦) يعكس سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	النكرار	النسبة المئوية
٥-١ سنوات	-	-
٦-١٠ سنوات	٢	%٦٠.٧
١١-١٥ سنة	٦	%٢٠
فما فوق ١٦ سنة	٢٢	%٧٣.٣

من الجدول أعلاه يبدو أن إدارة المخاطر والإدارات ذات الصلة تتشكل من عناصر تتمتع بخبرة طويلة تقترب أو تتجاوز الـ ١٦ سنة بنسبة بلغت .%٧٣.٣.



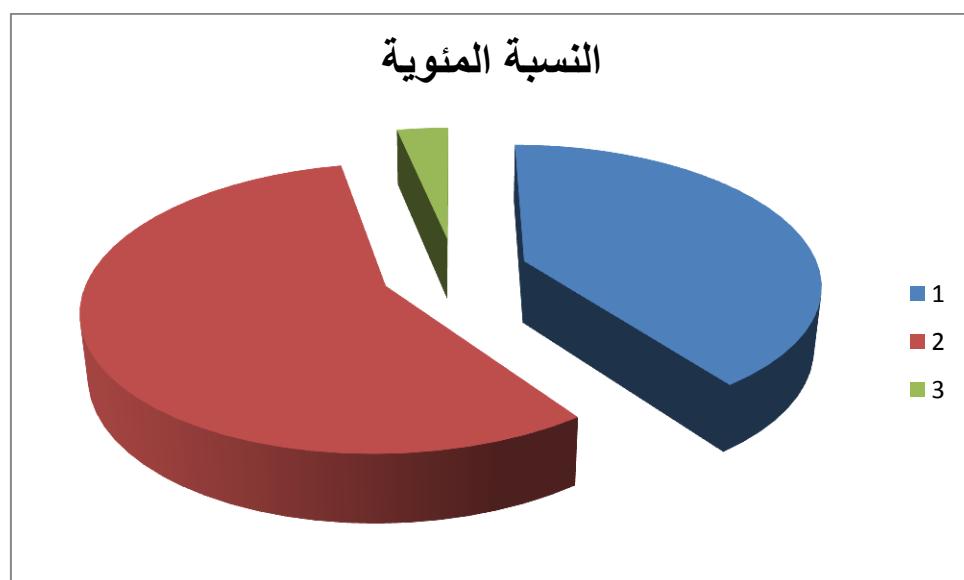
ثانياً تحليل الفرضيات:

الفرضية الأولى : وجود استراتيجية موحدة لمجموعة البركة ساهمت في تقليل معدلات المخاطر بالبنك بالسودان.

جدول رقم (٧)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%٣٣.٤	١٠	موافق بشدة	هناك استراتيجية موحدة
%٦٠	١٨	موافق	لمجموعة البركة المصرفية
%٣.٣	١	محايد	للتعامل مع المخاطر
%٣.٣	١	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

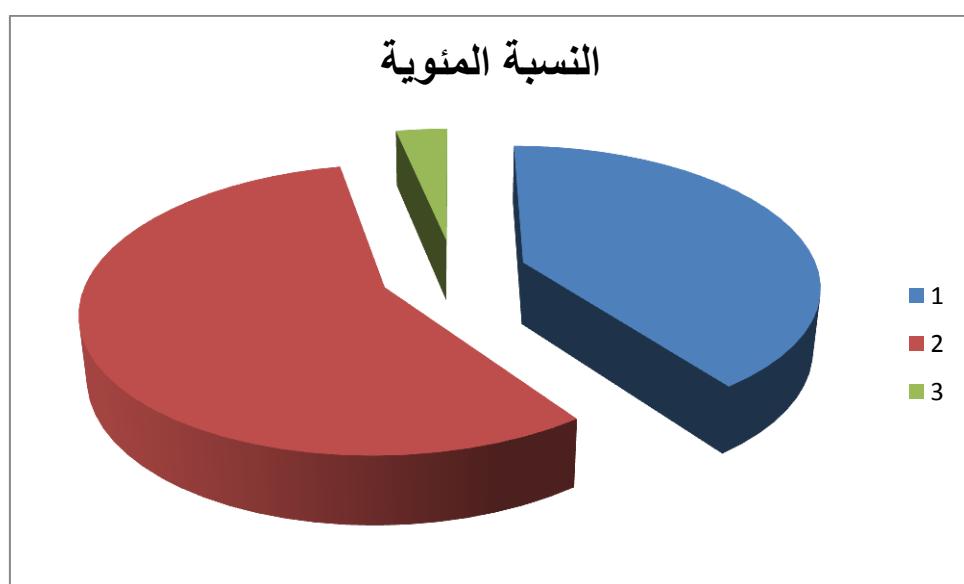
من الجدول أعلاه يظهر أن هناك استراتيجية موحدة لمجموعة البركة المصرفية للحد من المخاطر وذلك بحسب الموقفين موافق وموافق بشدة والتي بلغت نسبة ٦٠ % و ٣٣.٤ % على التوالي.



جدول رقم (٨)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%٤٠	١٢	موافق بشدة	ترتکز استراتیجیات وسیاسات مجموعه البركة المصرفیة على مبادئ ومعايير دولیة (باذل) للحد من المخاطر
%٥٦.٧	١٧	موافق	
%٣٠.٣	١	محايد	
-	-	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

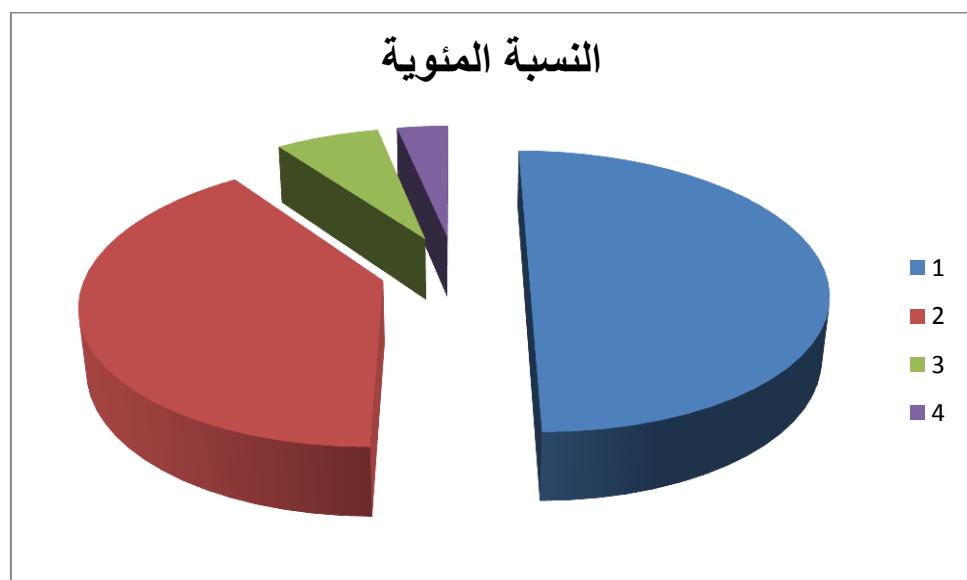
من الجدول أعلاه يكشف الموقفين موافق وموافق بشدة بنسبة بلغت %٥٦.٧ و %٤ على التوالي أن استراتیجیات وسیاسات مجموعه البرکة المصرفیة للحد من المخاطر تقوم على مبادئ دولیة (باذل) ويبدو من الجدول أعلاه والجدول السابق أن هناك استراتیجیة موحدة لمجموعه البرکة المصرفیة تستند على المعايير الدولیة المتعارف عليها في المجال المصرفي.



جدول رقم (٩)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%٥٠	١٥	موافق بشدة	يقوم مجلس الإدارة بالبنك
%٤٠	١٢	موافق	بالمصادقة على الاستراتيجيات
%٦.٧	٢	محايد	والسياسات والإجراءات المعدة من
%٣.٣	١	غير موافق	قبل المجموعة لمواجهة المخاطر
-	-	غير موافق بشدة	

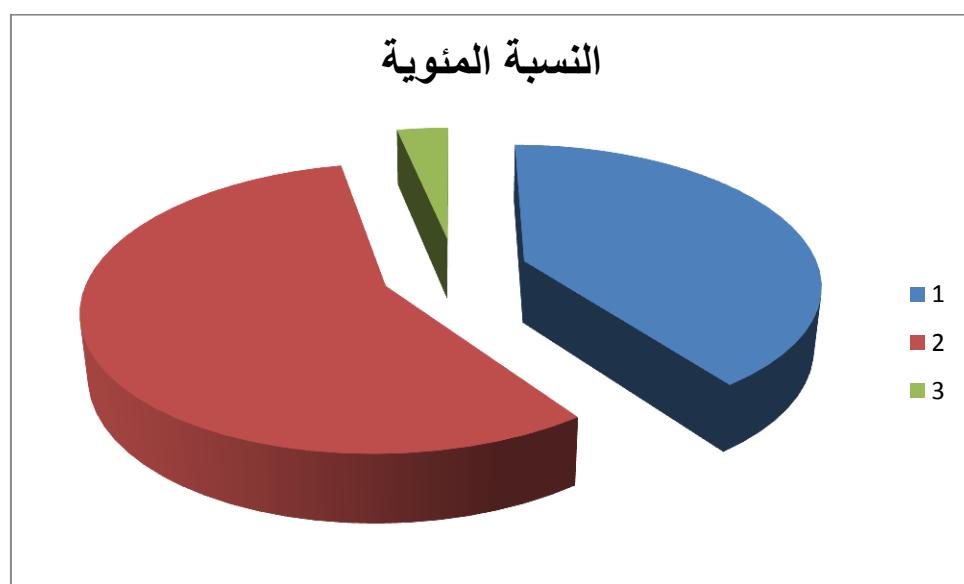
من خلال النسب التي حازت عليها موافق بشدة وموافق %٥٠ و %٤٠ نجد أن مجلس إدارة بنك البركة السوداني يشكل رأس الرمح في عملية تنفيذ استراتيجيات المجموعة للحد من المخاطر بالبنك.



جدول رقم (١٠)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%٤٠	١٢	موافق بشدة	هناك تقارير ورقابة مستمرة على المخاطر التي تواجه البنك من قبل المجموعة
%٥٦.٧	١٧	موافق	
%٣.٣	١	محايد	
-	-	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

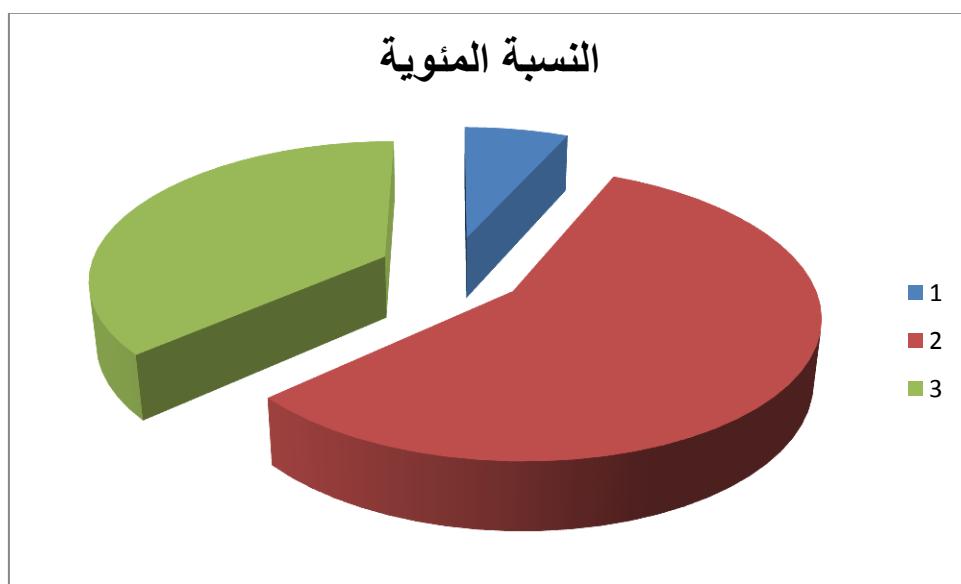
من الجدول أعلاه يبدو أن هناك رقابة مستمرة للمخاطر التي تواجه البنك بالسودان من قبل المجموعة بحسب الموقفين موافق بنسبة %٥٦.٧ وموافق بشدة بنسبة %٤٠.



جدول رقم (١١)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%٦٠٧	٦	موافق بشدة	تساعد المجموعة في تحديد المخاطر التي يواجهها البنك في السودان عند إدخال منتجات جديدة
%٥٦٧	١٧	موافق	
%٣٦٦	١١	محايد	
-	-	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

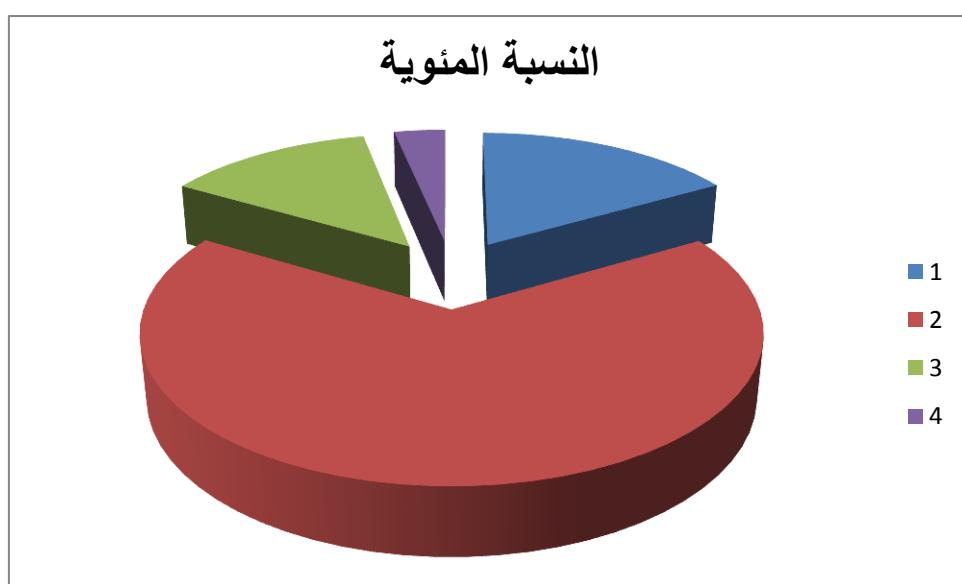
نجد من الجدول أعلاه أن المجموعة تلعب دوراً واضحاً في عملية تحديد المخاطر عند إدخال منتجات مصرافية جديدة لفرعها بالسودان ويعكس ذلك الموقف موافق بنسبة %٥٦.٧ ولكن هناك من يرى أن هذا الدور غير واضح كما يظهر في الموقف محايد بنسبة .%٣٦.٦.



جدول رقم (١٢)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%١٦.٧	٥	موافق بشدة	
%٦٦.٧	٢٠	موافق	
%١٣.٣	٤	محايد	
%٣.٣	١	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	تقدم المجموعة الدعم المناسب لمجلس الإدارة ولهيكل إدارة المخاطر بالبنك بما يساعد في تخفيف حدة المخاطر

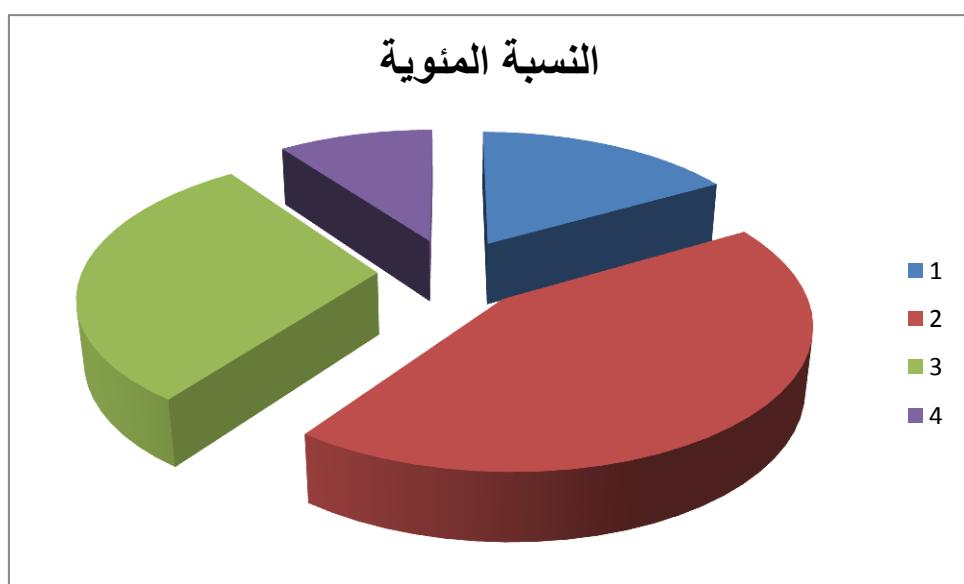
يوضح الجدول أعلاه أن المجموعة طلت تقديم الدعم بأشكاله المختلفة للهيأكل الإدارية المختلفة لبنك البركة السوداني بعرض الحد من المخاطر ويشير ذلك من خلال النسبة العالية للموقف موافق %٦٦.٧



جدول رقم (١٢)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%١٦.٧	٥	موافق بشدة	تدفق وتبادل المعلومات داخل بنوك
%٤٣.٣	١٣	موافق	مجموعة البركة يساعد في الكشف
%٣٠	٩	محايد	عن المخاطر التي تواجه البنك
%١٠	٣	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

يكشف الجدول أعلاه أن عملية تبادل المعلومات داخل بنوك مجموعة البركة المصرفية يسهم إلى حد ما في التعرف والكشف عن المخاطر التي تواجه البنك استناداً إلى نسب الموافقين موافق %٤٣.٣ وموافق بشدة %١٦.٥ وفي نفس الوقت هناك من يرى أن تأثير التبادل المعلوماتي بين بنوك المجموعة يسهم في الحد من المخاطر غير واضح بالبنك في السودان وذلك بسحب الموقفمحايد بنسبة بلغت .%٣٠.

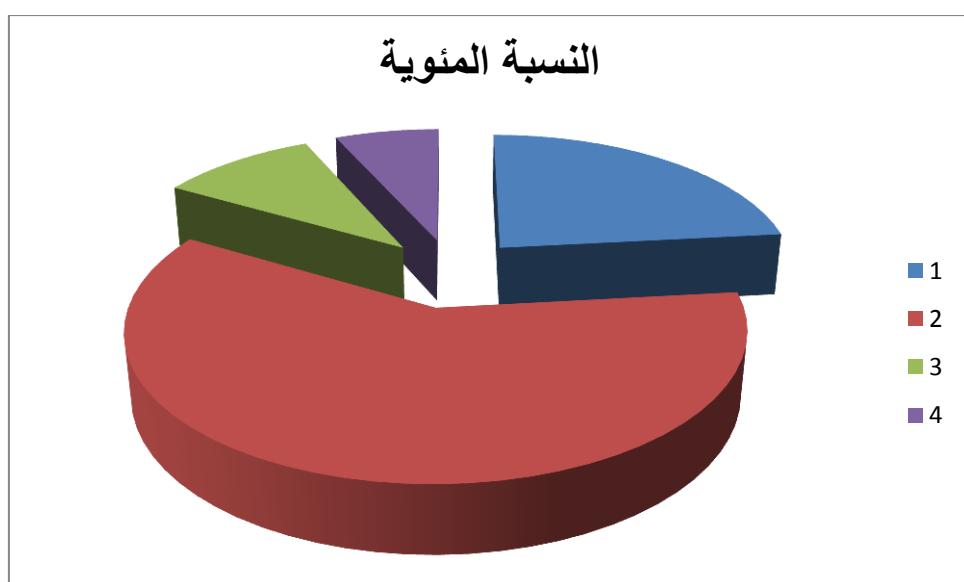


الفرضية الثانية انتهاج إدارة المخاطر بنك البركة لمبادئ وأساليب وقواعد علمية قلل من المخاطر التي تواجه البنك.

جدول رقم (١٤)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%٢٣.٣	٧	موافق بشدة	تعتمد إدارة المخاطر في البنك على الدراسات العلمية لكشف المخاطر
%٦٠	١٨	موافق	
%١٠	٣	محايد	
%٦.٧	٢	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

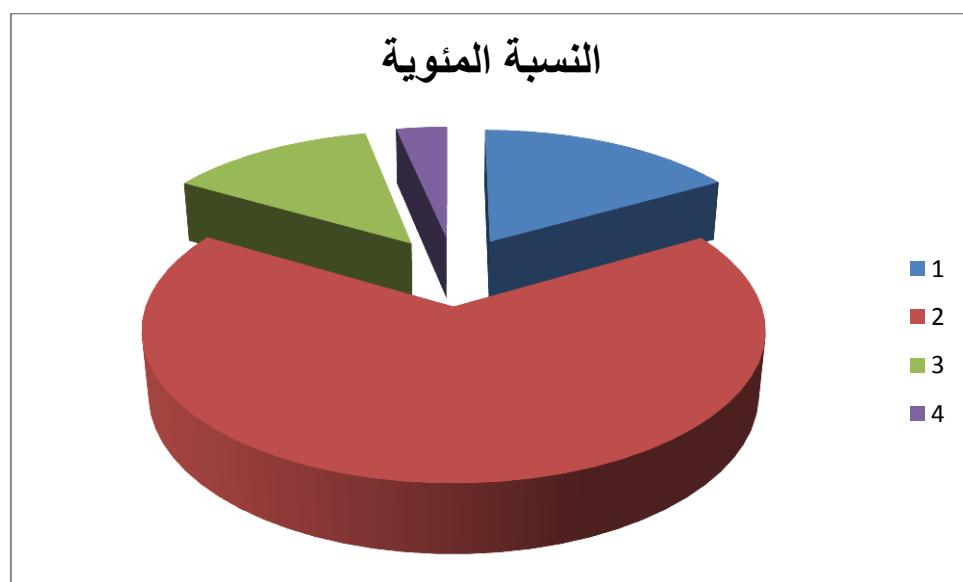
يبرز الجدول أعلاه اعتماد بنك البركة في إدارة المخاطر والتعامل معها على الدراسات العلمية ويظهر ذلك من خلال الموقفين موافق %٦٠ وموافق بشدة .%٢٣.٣



جدول رقم (١٥)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%١٦.٧	٥	موافق بشدة	
%٦٦.٧	٢٠	موافق	
%١٣.٣	٤	محايد	
%٣.٣	١	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	تقدم المجموعة الدعم المناسب لمجلس الإدارة ولهيكل إدارة المخاطر بالبنك بما يساعد في تحقيق حدة المخاطر

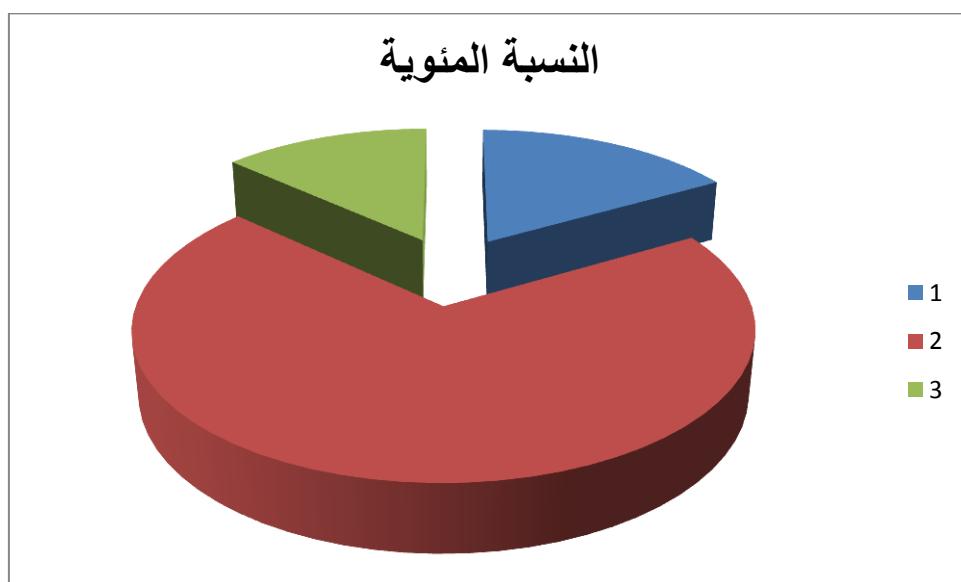
يوضح الجدول أعلاه أن المجموعة ظلت تقدم الدعم بأشكاله المختلفة للهيئات الإدارية المختلفة لبنك البركة السوداني بعرض الحد من المخاطر ويشير ذلك من خلال النسبة العالية للموقف موافق %٦٦.٧



جدول رقم (١٦)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%١٦.٧	٥	موافق بشدة	تساعد المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية والتقنية بالبنك في التعرف على المخاطر المحتملة
%٧٠	٢١	موافق	
%١٣.٣	٤	محايد	
-	-	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

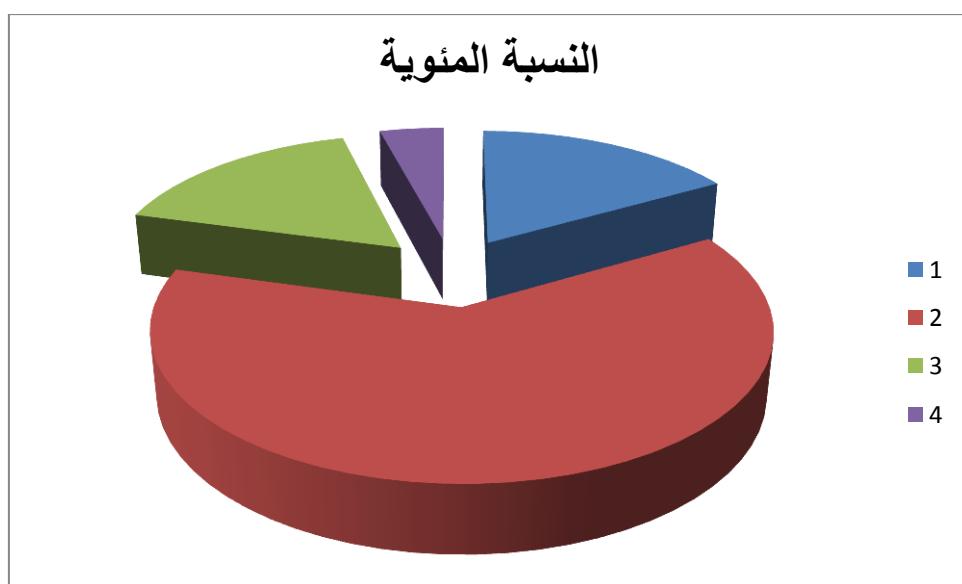
الجدول أعلاه يعكس أهمية المعلومات في إدارة المخاطر فقاعدة البيانات والمعلومات سواء كانت علمية مالية أو محاسبية أو تقنية تسهم في التعرف على المخاطر وذلك بحسب النسبة الناتجة من الموقف موافق والتي بلغت %٧٠.



جدول رقم (١٧)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%١٣.٤	٤	موافق بشدة	أدوات القياس والضبط المطبقة في البنك في تحديد المخاطر تتميز بالدقة والموضوعية والشفافية
%٥٠	١٥	موافق	
%١٣.٣	١٠	محايد	
%٣.٣	١	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

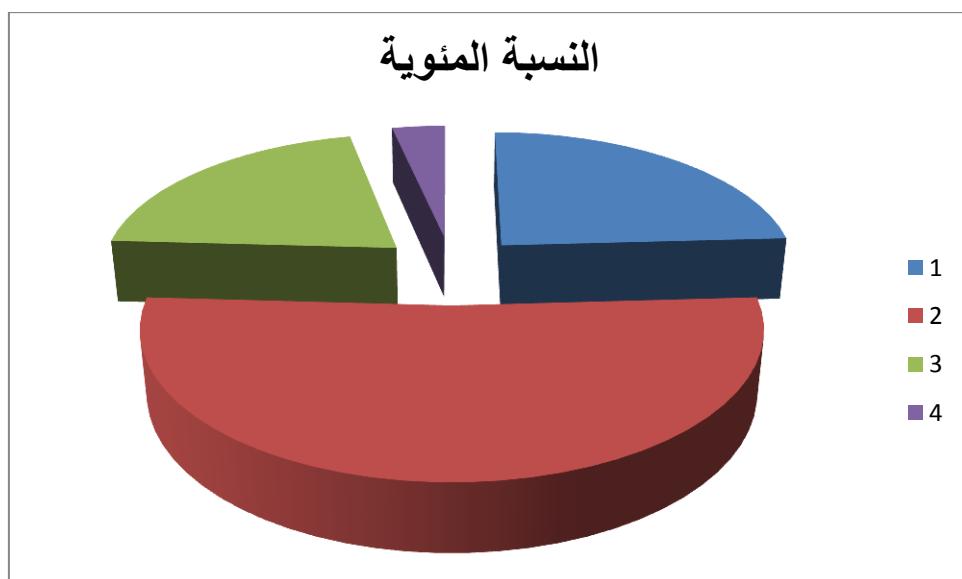
على الرغم من أن الجدول أعلاه يشير إلى أن أدوات القياس والضبط المطبقة في البنك في عملية تحديد المخاطر في نظر البعض تتسم بالدقة والموضوعية والشفافية وذلك بحسب نسبة الموقف موافق %٥٠ إلا أن هناك فئة أخرى ترى صورة أدوات القياس والضبط غير واضحة بالنسبة لها ويعكس هذا الوضع الموقف محايد بنسبة بلغت %٣٣.٣



جدول رقم (١٨)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%٢٣.٣	٧	موافق بشدة	يلترم البنك بتنفيذ العمليات المصرفية وفقاً للمعايير وإجراءات الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر (مبادئ بازل)
%٥٠	١٥	موافق	
%٢٠	٦٠	محايد	
%٣.٣	١	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

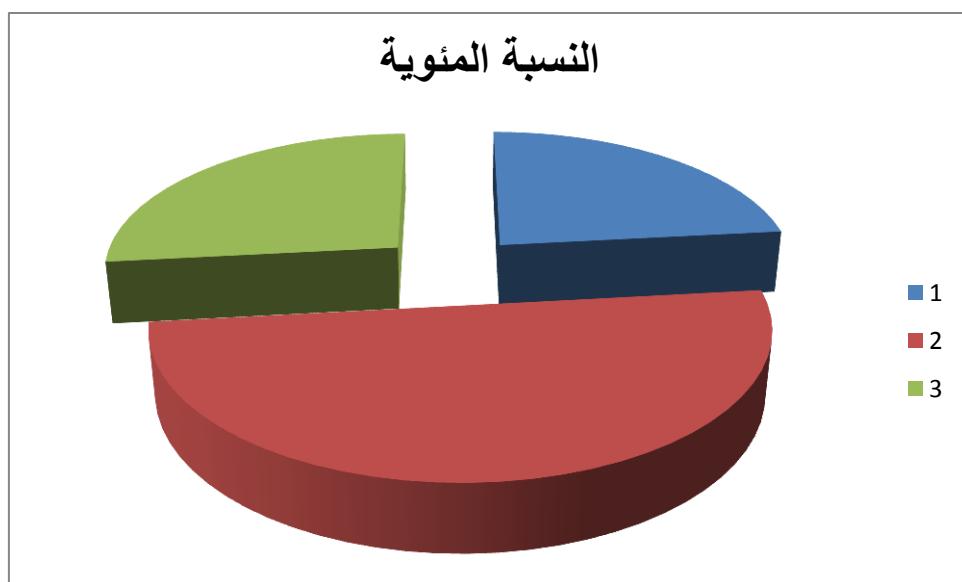
الجدول أعلاه يؤكد التزام البنك بالمعايير والإجراءات الدولية في مجال إدارة المخاطر (مبادئ بازل) وذلك بحسب النسبة في الموقفين موافق %٥٠ وموافق بشدة %٢٣.٣ ويبدو هنا الانعكاس العملي للاستراتيجية الموحدة للمجموعة في عملية إدارة المخاطر والتي تستند على المعايير الدولية كما ورد ذلك في الجدول رقم (٢) في اختبار الفرضية الأولى.



جدول رقم (١٩)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%٢٣.٣	٧	موافق بشدة	يوفِرَ البنَكُ نظاماً رقابياً جيداً لإدارة المخاطر
%٥٠	١٥	موافق	
%٢٦.٧	٨	محايد	
-	-	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

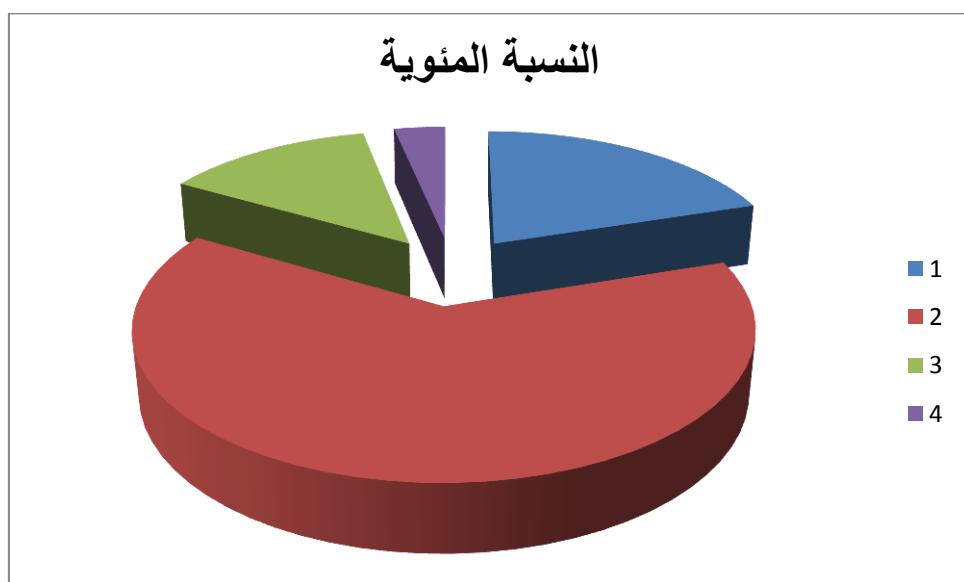
من الجدول أعلاه هنالك اتفاق حول جودة النظام الرقابي بالبنك في مجال إدارة المخاطر وذلك بحسب الموقفين موافق %٥٠ وموافق بشدة %٢٣.٣.



جدول رقم (٢٠)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%٢٠	٦	موافق بشدة	تم مراقبة ومتابعة مستمرة لحركة الموجودات والمطلوبات ويعتبر مبدأ اساسي لقياس المخاطر والربحية بالبنك
%٦٣.٣	١٩	موافق	
%١٣.٤	٤	محايد	
%٣.٣	١	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

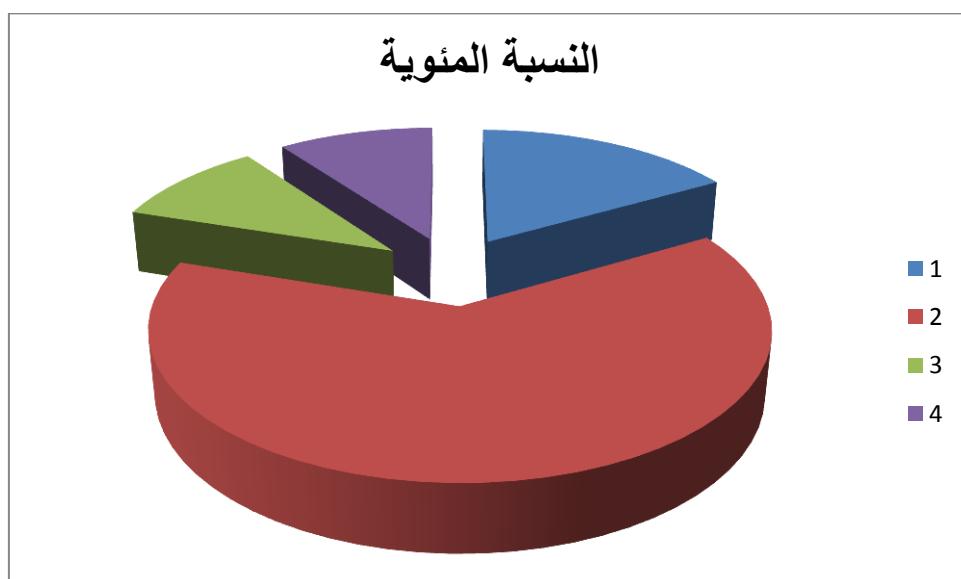
الجدول أعلاه يظهر أن هناك مراقبة ومتابعة مستمرة لحركة الموجودات والمطلوبات في إطار عملية إدارة المخاطر بالبنك ويعكس ذلك الموقف موافق بنسبة بلغت %٦٣.٣ وموافق بشدة %٢٠.



جدول رقم (٢١)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%١٦.٧	٥	موافق بشدة	هناك موظفين ذوي خبرة في المجال المصرفي بإدارة المخاطر
%٦٣.٣	١٩	موافق	
%١٠	٣	محايد	
%١٠	٣	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

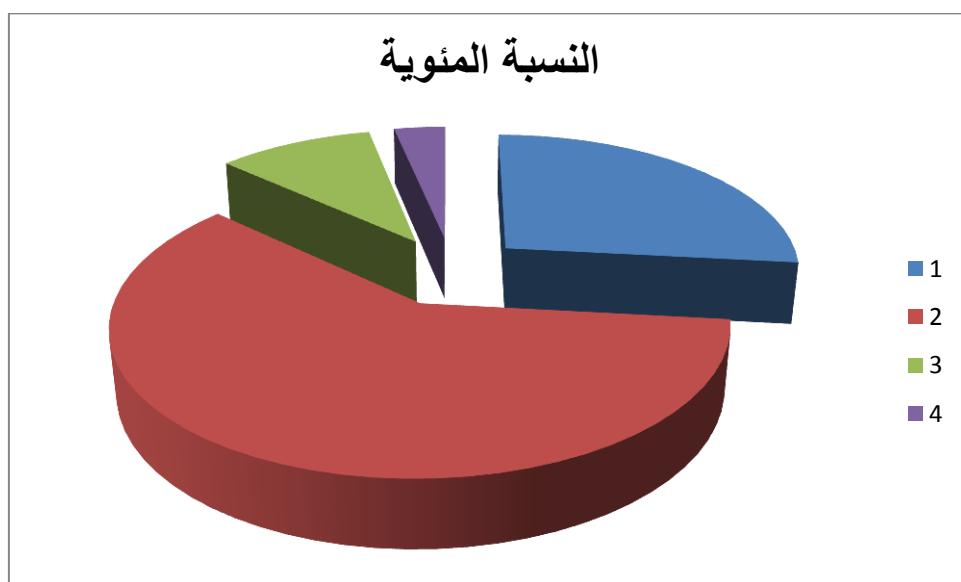
من الجدول أعلاه يتضح أن بنك البركة السوداني يضم موظفين ذوي خبرة في مجال إدارة المخاطر المصرفية وذلك بحسب الموقف موافق %٦٣.٣ وموافق بشدة %١٦.٧.



جدول رقم (٢٢)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%٢٦.٧	٨	موافق بشدة	هناك رقابة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك على إدارة المخاطر
%٦٠	١٨	موافق	
%١٠	٣	محايد	
%٣٣	١	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

يعكس الجدول أعلاه الدور الواضح الذي يلعبه مجلس إدارة البنك والإدارة العليا في عملية مراقبة ومتابعة إدارة المخاطر بالبنك وذلك بناء على الموقف موافق %٦٠ وموافق بشدة %٢٦.٧.

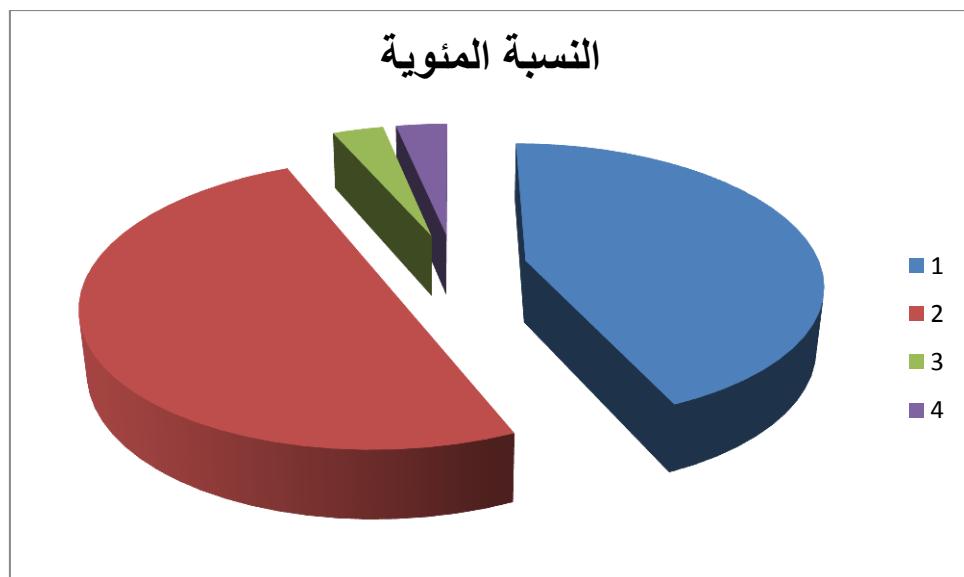


الفرضية الثالثة: وجود سياسات واضحة لمجابهة المخاطر ببنك البركة السوداني ساهمت في تطوير الأداء المصرفي بالبنك.

جدول رقم (٢٣)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%٤٣.٤	١٣	موافق بشدة	هناك سياسات ونظم داخلية لإدارة المخاطر بالبنك
%٥٠	١٥	موافق	
%٣٠.٣	١	محايد	
%٣٠.٣	١	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

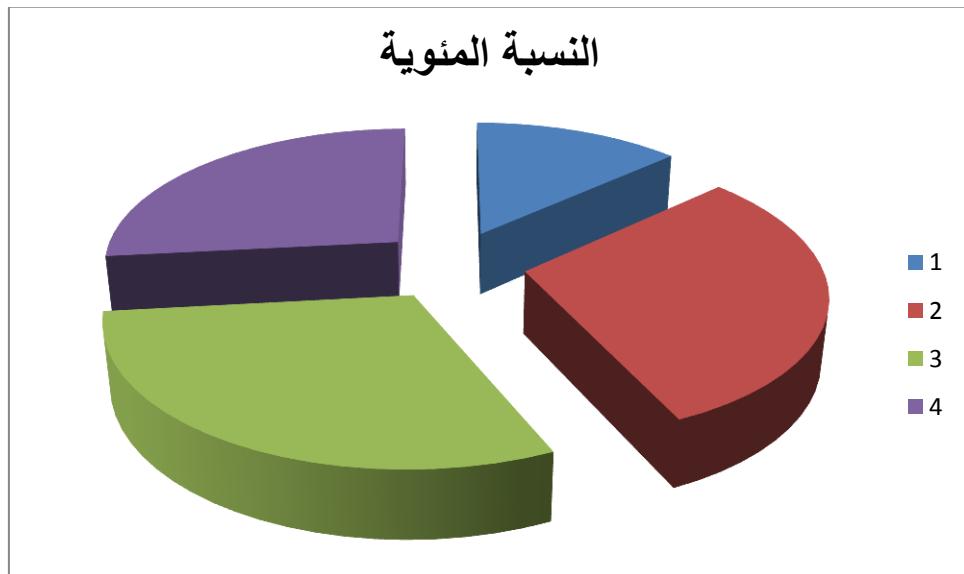
من الجدول أعلاه نجد أن هناك سياسات واضحة للتعامل مع المخاطر من قبل البنك وقد ساهمت في تطوير الأداء المصرفي وذلك بحسب الموقفين موافق %٥٠ وموافق بشدة %٤٣.٤.



جدول رقم (٢٤)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%١٣.٣	٤	موافق بشدة	هناك وعي ثقافي وسط العاملين بالبنك فيما يخص إدارة المخاطر
%٣٠	٩	موافق	
%٣٠	٩	محايد	
%٢٦.٧	٨	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

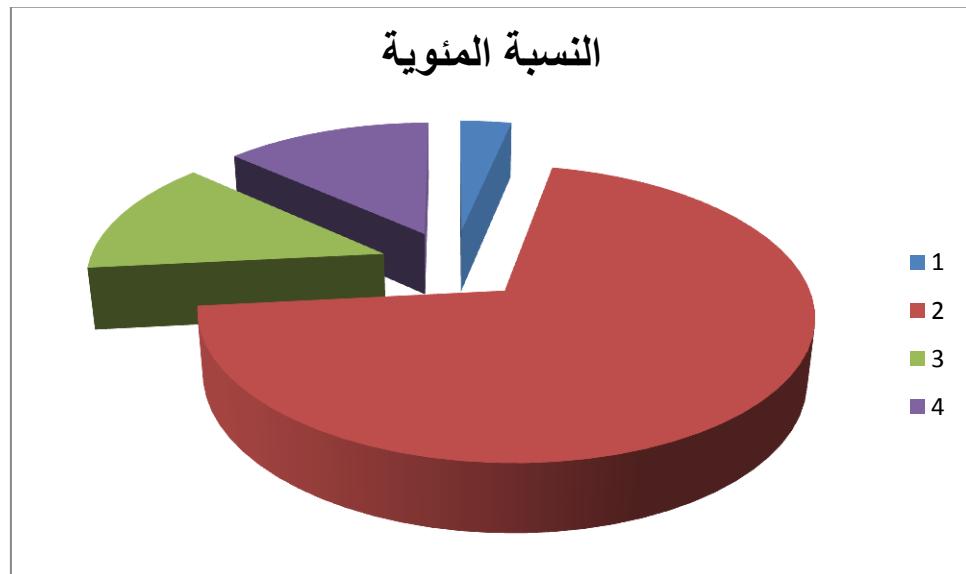
يعكس الجدول أعلاه التباين الواضح حول مستوى الوعي الثقافي وسط العاملين فيما يخص المخاطر وكيفية إدارتها بالبنك وذلك من خلال الموافقين موافق %٣٠ ومحايد %٣٠ ويعني ذلك أن هناك مستوى معقول من الوعي بالمخاطر في وسط العاملين ولكن يحتاج إلى المزيد من الاهتمام.



جدول رقم (٢٥)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%٣٠.٣	١	موافق بشدة	يوجد تناوب بين سياسات إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها البنك
%٧٠	٢١	موافق	
%١٣.٣	٤	محايد	
%١٣.٣	٤	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

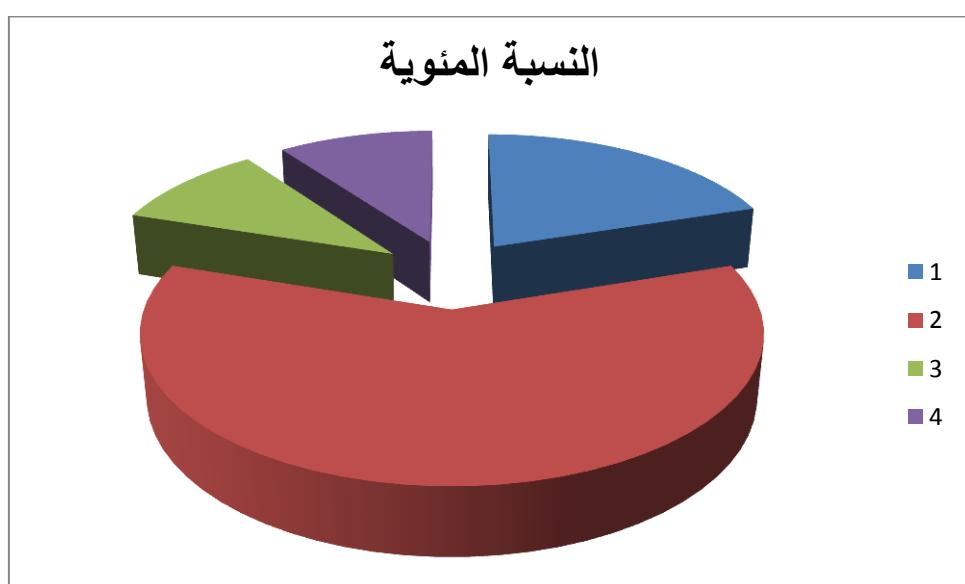
يبرز الجدول أعلاه التناوب الواضح ما بين سياسات إدارة المخاطر بالبنك والمخاطر التي يتعرض لها البنك مما يعني أن سياسات المخاطر قادرة على الاحاطة والتعامل مع المخاطر الماثلة والمتوعدة وذلك بحسب الموقف موافق بنسبة بلغت %٧٠.



جدول رقم (٢٦)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%٢٠	٦	موافق بشدة	تدفق المعلومات داخل البنك يلعب دوراً حيوياً في المحافظة على سياسات إدارة المخاطر بالبنك
%٦٠	١٨	موافق	
%١٠	٣	محايد	
%١٠	٣	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

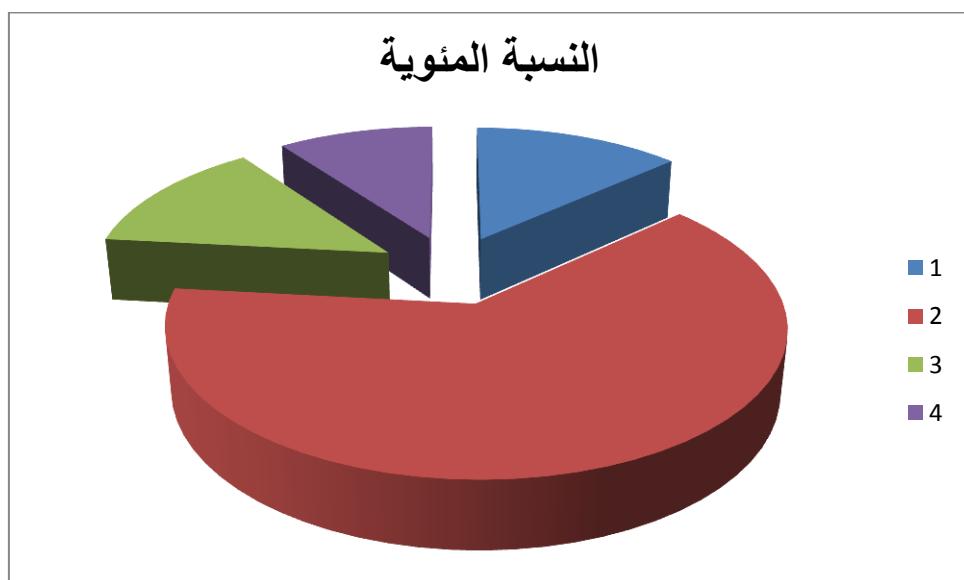
الجدول أعلاه يوضح أن تدفق المعلومات داخل البنك قد لعب دوراً حيوياً في المحافظة على سياسات إدارة المخاطر بالبنك وذلك بناءً على الموقفين موافق .%٦٠ و موافق بشدة .%٢٠



جدول رقم (٢٧)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%١٣.٣	٤	موافق بشدة	هناك نظم وأساليب حديثة متخصصة في عملية تقييم ورقابة الجدار الائتمانية لكافة عملاء البنك
%٦٣.٣	١٩	موافق	
%١٣.٣	٤	محايد	
%١٠	٣	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

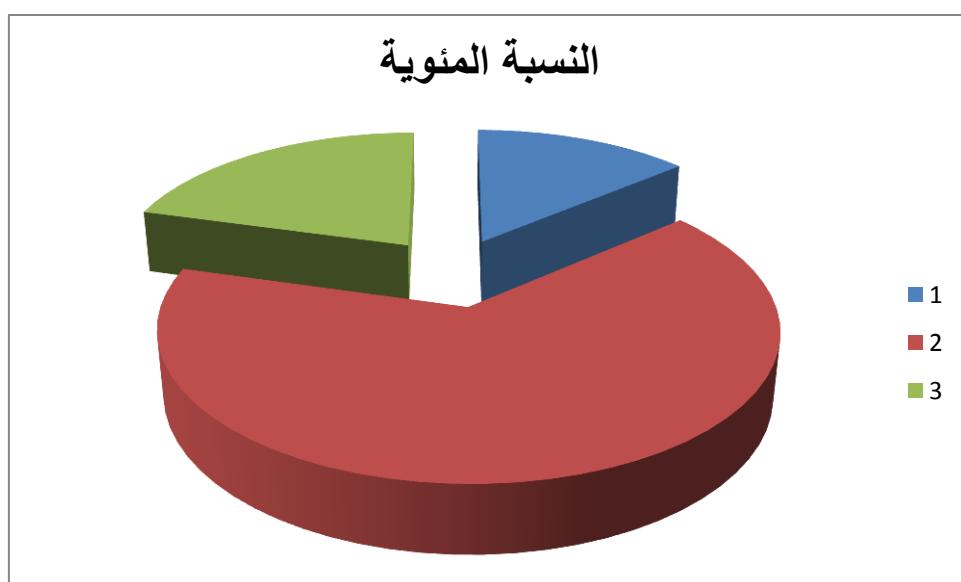
بحسب الجدول أعلاه هناك نظم وأساليب متخصصة بينك البركة السوداني في عملية تقييم ورقابة الجدار الائتمانية لكافة عملاء البنك وذلك على ضوء نسبة موافق والتي بلغت %.٦٣.٤.



جدول رقم (٢٨)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%١٣.٤	٥	موافق بشدة	يتبنى البنك سياسات قوية في مجال إدارة مخاطر السيولة
%٦٣.٣	١٩	موافق	
%٢٠	٦	محايد	
-	-	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

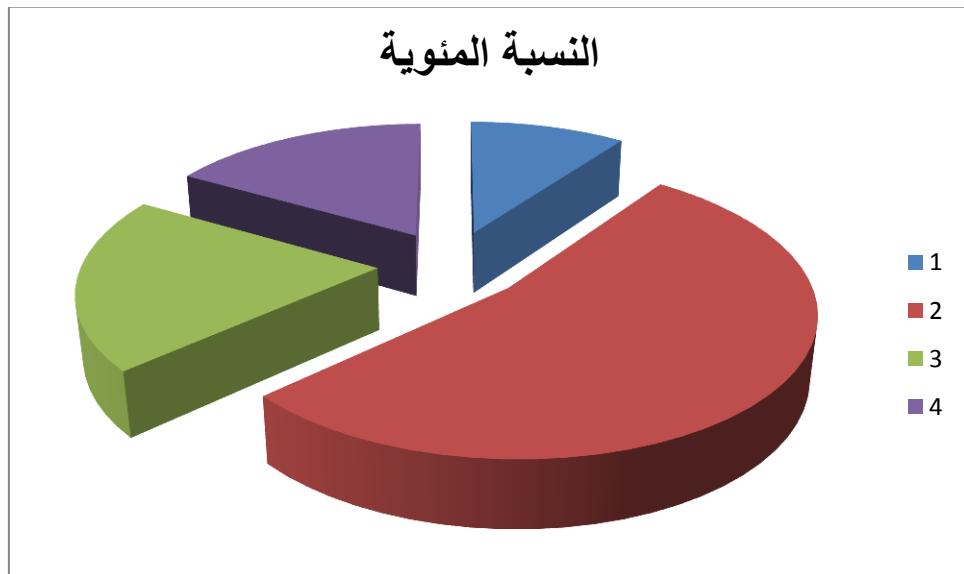
الجدول أعلاه يؤكد على قوة سياسات بنك البركة السوداني في مجال إدارة مخاطر السيولة وذلك حسب الموقف موافق %.٦٣.٣.



جدول رقم (٢٩)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%١٠	٣	موافق بشدة	يتبع البنك أساليب ومعايير متعددة ومتخصصة في إدارة مخاطر التشغيل
%٥٣.٣	١٦	موافق	
%٢٠	٦	محايد	
%١٦.٧	٥	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

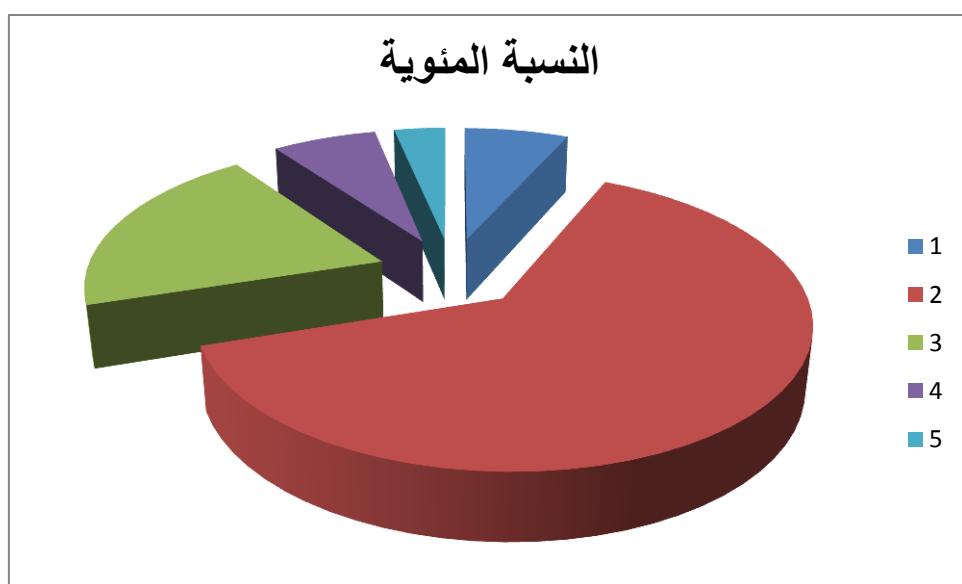
على الرغم من تأكيد البعض على أن البنك يتبع أساليب معايير متخصصة في إدارة مخاطر التشغيل وذلك بسحب الموقف موافق %٥٣.٣ إلا أن هناك مجموعة ترى أن هذه الأساليب والمعايير غير واضحة أو ربما يكون لديها تحفظ تجاه هذه المعايير والأساليب استناداً إلى الموقفمحايد %٢٠.



جدول رقم (٣٠)

النسبة المئوية	النكرار	الموقف	العبارة
%٦٠.٧	٢	موافق بشدة	يعتمد البنك على سياسات واضحة في إدارة مخاطر السوق
%٦٣.٣	١٩	موافق	
%٢٠	٦	محايد	
%٦.٧	٢	غير موافق	
%٣.٣	١	غير موافق بشدة	

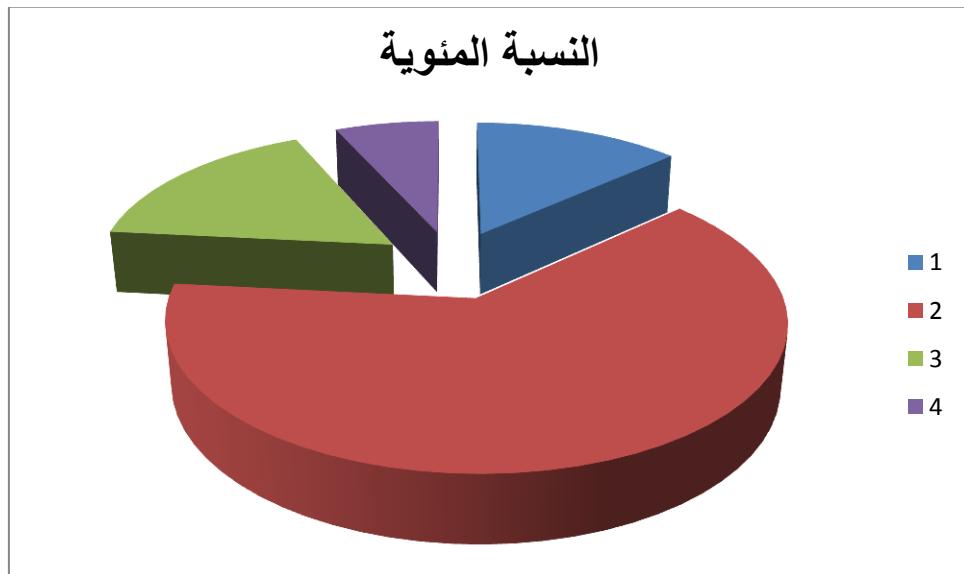
من خلال الجدول أعلاه هناك تأكيد على أن البنك يعتمد على سياسات واضحة في مجال إدارة مخاطر السوق وذلك بحسب الموقف موافق %٦٣.٣.



جدول رقم (٣١)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%١٣.٣	٤	موافق بشدة	هناك سياسات ونظم دورية عن التدقيق الداخلي والخارجي للحد من المخاطر بالبنك
%٦٣.٣	١٩	موافق	
%١٦.٧	٥	محايد	
%٦.٧	٢	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

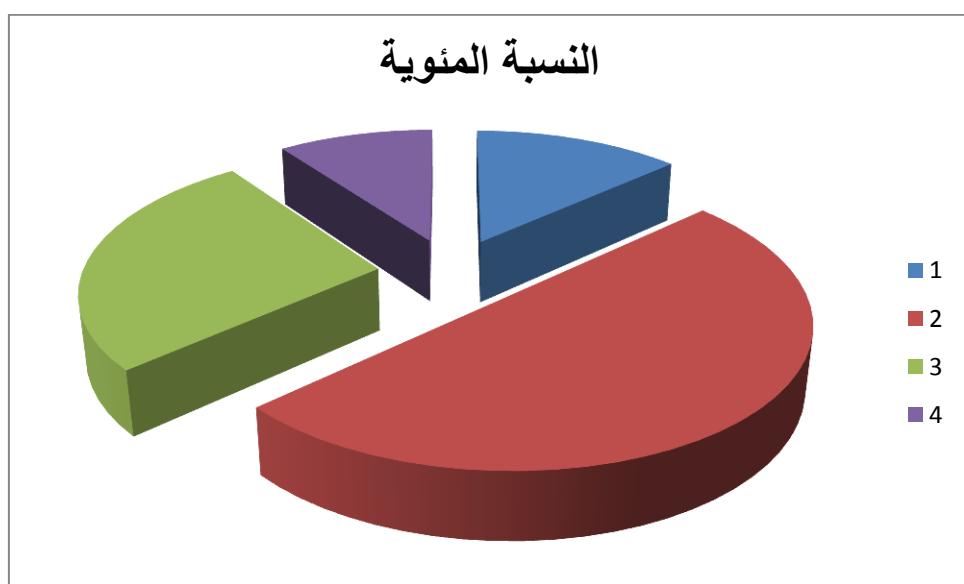
الجدول أعلاه يوضح أن هناك سياسات ونظم دورية عن التدقيق الداخلي والخارجي للحد من المخاطر وذلك بحسب الموقف موافق بنسبة بلغت %٦٣.٣ ويعني ذلك أن إدارة المخاطر بينك البركة السوداني قائمة على التعاون بين الإدارات ذات الصلة كإدارة التدقيق والمراجعة الداخلية والخارجية.



جدول رقم (٤٢)

النسبة المئوية	التكرار	الموقف	العبارة
%١٣.٣	٤	موافق بشدة	هناك مراجعة مستمرة ودورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر بالبنك لمواجهة التغيرات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية بغض النظر مع المخاطر المحتملة
%٥٠	١٥	موافق	
%٢٦.٧	٨	محايد	
%١٠	٣	غير موافق	
-	-	غير موافق بشدة	

يكشف الجدول أعلاه تفاوتاً في عملية التطوير والمراجعة الدورية المستمرة لسياسات ونظم إدارة المخاطر بالبنك بهدف مواكبة التغيرات المستقبلية الاقتصادية فهناك مجموعة ترى أن هناك مراجعة وتطوير مستمر يحقق المواكبة في مجال إدارة المخاطر وفقاً للتغيرات الاقتصادية وذلك بحسب الموقف موافق %٥٠ وموافق بشدة %١٣.٣ بينما هناك من يعتقدون بأن هذه العملية غير واضحة وذلك بحسب الموقف محايد %.٢٦.٧.



جدول رقم (٣٣) نتائج اختبارات الفرضية الأولى

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاختبارات
-	%٣٠.٣	%٣٠.٣	%٦٠	%٣٣.٤	١- هناك استراتيجية موحدة لمجموعة البركة المصرفية للتعامل مع المخاطر
-	-	%٣٠.٣	%٥٦.٧	%٤٠	٢- ترتكز استراتيجيات وسياسات مجموعة البركة المصرفية على مبادئ ومعايير دولية بازل للحد من المخاطر
-	%٣٠.٣	%٦٠.٧	%٤٠	%٥٠	٣- يقوم مجلس الادارة بالبنك بالموافقة على الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المعدة من قبل المجموعة لمواجهة المخاطر
-	-	%٣٠.٣	%٥٦.٧	%٤٠	٤- هناك تقارير ورقابة مستمرة على المخاطر التي تواجه البنك من قبل المجموعة
-	-	%٣٦.٦	%٥٦.٧	%٦٧	٥- تساعد المجموعة في تحديد المخاطر التي يواجهها البنك في السودان عند ادخال منتجات جديدة
-	%٣٠.٣	%١٣.٣	%٦٦.٧	%١٦.٧	٦- تقدم المجموعة الدعم المناسب لمجلس الادارة ولهيكل ادارة المخاطر بالبنك بما يساعد من تخفيف حدة المخاطر
-	%١٠	%٣٠	%٤٣.٣	%١٦.٧	٧- تدفق وتبادل للمعلومات داخل بنوك المجموعة البركة يساعد في الكشف عن المخاطر التي تواجه البنك بالسودان

الفرضية الأولى:

من الجدول أعلاه يتضح بأن مجلس إدارة بنك البركة السوداني يقوم بالموافقة على الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المعدة من قبل المجموعة لمواجهة المخاطر من الموقف موافق بشدة بنسبة بلغت .٥% وفي المقابل نجد أن المجموعة تقدم الدعم المناسب لمجلس الإداره ولهيكل إداره المخاطر بالبنك لتحقيق حدة المخاطر وبيدو ذلك في الموقف موافق بنسبة بلغت ٦٦,٧% وهذه العملية التبادلية ترتكز على وجود استراتيجية موحدة لمجموعة البركة المصرفية للتعامل مع المخاطر وبيظهر ذلك الموقف موافق بنسبة بلغت ٦٠% ويمكن القول من خلال النسب الواردة أعلاه ان الموقف موافق يعتبر أعلى تكراراً ومما يعنى من صحة اختبار الفرضية.

جدول رقم (٣٤) نتائج اختبارات الفرضية الثانية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاختبارات
-	%٦.٧	%١٠	%٦٠	%٢٣.٣	١-تعتمد ادارة المخاطر في البنك على الدراسات العلمية لكشف المخاطر
-	-	%١٣.٣	%٧٠	%١٦.٧	٢-تساعد المعلومات والبيانات العلمية والمالية والمحاسبية والتكنولوجية بالبنك في التعرف على المخاطر المحتملة
-	%٣.٣	%١٣.٣	%٥٠	%١٣.٤	٣-ادوات القياس والضبط المطبقة بالبنك في تحديد المخاطر تتميز بالدقة وال موضوعية والشفافية
-	%٣.٣	%٢٠	%٥٠	%٢٣.٣	٤-يلتزم البنك بتنفيذ العمليات المصرفية وفقاً للمعايير والإجراءات الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر مبادئ بازل
-	-	%٢٦.٧	%٥٠	%٢٣.٣	٥-يوفر البنك نظاماً رقابياً جيداً لإدارة المخاطر
-	%٣.٣	%١٣.٤	%٦٣.٣	%٢٠	٦-تم مراقبة ومتابعة علمية مستمرة لحركة الموجودات والمطلوبات ويعتبر مبدأ اساسي لقياس المخاطر والربحية بالبنك
-	%١٠	%١٠	%٦٣.٣	%١٦.٧	٧-هناك موظفين ذوي خبرة في المجال المالي بإدارة المخاطر بالبنك
	%٣.٣	%١٠	%٦٠	%٢٦.٧	٨-هناك رقابة من قبل مجلس الادارة والإدارة العليا بالبنك على ادارة المخاطر

الفرضية الثانية:

من الجدول أعلاه نجد أن المعلومات والبيانات العلمية والمالية والمحاسبية والنقديّة بالبنك تساعده في التعرّف على المخاطر كانت الأكثر تكراراً من خلال الموقف موافق بنسبة بلغت %٧٠ ومن ثم ثلثها عمليّة المراقبة والمتابعة العلمية والمطلوبات كمبدأ لقياس المخاطر بنسبة بلغت %٦٣ و من توالٍ التكرارات والتي انحصرت وبدرجة كبيرة في الموافق موافق مما يؤكّد أيضاً على صحة اختبار الفرضية ودقة المعلومات.

جدول رقم (٢٥) نتائج اختبارات الفرضية الثالثة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاختبارات
-	%٣٠٣	%٣٠٣	%٥٠	%٤٣٠٤	١- هناك سياسات ونظم داخلية لإدارة المخاطر بالبنك
-	%٢٤٠٧	%٣٠	%٣٠	%١٣٠٣	٢- هناكوعي ثقافي وسط العاملين بالبنك فيما يخص ادارة المخاطر
-	%١٣٠٣	%١٣٠٣	%٧٠	%٣٠٣	٣- يوجد تناوب بين سياسات ادارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها البنك
-	%١٠	%١٠	%٦٠	%٢٠	٤- تدفق المعلومات داخل البنك يلعب دوراً حيوياً في المحافظة على سياسات ادارة المخاطر بالبنك
-	%١٠	%١٣٠٣	%٦٣٠٣	%١٣٠٣	٥- هناك نظم واساليب حديثة في عملية تقييم ورقابة متخصصة لتحديد الجداره الائتمانية لكافة عملاء البنك.
-	-	%٢٠	%٦٣٠٣	%١٣٠٤	٦- يتبنى البنك سياسات قوية في مجال ادارة مخاطر السيولة
-	%١٦٠٧	%٢٠	%٥٣٠٣	%١٠	٧- يتبع البنك اساليب ومعايير متعددة ومتخصصة في ادارة مخاطر التشغيل
%٣٠٣	%٦٧	%٢٠	%٦٣٠٣	%٦٧	٨- يعتمد البنك على سياسات واضحة في ادارة مخاطر السوق
-	%٦٧	%١٦٠٧	%٦٣٠٣	%١٣٠٣	٩- هناك سياسات ونظم تقارير دورية عن التدفق الداخلي والخارجي للحد من المخاطر بالبنك
-	%١٠	%٢٦٠٧	%٥٠	%١٣٠٣	١٠- هناك مراجعة مستمرة ودورية لسياسات ونظم ادارة المخاطر بالبنك لمواجهة التغيرات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية بغض النظر مع المخاطر المحتملة

الفرضية الثالثة:

من الجدول أعلاه نجد أن وجود تناوب بين سياسات إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها بنك البركة السوداني شكلت أعلى تكرار مع اختبار هذه الفرضية من خلال الموقف موافق بنسبة بلغت %٧٠ . وعلى الرغم من ترکز أعلى التكرارات في النسب الواردة أعلاه إلا أن هناك بعض المجموعات ترى ان قضايا موافق في التعامل مع إدارة المخاطر تبدو غير واضحة وبيدو ذلك في مشكلة الوعي الثقافي لدى العاملين بالبنك بإدارة المخاطر حيث تواحت المواقف بين موافق %٣٠ ومحايد %٣٠ وغير موافق %٢٦٠٧ . هذا الموقف يكشف بوضوح مدى الدقة والمهنية التي تعامل بها المبحوثين في اختبار هذه الفرضية.

الخاتمة

أولاً: النتائج العامة للدراسة:

من خلال التحليل المنهجي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج عامة توضح الدور الذي قامت به إدارة المخاطر ببنك البركة السوداني انتلافاً من الاستراتيجيات المعدة من قبل مجموعة البركة المصرفية من جهة والسياسات الموجهة للعمل المصرفي من قبل إدارة البنك بالسودان من جهة أخرى.

وأبرز هذه النتائج تتمثل في :

أولاً: هناك استراتيجية موحدة لمجموعة البركة المصرفية للتعامل مع المخاطر وهذه الاستراتيجية ترتكز على مبادئ بازل الدولة للحد من المخاطر ، بالإضافة إلى ذلك فإن المجموعة تقوم بمراقبة ومتابعة الأداء بالبنك بالسودان فضلاً عن ذلك فإن المجموعة كانت ولا تزال تقدم الدعم لإدارة البنك بصفة عامة وإدارة المخاطر بصفة خاصة.

ثانياً: عملية إدارة المخاطر ببنك البركة السوداني تقوم على أسس وقواعد علمية بالإضافة إلى توفر أدوات علمية لقياس والضبط والمصحوبة بدرجة عالية من الشفافية في التعامل مع المخاطر كل ذلك في ظل رقابة مستمرة من قبل إدارة البنك.

ثالثاً: يضم بنك البركة السوداني في هيكله الإدارية المختلفة كوادر وعناصر بشرية ذات مستوى متقدم من التأهيل المعرفي وأصحاب خبرات عالية وخاصة في مجال إدارة المخاطر.

رابعاً: يحتاج البنك إلىبذل المزيد من الجهد لنشر ثقافة التعامل مع المخاطر في أوساط العاملين بالبنك وذلك بغرض رفع الوعي في هذا المجال تجويداً وتطويراً للأداء المصرفي بالبنك.

خامساً: أكدت الدراسة على وجود سياسات واضحة قوية معدة من قبل إدارة المخاطر للتعامل مع مخاطر التشغيل والسيولة ومخاطر السوق ، بالإضافة إلى ذلك هناك نظم وسياسات تعمل على مواكبة المتغيرات التي تحدث في الإطار الاقتصادي بالسودان بصورة عامة والتحولات التي تحدث في القطاع المصرفي بصفة خاصة.

سادساً: هناك تعاون وتكامل في الأدوار بين الإدارات المختلفة للبنك للحد من المخاطر التي تواجه البنك.

ثانياً نتائج الفرضيات :

بناء على ما سبق من تحليل منهجي وتتبع معرفي لتفكير مشكلة الدراسة والإحاطة بفرضيات الدراسة فقد تم التوصل إلى عدة نتائج منها:

الفرضية الأولى :

١. وجود بنك البركة السوداني ضمن مجموعة البركة ساهم وبدرجة كبيرة في بناء استراتيجيات وخطط وسياسات قوية للحد من المخاطر بالبنك.

٢. المتابعة والرقابة الدورية من قبل مجموعة البركة المصرفية والإدارة العليا للبنك بالسودان أكسبت البنك المزيد من المزايا والخبرات في التعامل مع المخاطر المصرفية الماثلة والمتواعدة في ظل التعقيدات والتحديات الاقتصادية التي يواجهها القطاع المصرفي بالسودان.

الفرضية الثانية:

١. لعبت إدارة المخاطر بالبنك وبالتنسيق مع الإدارات ذات الصلة بالبنك دوراً كبيراً في التعامل المنهجي للحد من المخاطر المصرفية التي واجهت البنك.

الفرضية الثالثة:

١. السياسات الواضحة لبنك البركة للتعامل مع المخاطر وفي ظل امتلاك البنك لعناصر بشرية مؤهلة وذات خبرات عالية كل ذلك ساهم في تجويد وتطوير الأداء المالي بالبنك.

٢. التطورات التكنولوجية والتقنية الهائلة وخاصة في المجال المالي أدت إلى ارتفاع معدلات المخاطر المصرفية مما يتطلب درجة عالية من المسؤولية والفاعلية من قبل إدارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية المختلفة.

ثالثاً: التوصيات:

توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها:

١. الاستفادة من عملية تبادل الخبرات العاملة في مجال إدارة المخاطر بين مصارف مجموعة البركة المختلفة.
٢. إنشاء إدارة مختصة بالبنك تهتم بالدراسات العلمية الحديثة المتعلقة بالمخاطر المصرفية.
٣. زيادة معدلات تدريب الموظفين وبدرجاتهم المختلفة في مجال إدارة المخاطر.
٤. إجراء دراسات مستقبلية في مجال المخاطر تحت العناوين التالية :
 - أ. الوعي وثقافة المخاطر في القطاع المالي في السودان الواقع والتحديات.
 - ب. أثر التطورات التقنية الصيرافية على إدارة المخاطر في القطاع المالي في السودان.
 - ج. القطاع المالي في السودان والمخاطر الناتجة من المشكلات الاقتصادية .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب العربية:

١. مدحت أنور نافع، إدارة المخاطر النظرية والتطبيق، دار أجيال للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣م.
٢. عبدالفتاح مراد، المعجم القانوني، رباعي اللغة للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٠م.
٣. محمد محمود مكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية للنشر، المنصورة، ٢٠١٢م.
٤. نبيل حشاد، دليل إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل، رياض الصلح للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٥م.
٥. صالح رجب حمدان، أثر إدارة مخاطر التشغيل على الرقابة والتدقيق الداخليين، دار المعارف للطباعة والنشر، أربد الأردن، ٢٠٠٧م.
٦. حسن رياض، إدارة المخاطر المصرفية من المنظور الدولي، الأهلية للطباعة والنشر، عمان، الأردن، بدون تاريخ.

ثالثاً: الكتب المترجمة:

١. جون كين، إدارة المخاطر المصرفية والعولمة، ترجمة احمد وهبي، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ.
٢. ادوارد بروتكس، إدارة المخاطر والأزمات، ترجمة أحمد المغربي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م.
٣. بوتن جورج، المخاطر المصرفية وفقاً للمعايير الدولية مقررات بازل ٢ ترجمة غادة بسيوني، دار العلم للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١١م.

رابعاً: الدراسات والبحوث والندوات:

١. عبدالباسط محمد المصطفى، دوره إدارة المخاطر المصرفية، إدارة تنمية الموارد البشرية، بنك البركة السوداني، الخرطوم، يونيو ٢٠١٠م.
٢. سوزان عبدالسلام جبار، أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفى على القطاع المصرفي دراسة تطبيقية البنك السوداني الفرنسي ٢٠٠٥م - ٢٠١٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، ٢٠١١م.
٣. الخدمات المصرفية، ندوة بنك السودان، الخرطوم مايو ٢٠٠٥م.
٤. دليل إدارة المخاطر المصرفية، السياسات والإجراءات، إدارة المخاطر ببنك البركة السوداني، الخرطوم، بدون تاريخ.

خامساً: التقارير:

١. بنك البركة ومجموعة البركة المصرفية، منشورات بإدارة البنك، الخرطوم، بدون تاريخ.
٢. التقارير السنوية لبنك البركة السوداني للأعوام ٢٠٠٦م، ٢٠١٠م، ٢٠١٤م، ٢٠١١م.
٣. منشورات النظم والإجراءات، بنك البركة السوداني، المركز الرئيسي، الخرطوم، بدون تاريخ.

سادساً: الصحف والمجلات:

١. مجلة اتحاد المصارف العربي، يونيو ٢٠٠١م.
٢. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠١٢م.
٣. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨م.
٤. مجلة اتحاد المصارف العربية، يونيو ٢٠٠٢م.
٥. مجلة الاقتصادي، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٣م.

٦. مجلة بنك البركة، إصدارة بنك البركة السوداني، العدد (١٣) يناير

.٢٠١٣م

٧. مجلة بنك البركة، إصدارة بنك البركة السوداني، العدد (١٢) ديسمبر

.٢٠١٢م

٨. مجلة البركة - عدد مارس ٢٠١٢م.

سابعاً: الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت:

١. أحمد اليسد كردي، أهم أنواع المخاطر <http://kenana.on.line.com>

٢. ميرفت على أبو كمال، الإدارية الحديثة لمخاطر المصادر وفقاً للمعايير

www.eufal.com/psted الدولية

٣. ورقة مناقشة البنك المركزي المصري www.egcdan.com

٤. محمد بن وزيان، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة

<http://foundomatic.com/fast/GD>

www.albaraka.com .٥

الملحق

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

ماجستير الدراسات المصرفية

السيد المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: استبيانة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية

عنوان: (دور إدارة المخاطر في تطوير الأداء المالي في البركة السوداني في الفترة من ٢٠٠٩ -

٢٠١٤) ترجو الباحثة منكم القيام بتبليغة من خلال الإجابة على العبارات والأسئلة

الواردة فيها علماً بأن الإجابة ستتعامل بالسرية التامة ولأغراض البحث العلمي

فقط

ولهم جزيل الشكر والتقدير لحسن تعاونهم،،،

مع فائق الاحترام

الباحثة

مشيرة عمر الصاوي حمزة

القسم الأول: البيانات الشخصية

ضع علامة (✓) في مربع الإجابة التي تختارها:

أ- النوع

انثى

ذكر

ب- الفئة العمرية:

٣٠-٢١ عام (٢)

٢٠ عام فأقل (١)

٤١ - فاكثر (٤)

٤٠-٣١ عام (٣)

ج- المستوى التعليمي:

بكالوريوس (٢)

ثانوي (١)

ماجستير (٤)

دبلوم عالي (٣)

آخر (٦)

دكتوراه (٥)

د- التخصص العلمي:

ادارة أعمال (٢)

دراسات مصرافية (١)

اقتصاد (٤)

محاسبة (٣)

..... (٥) اخرى حدد

هـ- الوظيفة الحالية:

رئيس قسم (٢)

مدير إدارة (١)

..... (٤) اخرى

موظف (٣)

و- سنوات الخبرة:

٦ الى ١٠ سنوات (٢)

١ سنة الى ٥ سنوات (١)

١٥ سنة فما فوق (٤)

١١ الى ١٥ سنة (٣)

القسم الثاني: عبارات الاستياغنة:

ضع علامة (✓) تحت مستوى الموفق الذي تراه يتناسب كل عبارة:

المحور الأول:

❖ وجود استراتيجية موحدة لمجموعة البركة ساهمت في تقليل معدلات

المخاطر بالبنك في السودان

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
					٨- هناك استراتيجية موحدة لمجموعة البركة المصرفية للتعامل مع المخاطر
					٩- تتركز استراتيجيات وسياسات مجموعة البركة المصرفية على مبادئ ومعايير دولية بازل للحد من المخاطر
					١٠- يقوم مجلس الادارة بالبنك بالمصادقة على الاستراتيجيات والسياسات والاجراءات المعدة من قبل المجموعة لمواجهة المخاطر
					١١- هناك تقارير ورقابة مستمرة على المخاطر التي تواجه البنك من قبل المجموعة
					١٢- تساعد المجموعة في تحديد المخاطر التي يواجهها البنك في السودان عند ادخال منتجات جديدة
					١٣- تقدم المجموعة الدعم المناسب لمجلس الادارة ولهيكل ادارة المخاطر بالبنك بما يساعد من تخفيف حدة المخاطر
					٤- تدفق وتبادل للمعلومات داخل بنوك المجموعة البركة يساعد في الكشف عن المخاطر التي تواجه البنك بالسودان

المحور الثاني:

❖ انتهاج ادارة المخاطر بنك البركة السوداني لمبادئ واسس وقواعد علمية قلل من المخاطر التي تواجه البنك.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العـارات
					٩-تعتمد ادارة المخاطر في البنك على الدراسات العلمية لكشف المخاطر
					١٠-تساعد المعلومات والبيانات العلمية والمالية والمحاسبية والتقنية بالبنك في التعرف على المخاطر المحتملة
					١١-ادوات القياس والضبط المطبقة بالبنك في تحديد المخاطر تتميز بالدقة والموضوعية والشفافية
					١٢-يلتزم البنك بتنفيذ العمليات المصرفية وفقاً للمعايير والاجراءات الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر مبادئ بازل
					١٣-يوفر البنك نظاماً رقابياً جيداً لإدارة المخاطر
					٤-تم مراقبة ومتابعة علمية مستمرة لحركة الموجودات والمطلوبات ويعتبر مبدأ اساسي لقياس المخاطر والربحية بالبنك
					٥-هناك موظفين ذوي خبرة في المجال المصرفي بإدارة المخاطر بالبنك
					٦-هناك رقابة من قبل مجلس الادارة والادارة العليا بالبنك على ادارة المخاطر

المحور الثالث:

❖ وجود سياسات واضحة لمجابهة المخاطر ببنك البركة السوداني ساهمت في تطوير الاداء المصرفي بالبنك.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
					١١- هناك سياسات ونظم داخلية لإدارة المخاطر بالبنك
					١٢- هناك وعي ثقافي وسط العاملين بالبنك فيما يخص ادارة المخاطر
					١٣- يوجد تنااسب بين سياسات ادارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها البنك
					٤- تدفق المعلومات داخل البنك يلعب دوراً حيوياً في المحافظة على سياسات ادارة المخاطر بالبنك
					٥- هناك نظم واساليب حديثة في عملية تقييم ورقابة متخصصة لتحديد الجداره الانتمانية لكافة عملاء البنك.
					٦- يتبنى البنك سياسات قوية في مجال ادارة مخاطر السيولة
					٧- يتبع البنك اساليب ومعايير متعددة ومتخصصة في ادارة مخاطر التشغيل
					٨- يعتمد البنك على سياسات واضحة في ادارة مخاطر السوق
					٩- هناك سياسات ونظم تقارير دورية عن التدفق الداخلي والخارجي للحد من المخاطر بالبنك
					١٠- هناك مراجعة مستمرة ودورية لسياسات ونظم ادارة المخاطر بالبنك لمواجهة التغيرات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية بغرض التعامل مع المخاطر المحتملة